والعنصر الرئيسي المتسبب في جودة التعليم في تلك الفترة كان شمولية التعليم، بمعنى أن التعليم كان يتسع ليشمل كافة مجالات العلوم الحرفية والنظرية والتكنولوجية والمهارات والفنون.

فقد كان يشمل التعليم الأساسي، فنون؛ مثل الرسم والموسيقى، ومهارات؛ مثل الحرف والتدبير المنزلي، بجانب مواد أخرى تساهم في صياغة شخصية الطالب، مثل التربية الوطنية وهو ما جعل لخريجي هذه المنظومة دورا هاما في العملية التعليمية في كل دول المنطقة.

المبادئ الأساسية:

أولا: ضرورة رقابة الدولة لكل مراحل العملية التعليمية.

أما في مصر في ظل النظام الحالي فمن السهل أن تجد كليات خاصة لا تستوفي مناهج الكليات النظيرة لها في أي دولة في العالم، وهو ما يؤثر بلا شك على مستوى الخريج وعلى جودة التعليم وهو ما يترجم عبر عدم اعتبار الشهادات الصادرة من مصر.

ثانيا: التعليم قبل الجامعي أيضا لا بد أن تخضع كافة المدارس لعمليات تقييم دورية تقوم بها مؤسسات متخصصة مستقلة.

ثالثا: لا بد من زيادة النسبة المخصصة للتعليم من إجمالى الموازنة لتصل إلى 20٪ دون تلاعب في هذه النسبة، وأكاد أجزم أن تلك هي

نقطة البداية الواجبة.

رابعا: زيادة عدد المدارس والفصول الدراسية، حيث إنه يكاد يكون هناك توقف في هذا المجال في الفترة الأخيرة وهو ما ينعكس على كثافة الطلبة والتلاميذ في الفصول وهي عنصر مؤثر جدا على جودة العملية التعليمية، فوفقا للدراسات الصادرة عن جامعات مثل هارفارد؛ فإن متوسط عدد الطلاب المناسب لممارسة عملية تعليمية جيدة يتراوح من 15 /18 طالبا في الفصل، فلكم أن تتخيلوا الأثر السلبي في أن يكون بمصر 100 طالب أو زيادة بالفصل، على العملية التعليمية.

خامسا: في الفترة الأخيرة أعلن النظام عن إنشاء جامعات جديدة لا تستوفي الشروط اللازمة لتقديم عملية تعلمية جيدة من حيث مدى توافر أعضاء هيئة تدريس ومنشآت فكان من الأولى تطوير الجامعات القائمة بالفعل.

سادسا: بالنسبة للمدارس لابد أن تكون المدارس تناسب كونها مدارس في القرن الـ21 أما ما نراه من افتقاد حتى مقاعد الجلوس ودورات المياه فهو أمر مأساوي.

سابعا: نحن لدينا كلية تربية وربما أكثر في كل جامعة، لذلك فأنا أتعجب من تصريحات المسؤولين بأننا نعاني من عجز في عدد المدرسين وأتعجب أيضا من تعيين مدرسين من غير خريجي كليات التربية دون دراسة تؤهلهم لذلك فعدد كليات التربية كافٍ لتخريج ما نحتاجه من مدرسين.

ثامنا: رفع مرتبات المعلمين في كل المراحل ضرورة حتى نستطيع محاسبة المعلم فكيف نمنعه من إعطاء الدروس وراتبه لا يكفي الطعام والشراب.

تاسعا: بالنسبة لتعليم البنات لا بد من إعطائه أولوية خاصة في المناطق النائية مثل سيناء وسيوه والنوبة ومطروح حتى نمنع استغلال النساء بصورة سيئة.

عاشرا: لابد من الاهتمام بالتعليم الحرفي، وتعتبر الدولة النموذج في ذلك هي ألمانيا وحين نوفر هذا التعليم بمستوى جيد ينتج خريج قادر على الالتحاق بسوق العمل سيخفف ذلك الإقبال على التعليم الجامعي وهو ما يمكنّا من زيادة جودته.

الحادي عشر: لا بد من الاهتمام بالتعليم المنزلي والتعليم عن بعد، فهو عنصر مهم لتمكين المرأة من تعليم مهارات هامة مثل بعض فروع التكنولوجيا والصناعات اليدوية والأعمال المنزلية وتربية الاولاد.

الثاني عشر: لا بد من الاهتمام بتعليم اللغات، فهو من فروع التعليم التي تفتح آفاقا واسعة لسوق العمل خاصة في بلد سياحي، فمن المؤسف أن خريجينا مستوى إجادتهم للغات الأجنبية أقل من خريجي الدول الأخرى. وكذلك لابد من إعطاء الأولية لإجادة لغات الدول الواعدة اقتصاديا مثل الصين فحجم اقتصادها في كل العالم سيوفر فرص عمل لمن يتقن لغتها.

الثالث عشر: بالنسبة لتعليم الأطفال في سن ما قبل المدرسة (الحضانة) لابد من الاهتمام بإكساب مهارات وفنون للأطفال في هذه السن وكذلك لا بد من الاهتمام بتعليم الأم كيف تقوم بذلك مع أطفالها.

الرابع عشر: بالنسبة لآلية الالتحاق بالتعليم العالي والتخصص فيه، لا بد من عدم الاكتفاء بالمجموع فقط كعنصر وحيد يحدد دراسة الطالب حتى يلتحق الطالب بما يوافي رغباته وإمكاناته.

وختاما.. أضرب لكم مثالا لما يمكن أن يحدثه التعليم من طفرة، فانظروا إلى رواندا فبعد أن خرجت من حرب أهلية ومجازر، ولأنها اهتمت بالتعليم، فهى الآن بعد 13 سنة أصبحت تصدر سيارات تم صناعتها على أراضيها.

إصلاح منظومة التربية والتعليم والبحث العلمي

أ. علاء عبد اللطيف

معلم وموجه سابق بالتربية والتعليم ـ مصر

مستشار التدريب الإداري والجودة- المملكة العربية السعودية

مقدمة

يعد التعليم أحد ركائز المجتمع وأساس تقدم الشعوب وعنوان حضارتها لذلك تسعى جميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية إلى الاستثمار الأمثل لمواردها الطبيعية فتركز على التعليم لما له من فوائد اقتصادية.

فالتعليم هو الطريق الوحيد لتطور الشعوب وتقدمها وقد أعطت الدول المتقدمة أهمية خاصة للتعليم اقتناعا منها بأن تطورها قائم على التعليم ومدي استفادة الناس منه.

تم إعداد هذه الورقة من واقع دراسة الوضع الحالي فيما يخص التعليم في مصر، ومن خلال تتبع بعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة التي تناولت جوانب التطوير والإصلاح بالإضافة للخبرات الشخصية لمقدم الورقة من خلال عمله بوزارات التربية والتعليم المصرية وعمله كمدرب ومستشار للإدارة والتطوير المؤسسي في المملكة العربية السعودية.

تناولت الورقة توصيف الوضع الراهن والتركيز على مؤشرات فساد المنظومة التعليمية بأركانها الأساسية كالمعلم والمناهج والموازنة المرصودة والتعليم الفني والجامعي وغيرها، كما قدمت في جزئها الثاني الرؤية المقترحة للإصلاح في هذه الجوانب، آملين سرعة إنفاذ مقترحات الإصلاح لإنقاذ الوضع الكارثي في التربية والتعليم.

أولا: توصيف الوضع الراهن للتعليم في مصر

الحالة الراهنة للتعليم في مصر تشير إلى إهمال متعمد من نظام السيسي، فقد أغفل النظام الحاكم بوزاراته المتعاقبة حل أي مشكلات خاصة بتطبيق كادر مالي خاص للمعلمين أو تدريبهم والارتقاء المهني بهم، وأيضا لم تزدد مشكلة كثافة الفصول ونظام الفترات التي وصلت لأربع فترات في بعض الأماكن إلا سوءا، فضلا عن مشكلة ضعف تطوير مناهج التعليم أو كفاءة وكفاية التكنولوجيا في المدارس، مما أدى إلى زيادة التسرب في التعليم وبالتالي زيادة معدلات الأمية بمفهومها الشامل بدءا من عدم معرفة القراءة والكتابة إلى الأمية التعليمية وضعف المخرجات التعليمية مرورا بأمية الثقافة والمعرفة.

موازنة التعليم

- وفى الموازنة الجديدة للتعليم في العام المالي الجديد 2023/2022، قدمنا لوزارتي المالية والتخطيط، مقترحا بأن يكون إجمالى الموازنة 162 مليارا و350 مليونا، وما تم اعتماده 131 مليار جنيه.
- في ماليزيا موازنة التعليم 6 ٪ من الناتج القومي.

التعليم في مؤشر التنافسية العالمية

- مؤشر التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالميWorld Economic Forum لترتيب مصر بين 137 دولة، حيث احتلت المركز 93 عام 2019، في حين حققت ماليزيا المرتبة 27 في التقرير ذاته.
- القاهرة جاءت في المركز الـ 12 بين الدول العربية التي شملها التقرير وعددها 14 دولة. والإمارات الأولى عربيا (25 عالميا)، وإسرائيل الأولى في منطقة الشرق الأوسط (20 عالميا)
- المجموعة الوزارية التي شكلها رئيس مجلس الوزراء لمتابعة تقدم مصر في التقرير لم تجتمع مرة واحدة ولم يشترك فيها مجلس التنافسية.

- أصبحت مصر في المركز 72 في مؤشر المعرفة العالمي من ضمن 136 دولة في عام 2020.
- احتلت مصر المرتبة 96 في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2020.
- جامعة القاهرة المرتبة 527 عالميا.
- المركز القومي للبحوث في المرتبة 629 عالميا.

أهداف التعليم في مصر

ليست المشكلة في تحديد أهداف التعليم كتلك التي وضعتها الوزارة. فهي كافية وطموحة مثل تصريحات المسؤولين في كل المناسبات، ولكن المشكلة في عدم تطبيق هذه الأهداف وغياب الأهداف العملية المحددة بدقة بالإضافة لغياب المتابعة والمساءلة.

الباب الثاني بقانون رقم 139 لسنة 1981 بإصدار قانون التعليم وفقاً لآخر تعديل صادر في 8 إبريل عام 2019 والمعنون بـ «مرحلة التعليم الأساسي» ويحتوي على 8 مواد تضمن إلزام الدولة بتوفير مدارس لكل طفل بلغ عمره 6 سنوات، وتنص المادة الـ 15 من القانون على:

التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية، ويتولى المحافظون كل في دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء، أو أولياء الأمور على مستوى المحافظة.

تتضمن المادة 17 على أغراض التعليم الأساسي، إذ نصت على تنظيم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأغراض الآتية:

1- التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة.

2- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج.

3- توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات.

4- تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها.

5- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها، بشكل مؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحى التطبيقية، على أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعي والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة.

مؤشرات تردي أركان العملية التعليمية في مصر:

1- مؤشرات عامة

- تسيس التعليم وهي سياسة تم اتباعها منذ ثورة يوليو 1952 واستمرت حتى الآن، مع العلم بأن نظام التعليم الصحيح يجب أن يعنى ببناء الشخصية الوطنية القادرة على التفكير والنقد أياً كان النظام الحاكم وتوجهه.

- أشارت منظمة اليونيسيف إلى أن أقل من 10٪ من المدارس المصرية فقط ترقى إلى المستوى القومي للجودة التعليمية.

- أشارت منظمة اليونيسيف إلى أن واحداً من كل خمسة مباني لا تصلح للعملية التعليمية.

- أوضحت دراسة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية عام 2015 أن 70٪ من أولياء الأمور غير راضين عن جودة التعليم المقدمة لأبنائهم.

- أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام 2010 أن 27٪ من الشباب من سن 18 -29 سنة لا يكملون تعليميهم الأساسي (17٪ تسربوا و10٪ لم يلتحقوا أصلا بالتعليم)

2- المعلم

- لا يتقاضى المعلم في مصر في ظل النظام الحالي أجراً يوفر له حياة كريمة فهو الأقل عالميا، ففي تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أشارت إلى أن اقل رواتب للمعلمين في العالم كانت في تشيلي حيث بلغت 6000 دولار سنويا.. أما في مصر فتبلغ 2500 دولار سنويا!

- يعاني النظام التعليمي من نقص حاد في عدد المدرسين يقدر بـ 324 ألف مدرس.

- عدم كفاءة المعلم، فالمعلم غير مؤهل تعليمياً وتربوياً بالشكل الصحيح.

- المعلم في مصر يعاني التهميش المادي والمهني والاجتماعي، مما انعكس بشكل مباشر على منظومة التعليم، مؤكدا أن أي تطوير للمنظومة التعليمية ينبغي أن يرتكز جوهره على تطوير مهارات المعلم وأدائه.

3- الطالب

- التعليم في رؤيتنا هو وسيلة لتطوير قدرات الأفراد وتمكينهم من التفكير الناقد الذكي، ولا يقوم التعليم على حفظ المعلومات وكميتهافقط، وإنما يعتمد على قدرة الأفراد على التفكير بوضوح، والتصرف بشكل سليم، وتقدير الحياة، وتغيير العالم نحو الأفضل.

- يتم تسهيل الغش في الامتحانات له فالكل يتساوى في نهاية المطاف ولا فرق بين المجتهد والمقصر في التحصيل الدراسي مما ينبئ بكارثة كبرى على المنتج النهائي وهو الطالب صاحب المهارات والمعرفة والسلوك المنشود.

- فقدان الطالب الثقة في قيمة التعليم وخوفه على مستقبله.

- عجز الطالب عن إخراج مالديه من مواهب وقدرات خلاقه وقد تكون نادرة جداً، وذلك خوفا من مقابلة تلك المواهب بالسخرية.

4- المدرسة

- ضعف الإمكانيات والوسائل العلمية المتوفرة في المدرسة نتيجة ضعف الدعم والتمويل المتاح للمدارس.

- روح الكآبة والجدية التي تضفي آثارها على المدرسة، مما يقلل حافزية الطلاب للذهاب إليها على عكس الدول المتقدمة.

- التكدس الطلابي الكبير داخل الفصول، إذ يحتوي الفصل الواحد على أكثر من مائة طالب.

أبعاد مشكلة تكدس الفصول

- هناك 24 مليون طالب في 60 ألف مدرسة، بحسب وزير التعليم.
- قال وزير التعليم في عام 2021 في مداخلة في برنامج صدى البلد فإن الوزارة تحتاج إلى توفير 120 مليار جنيه لحل أزمة التكدس في الفصول وإن «النقص في الفصول الدراسية يتجاوز حالياً 300 ألف فصل دراسي في كل أنحاء البلاد.
- وزير التعليم يصارح الرأي العام بتفاصيل أزمة عجز الفصول: محتاجين 28 ألف فصل جديد سنويا بـ 150 مليار جنيه وورثنا أزمة عجز في 250 ألف فصل ومفيش فلوس.. وقررنا اللجوء للفصول الذكية لإنقاذ الموقف (صدى البلد)

فقد وصل إلى حدود كارثية فقد بلغت أكثر من 150 طالبا في الفصل الواحد في العام الدراسي 2021 واختفت معها الأفنية المدرسية والمساحات اللازمة للأنشطة التربوية المدرسية نظرا لتحويلها لفصول لاستيعاب الأعداد الزائدة ولذلك حصلت مصر العام الماضي على «صفر» في مؤشر جودة التعليم فيما يتعلق بكثافة الفصول الدراسية حسب تقرير جريدة الأهرام.

مشكلة التكدس في تفاقم مستمر حيث إن تصريحات المسؤولين كانت كالتالي:

- تصريحات الحكومة، المتمثلة في وزير التربية والتعليم.

- عام 2016 الوزارة كانت تريد إضافة 150 ألف فصل بتكلفة 60 مليار جنيه لمواجهة الكثافة الطلابية، وكانت تحتاج إلى 52 ألف فصل آخر لإلغاء الفترة الثانية بالمدارس.

1- المناهج:

- الاعتماد على الحفظ والتلقين فقط، حتى في المواد العلمية كمسائل الفيزياء والرياضيات.

- الحشو في المناهج دون التركيز على نقاط معينة.

- اعتماد المناهج على الجانب النظري فقط وليس العملي.

- عدم ملاءمة المناهج للتطور العلمي، فالمناهج قديمة ليس بها تحديث من حيث الكيف وإن كان هناك تجديد في الشكل فقط.

- الفجوة الواضحة بين محتويات المناهج ومتطلبات سوق العمل.

2- التعليم الفني:

- الملتحقون بالتعليم الفني حاليا 3٪ من عدد الطلاب (حوالي 55 ألف طالب)

- في مصر بدلا من أن يكون التعليم الفني فرصة ومصدر نهضة للصناعة والحرف، أصبح مع الإهمال المتعمد عبئاً وأزمة، فلم يتخرج منه عماله مهرة، بل تتخرج منه طوابير بطالة.

- من يلتحقون به يكونون عادةً من ذوي الدرجات المنخفضة في امتحان الشهادة المتوسطة «الإعدادية»، وبالتالي نظرة المجتمع لمن يلتحق به بأنه أقل ذكاءً أو كفاءة من نظيره طالب القانوية العامة، ولا بد من تغيير هذه النظرة غير الصحيحة.

- التعليم الفني في مصر ينظر إليه على أنه السبيل لتخفيف الضغط على الجامعات، لا على أنه طريق تعليم يؤدي إلى النهوض والتقدم.

أهم مشكلات التعليم الفني تتلخص في:

- تعدد تبعية مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لجهات مختلفة.

- عدم توافر البرامج التدريبية لرفع مستوى الكوادر البشرية ونظم التقييم لمخرجات تلك البرامج.

- ضعف برامج التعليم والتدريب المزودج.

- عدم وجود مسارات أفقية ورأسية للاتصال بين نظم التعليم الفني والتدريب المهني.

- وجود البيروقراطية والروتين الإداري والمركزية.

- ضعف منظومة الجودة بسبب تهالك البنية التحتية وضعف الأنشطة المدرسية وغياب المعايير القياسية.

- عجز في مدرسين ومدربين الدروس العملية؛ فهم إما غير موجودين إطلاقًا في بعض المدارس، أو موجودون ويحتاجون إلى تدريب عالي الجودة.

- الضعف الشديد في ربط هذه المنظومة بمؤسسات الإنتاج.

- عدم وجود قاعات معدة خصيصاً لإقامة المشروعات والتدريب عليها.

3- التعليم الجامعي

التعليم الجامعي يأتي في قمة الهرم التعليمي، فهو آخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد والتي تكسبه مؤهلات ومهارات عالية تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة، كما تمنحه مكانة اجتماعية مرموقة.

واقع التعليم الجامعي في مصر:

- عدم التوافق أو المواءمة بين مخرجات التعليم العالي من جهه ومتطلبات سوق العمل من جهه أخرى، وهو الأمر الذي نتج عنه بقاء أعداد كبيرة من خرجي تلك المؤسسات دون عمل ويعانون من البطالة

والفراغ، الأمر الذي يتسبب في إشكالات ذات تأثيرات بالغة الخطورة على البنية الاقتصادية والاجتماعية.

- وجود العديد من التخصصات الإنسانية في الجامعات التي لم يعد هناك أي احتياج لها، وبالرغم من ذلك نجد أن مؤسسات التعليم العالي لا زالت تقبل أعداداً كبيرة من الطلاب في تلك التخصصات الأمر الذي يتسبب في بطالة خريجي الجامعات.

- ضعف المناهج والمقررات الجامعية الحالية وعدم ملاءمتها لسوق العمل.

4- البحث العلمي:

- بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقي، أو النشر، وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه.

رؤيتنا البديلة لإصلاح المنظومة التعليمية

المرجعية المقارنةBenchmarking في الرؤية البديلة، هو ماليزيا لماذا؟

- لأنها من الدول النامية وتتشابه ظروفها وتحدياتها مع مصر في كثير من الأمور.

- المستوى التعليمي بها متميز على مسوى المنطقة ومثال ذلك يوجد بها 15 جامعة هي من ضمن أفضل 400 جامعة على مستوى العالم.

إصلاح التعليم ما قبل الجامعي:

1- إيجاد رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية للتربية والتعليم:

بعد الاستقلال عام 1957 وضعت ماليزيا رؤية بعيدة عن رؤية وزارة الاحتلال التي عملت على إزكاء نيران التباين العرقي والثقافي، فهناك المدارس الصينية والمالاوية والإنجليزية والتاميلية، فجاءت الرؤية الوطنية بتوفير التعليم لكل أبناء المجتمع بشكل مجاني في المدارس الوطنية وجعل اللغة المالاوية هي اللغة الوطنية التي تربط بينهم وترسيخ مبادئ الانسجام والتآلف بين الأعراق.

2- التركيز على تحقيق الأهداف العامة للتعليم وتطوير المناهج وفقا لذلك:

الهدف العام في التعليم الابتدائي:

إكساب الأطفال المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وتنميتهم جسدياً وعقلياً ونفسياً.

وفي هذا المستوى يقدم للطلاب الموضوعات قبل المهنية Pre-Vocational، والتي تسمى بمهارات الحياة Living Skills. الموضوعات التي تهدف إلى تطوير القدرات اليدوية والإنتاجية وإدارة الذات لدى التلاميذ في هذه المرحلة. هذه القدرات يأمل أن تكون مكتسبة من خلال المعرفة والمهارات العملية، بالإضافة إلى غرس الاتجاهات الإيجابية نحو التكنولوجيا والعمل.

الموضوعات المهنية الرئيسية التي تقدم في هذه المرحلة هي:

- الصيانة، عناصر الإنتاج.
- العمل وإدارة الذات.
- التصميم Designing.

الهدف العام في التعليم الإعدادي:

اكتساب المعارف والمهارات التي تعزز من تنمية قدرات التفكير لتمكين الطلاب من عملية التحليل والتركيب والتفسير واستنتاج النتائج وطرح الأفكار البناءة والمفيدة، مع تدريس القيم الأخلاقية والاستعمال السليم للغة العربية لاكتساب المعارف وتعزيز مهارات التفكير.

ويقدم في هذه المرحلة ما يسمى بـ «مهارات الحياة المتكاملة" Integrated Living Skills. وهدف ذلك، الانسجام مع فلسفة التعليم القومية التي تركز على تنمية الفرد ثقافيا وروحيا وعاطفيا وجسديا بشكل

منسجم ومتوازن، بالإضافة إلى تشكيل المواطن الصالح ذي الكفاءة والمعرفة الواسعة. مع التأكيدات الحثيثة على زيادة إنتاجية الدولة من خلال مشاركة المجتمع في عملية الإنتاج، والتجديد، والإبداع.

وتتضمن الموضوعات ما قبل المهنية في هذه المرحلة:

- الفنون الصناعية.
- دراسات العمل Business
- اقتصاديات المنزل.
- العلوم الزراعية. (العلوم الزراعية مؤلفة من مواد أساسية واختيارية)

وتجدر الملاحظة أن هناك تكاملا في تقديم المواد المهنية في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والتي زودت أساسيات التكنولوجيا والمهنية.

3- ميزانية التعليم

لا تقل عن 200 مليار دولار بدلا من 7 مليارات حاليا (هناك دولة مجاورة ميزانيتها 207 مليارات دولار)

في ماليزيا التعليم له نصيب الأسد من موازنة الدولة منذ الاستقلال عن بريطانيا.

- ضرورة تعاون أصحاب المشروعات الإنتاجية والخدمية مع مدارس التعليم الفني واعتبار هذا التعاون عملا مجتمعيا ووطنيا وإلزامهم به.

- تحسين الوضع المالي للمعلمين بتحديد كادر خاص بهم لا يقل عن 10 آلاف شهريا.

- تحسين الوضع الاجتماعي للمعلمين بمعاملتهم بنفس مزايا المستشارين ولواءات الشرطة والجيش.

4- إعداد المعلم أكاديمياً ومهنياً

والاهتمام بكليات إعداد المعلمين كالتربية والآداب مع ضرورة التاهيل التربوي لكل هؤلاء من خلال التربية العملية والمناهج الحديثة.

5- تدريب الهيئة المعاونة

- توافر البرامج التدريبية لرفع مستوى الكوادر البشرية ونظم التقييم لمخرجات تلك البرامج.

- تكامل عناصر العملية التعليمية أو التدريبية بمؤسسات التعليم والتدريب بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية تلك المؤسسات.

6- الاهتمام بالأنشطة الطلابية

يجب أن يكون النشاط الطلابي في مصر جزءاً حيوياً من مهمة المدرسة لا يمكن الاستغناء عنه ليكتمل البناء الاجتماعي والنفسي والتربوي للطلاب، ورغم أن خطط النشاط متروكة للمدرسة، إلا أن هناك أنواعاً من النشاط يجب أن تكون ذات صبغة إلزامية مثل فرق الزي الموحد

(الكشافة وغيرها) وتقسم أنواع النشاط إلى ثلاثة أقسام كالآتي:

الجمعيات والأندية: وتضم عدداً من البرامج والنوادي، منها بعض الأندية المبتكرة مثل: نادي العلاقات العامة، نادي العلاقات الدولية، نادي الصحافة، نادي رجال الأعمال الناشئين، وغيرها من الأندية التي تسهم في الإعداد للعمل أو تشجع على التفكير والحوار لدى الطلاب.

فرق الزي الموحد وفنون الدفاع عن النفس مثل: الكشافة -الإطفاء- - الكاراتيه-، والمشاركة في واحد منها إلزامي سواء خلال الدراسة أو الإجازة الصيفية.

نوادي الألعاب الرياضية: وتؤدى جميع أو غالبية برامج النشاط في يوم السبت (يوم الإجازة الأسبوعية) والمشاركة في النشاط إلزامي لجميع المعلمين بلا استثناء إلا أن توزيعهم على أيام السبت يكون وفق خطة تُعدها المدرسة.

7- العناية بالمتفوقين

العناية بالمتفوقين من الطلاب حيث يجب أن تتم تهيئة مدارس خاصة لهم يلحق بها سكن داخلي وتتم العناية بهم علمياً وتربوياً.

8- العناية بالإعلام التربوي

- يجب أن نعطي الإعلام التربوي اهتماماً كبيراً سواء على مستوى الدولة -ممثلة في وزارة التربية والتعليم- أو مستوى المدارس وأولياء الأمور، ويجب أن يعد من أولويات العمل التربوي لدينا.

- يجب أن يصدر الإعلام التربوي بعض الدوريات للمعلمين وللطلاب ولأولياء الأمور.

- في مجال التلفزيون، تخصص وزارة الإعلام أربع ساعات للبرامج التربوية التي تعدها وزارة التربية لمدة أربعة أيام في الأسبوع وقت الذروة المشاهدية.

- في مجال الإذاعة أيضا برامج وبث حاص بالتربية والتعليم.

9- العناية بتدريس الأخلاق والتربية الدينية والوطنية.

لا شك أن نسبة الفساد في الدول النامية ومنها مصر انتشرب كالنار في الهشيم فلا تخلو منها وزارة أو إدارة محلية، ولمحاربة هذا الفساد يجب التركيز على تطوير المناهج لتدريس التربية الأخلافية والتربية الإسلامية والمسيحية والتربية الوطنية كمنابع للوعي والسمو الأخلاقي والروحي وهي التي تقوّم الرغبات وتقوي العزائم والتحلي بمحاسن القيم ومنها الرفض التام للفساد

10- رفع الكفاءة الإدارية لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية

بسبب نمو البيروقراطية والروتين الإداري بشكل مخيف في وزارات الدولة وعلى رأسها وزارة التعليم وبسبب ضعف إدارة الموارد المالية والبشرية فكان لا بد من علاج هذا التحدي برفع الكفاءة الإدارية والقيادة على كافة المستويات في الهيكل التنظيمي.

ماليزيا تنفق 70٪ من ميزانيتها في التشغيل وحوالي 20٪ للتطوير.

11- توفير أساسيات تكنولوجيا المعلومات

من أجل تقوية البيئة التنظيمية ومنها تحديث نظام توصيل المعلومات للشؤون الإدارية والموارد البشرية وإعادة تنظيم قواعد البيانات الخاصة بالموظفين وتدريب العاملين والإداريين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إصلاح التعليم الفني

مفهوم التعليم الفني:

هو ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تمكنه من إتقان حرفة أو

مهنة ما ومدة هذا النوع من التعليم 3 سنوات بعد إنتهاء فترة التعليم الأساسي.

يعتبر هو المصدر الأساسي لتزويد قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة بالقوى العاملة المدربة والمؤهلة على مستوي فئتي الفنيين والعمال المهرة.

- ملائمة مخرجات التعليم الفني مع احتياجات سوق العمل.

- تبعية مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لجهة واحدة وهي وزارة التربية والتعليم.

- توفير البرامج التدريبية لرفع مستوى الكوادر البشرية ونظم التقييم لمخرجات تلك البرامج.

- إيجاد مسارات أفقية ورأسية للاتصال بين نظم التعليم الفني والتدريب المهني. والقضاء على البيروقراطية والروتين الإداري والمركزية.

برنامج تنفيذي متوسط المدى 2023-2026 لإصلاح وتطوير التعليم الفني

الهدف الاستراتيجي:

تمكين الخريجين من اكتساب المهارات التي يتطلبها سوق العمل والمنافسة على المستويين المحلي والأقليمى والدولي

الهدف المرحلي

وضع نظام للتعليم والتدريب جاذب ومرغوب فيه من قبل الطلاب ويرتبط بمؤسسات الإنتاج، واعتماد برامجه دوليا، وتطبيق نظم الجودة عليه وفقا لمعايير الجودة العالمية.

أهداف تفصيلية

- تمكين الطلاب من وضع دراسة جدوى للمشروعات المزمع إقامتها.
- إكساب الطلاب أساليب فنية لتفادي الخسائر والتلفيات.
- اتباع قواعد وإرشادات الأمن والسلامة المهنية أثناء العمل.

محاور البرنامج

- تطوير البرامج/المناهج الدراسية لتلبية متطلبات سوق العمل.
- تطوير وتحديث برامج التعليم المزدوج (في المدرسة والمصنع).
- تعميم النماذج الناجحة بالشراكة مع الخبرات المحلية /الدولية.
- تدريب وتأهيل المعلمين والإدارة المدرسية.
- تعظيم دور الأنشطة الطلابية.
- إدخال برامج الإرشاد والتوجيه الوظيفى وريادة الأعمال في الخطط الدراسية.

- تشجيع مشروع رأس المال بالمدارس وتمكينه من التوسع والانتشار) مثل تفصيل زي المدارس العسكرية – دهان أعمدة أنارة المحافظة – تصنيع أثاث المدارس الخ)

- إقامة شراكات كاملة مع القطاع الخاص.

- العمل على فتح مسارات التعليم العالى الفني والتطبيقى أمام الطلاب.

إصلاح التعليم الجامعي:

- دراسة واقع مخرجات التعليم وعلاقته بسوق العمل.

- تحليل وسد الفجوة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من خلال خطة استراتيجية مدتها 5 سنوات.

- تحديث المقررات الدراسية كل خمس سنوات على الأكثر بما يُمكن المتخرجين من اكتساب المعارف والمهارات المناسبة، ومواكبة التطور العالمي في المناهج وطرق التدريس وخصوصاً في تخصصات العلوم الإدارية والمالية والخروج من أسلوب التلقين إلى أسلوب البحث والمشاركة والتفاعل لتُلبي احتياجات السوق المتجددة.

- زيادة التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي.

- تأهيل الخريج ليكون صاحب مهارات متعددة Mulitask والتي يطلبها سوق العمل بشدة.

- إكساب الطلاب والحريجين مهارات متعددة في التكنولوجيا وتطبيقاتها بسوق العمل.

- زيادة القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية.

- تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية لدى طلاب الجامعات.

- إنشاء وتفعيل مراكز التدريب بالجامعات لسد الفجوة المتوقعة في سوق العمل.

- الجامعات يجب أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

إصلاح منظومة البحث العلمي

- ربط البحث العلمي بحلول مشكلات المجتمع والبيئة.

- زيادة مخصصات البحث العلمي بحيث تصبح 4٪من التاتج القومي « الدستور الذي تم تبنيه في العام 2014، يفوّض الدولة بتخصيص 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض البحث والتطوير، وينص على أن تضمن الدولة حرية البحث العلمي وتشجع مؤسساته كوسيلة نحو تحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة الذي يدعم الباحثين والمخترعين»يساهم فيها القطاع الخاص بـ 30 ٪ بدلا من 5٪ حاليا.

- وضع استراتيجية واضحة للبحث العلمي وزيادة الإنتاجية.

- إنشاء أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها.

- تشجيع وزيادة عدد الباحثين والمختصين، وتكوين فرق بحثية متكاملة.

- تقييم برامج الدراسات العليا وربطها بالمجالات والاحتياجات المطلوبة لخدمة سوق العمل.

المراجع:

1. البربري، محمد عوض، تطوير سياسات التعليم في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي، بالافادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا، مجلة كلية التربية بنها، العدد 106، 2016.

2. حسب النبي، أحمد محمد نبوي، التعليم والتنافسية في ماليزيا وامكانية استفادة مصر منها، العلوم التربوية، العدد الاول، ج1، يناير 2017

رؤية لتطوير التعليم

د. طاهر المحمدي

الخبير التربوي

تمهيد

إن السبيل الوحيد لتقدم أي أمة وطريق نهضتها هو العلم، ولا يمكن تجاهل أهمية التعليم إلاّ من خلال الأنظمة الاستبدادية التي تعمل على تجهيل المجتمع لتحيا.

ومن هنا فإننا نرد على من قال (ماذا يفعل التعليم في وطن ضائع) بقول أمير الشعراء شوقي:

العلم يرفع بيوتا لا عماد لها والجهل يهدم بيوت العز والشرف

ونذكره بقول د. مجدي يعقوب: العلم = كرامة تقدم شهرة وثروة

وفي عالم اليوم أصبح التعليم ضرورة قصوى لتحقيق التقدم والحرية والتنمية الاقتصادية والحياة الاجتماعية الكريمة، والأمة المصرية على مر عصورها، تهتم بالعلم والتعلم، والحضارة المصرية القديمة خير شاهد على ذلك.

فالمصريون القدماء ساهموا في اختراع الكتابة؛ وسجلوا اللغة المصرية القديمة بالكتابة الهيروغليفية، وفي عهدهم أنشئت «بر عنخ» أو بيت الحياة كأول مدرسة ومكتبة في تاريخ الإنسانية.

وبدخول المسيحية مصر سنة 60م تغيرت بعض ملامح التعليم مع تلك الحقبة، فألحقت المدارس بالكنائس بدلاً من المعابد وأنشئت المدرسة اللاهوتية بالإسكندرية.

أما بعد الفتح الإسلامي لمصر فقد ظهرت المدارس الملحقة بالمساجد، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة))، وكان جامع عمرو بن العاص أول مركز تعقد فيه حلقات الدرس التطوعية في مصر خلال العصر الإسلامي، بينما كان الجامع الأزهر أول المدارس الشبيهة بالمعاهد النظامية اليوم حيث كانت تعقد فيه الدروس بتكليف من الدولة ويؤجر عليها العلماء والمدرسون.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء المدارس خلال عهدي الدولة الأيوبية والدولة المملوكية.

ومع تولي محمد علي باشا حكم مصر بدأ في تغيير نظام التعليم ليكون على نسق الأنظمة الحديثة، فأنشأ المدارس العسكرية والمدارس العليا والمدارس التجهيزية والمدارس الابتدائية.

وكانت المدارس التجهيزية تعد الطلاب بالمناهج العلمية الحديثة وذلك لابتعاثهم إلى أوروبا ومن خريجي تلك المدارس التجهزية ترسل البعثات إلى الخارج وكان من نتاج تلك المدارس رفاعة رافع الطهطاوي وهو من رواد النهضة العلمية في عهد محمد علي.

وتختار الدولة منهم من تحتاجهم للوظائف الإدارية ومن هذه المدارس رأينا الوزراء والأدباء، والشعراء، والنواب والكتاب، والمثقفين والإعلامين، وغيرهم ممن شكلوا وجه مصر الحديثة وفي عام 1908 افتتحت أول جامعة مصرية حديثة وهي الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن)، ثم توالى إنشاء الجامعات في جميع أنحاء مصر.

نظام التعليم المصري

يعتبر النظام التعليمي المصري بقسميه العام الأزهري نظاماً مركزياً يخضع لسيطرة الحكومة، وبحسب الدستور المصري، فإن التعليم مجاني وإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها بحسب القانون. ويُفترض أن تخصص الحكومة للتعليم ما لا يقل عن 4٪ من الناتج القومي الإجمالي. إلا أن الإنفاق على التعليم في الواقع لا يصل إلى نصف الحد الأدنى الذي نص عليه الدستور. وطبقاً للمادة 19 من الدستور أصبح التعليم قبل الجامعي تعليما إلزاميا فيما ينص قانون التعليم الحالي على أن مرحلة التعليم الأساسي تتكون من حلقتي التعليم الابتدائي والإعدادي بإجمالي 9 سنوات. ويضم التعليم الثانوي بشكل عام طريقين للدراسة هما العام أو الفني بتخصصاته (زراعي، صناعي، تجاري، فندقي، تمريض). بعد المرحلة الثانوية لا يصبح التعليم إلزامياً، وبجانب ذلك فإن للأزهر الشريف نظاماً تعليمياً خاصاً يُدّرس فيه العلوم الدينية الإسلامية بجانب الدراسات العلمية الأخرى.

مستوى التعليم متردي على أكثر من مستوى في مصر

فبحسب مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017، احتلت مصر مرتبة متأخرة فيما يتعلق بجودة التعليم الأساسي والعالي، مرتبة أرجعها البعض إلى عدم وضع الحكومات المصرية المتتالية التعليم على سلم أولوياتها لعقود من الزمن.

وبحسب «دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم TIMS 2015» و«الاختبار الدولي PIRLS 2016»، فإن أكثر من نصف الطلاب في مصر لا يستوفون حتى المستوى المنخفض في تقييمات التعلم الدولية، فمثلا يضع التصنيف مصر ضمن الدول الأسوأ أداء بين الدول المشاركة بترتيب 49 من أصل خمسين في القراءة بمقارنة طلاب الصف الرابع، وترتيبها الـ 34 من أصل 39 بمقارنة طلاب الصف الثامن في الرياضيات، و38 من بين 39 بطلاب الصف الثامن في العلم. وذلك إلى جانب أساليب التدريس التي لا تشجع على مشاركة التلاميذ واستمرار استخدام العقوبات البدنية، إلى جانب مشاكل البنية التحتية للمدارس، فواحدة من كل 5 مدارس ينقصها حتى خدمات المياه والصرف الصحي بمبانيها غير صالحة للاستخدام.

تصل نسب الأمية إلى 25,8٪

حيث تعتبر الأمية والتنمية والهوية ثالوث المشكلة بالنسبة للدولة المصرية.

أعداد المدارس والمعلمين والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي لعام 2021/2022.

أعلنت النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2021/2020، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مجموعة من أهم المؤشرات بالنسبة لمرحلة ما قبل الإبتدائي والتي كانت وفقا لما يلي:

مرحلة رياض الأطفال:

هناك 1,4 مليون تلميذ بنسبة 5,3٪ من إجمالي المراحل التعليمية (منهم 1,3 مليون تلميذاً بنسبة 5,2٪ من إجمالي مراحل التعليم العام)

132,7 ألف تلميذ بنسبة 7,0٪ من إجمالي مراحل التعليم الأزهري عام 2021/2020.

63,8 ألف مدرس، منهم 59,5 ألف مدرس بنسبة 5,9٪، من إجمالي مراحل التعليم العام.

4,3 آلاف مدرس بنسبة 2,7٪ من إجمالي مراحل التعليم الأزهري عام 2021/2020.

12,7 ألف مدرسة بالتربية والتعليم، 1,5 ألف معهداً بالتعليم الأزهري للعام الدراسي 2021/2020.

مرحلة التعليم الأساسي

المرحلة الابتدائية بها 14،4 مليون تلميذ بنسبة 54،7 ٪ من إجمالي المراحل التعليمية عام 2021/2020، منهم 13،4 مليون تلميذ بنسبة 54،8٪ من إجمالي مراحل التعليم العام.

1،0 مليون تلميذ بنسبة 53،8 ٪ من إجمالي مراحل التعليم الأزهري.

514،5 ألف مدرس، منهم 442،3 ألف مدرس بنسبة 43،5٪ من إجمالي مراحل التعليم العام.

72،2 ألف مدرس بنسبة 45،5٪ من إجمالي مراحل التعليم الأزهري عام 2021/2020.

19،3 ألف مدرسة بالتربية والتعليم، 3،6 ألف معهد بالتعليم الأزهري عام 2021/2020.

0،2٪ نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية عام 2020/2019 مقابل 0،3٪ عام 2019/2018.

99،9٪ معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية عام 2021/2020.

المرحله الثانوية (العام/ الأزهري):

التعليم الثانوي يشمل 2,3 مليون تلميذ بنسبة 8,6٪ من إجمالي المراحل التعليمية (منهم 1,9 مليون تلميذ بنسبة 7,9 ٪ بالتربية والتعليم، 336,4 ألف تلميذ بنسبة 17,7 ٪ من إجمالي مراحل التعليم الأزهري) عام 2021/2020.

141,7 ألف مدرس (منهم 102,9 ألف مدرس بالتربية والتعليم بنسبة 10,1 ٪ من إجمالي المراحل التعليمية.

38,8 ألف مدرس أزهري بنسبة 24,4٪ من إجمالي المراحل التعليمية بالأزهر عام 2021/2020.

4,1 ألف مدرسة بالتربية والتعليم، 2,3 ألف معهداً بالتعليم الأزهري عام 2021/2020.

التعليم الفنية (تجاري /صناعي/ زراعي/ فندقي):

التعليم الفني يشمل 2,1 مليون تلميذ بنسبة 8,1 ٪ من إجمالي المراحل التعليمية منهم 999,2 ألف تلميذ بنسبة 46,9 ٪ بالتعليم الصناعي.

885,6 ألف تلميذ بنسبة 41,5٪ بالتعليم التجاري (عام – فندقي)، 247,7 ألف تلميذ بنسبة 11,6 ٪ بالتعليم الزراعي) من إجمالي التعليم

الثانوي الفني عام 2021/2020.

140،7 ألف مدرس (منهم 89،3 ألف مدرس بالتعليم الصناعي بنسبة 63،4٪، 39،3 ألف مدرس بالتعليم التجاري (العام ـ الفندقي) بنسبة 27،9٪، 12،1 ألف مدرس بالتعليم الزراعي بنسبة 8،6٪ من إجمالي مدرسين التعليم الفني 2021/2020.

2،7 ألف مدرسة، منهم 1،4 ألف مدرسة بالتعليم الصناعي، 1010 مدارس بالتعليم التجاري (العام ـ الفندقي).

269 مدرسة بالتعليم الزراعي عام 2021/2020.

815،4 ألف تلميذ بالتعليم التجاري العام بنسبة 92،1 ٪، 70،2 ألف تلميذ بالتعليم الفندقي بنسبة 7،9 ٪ من إجمالي التعليم التجاري عام 2021/2020

مشاكل التعليم في مصر وأسبابها:

يقوم التعليم في أي مكان من العالم على أربعة محاور أساسية، وهي:

المُعلم ـ المتعلم ـ البيئة المدرسية ـ المنهج.

ويعاني النظام التعليمى المصري بكل عناصره وبكل مستوياته منذ أمد بعيد من العديد من المشاكل والتحديات، والتي تمثل عائقاً حقيقياً

أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالي التحديث والتنمية الشاملة، ومشاكل التعليم في مصر هي مشاكل بالغة الخطورة نظراً لكونها متعددة الجوانب والوجوه؛ فهي تلازم المحاور الأربعة السابقة للعملية التعليمية، وذلك كما يلي:

أولاً: بالنسبة للمعلم

- عدد المعلمين في جمهورية مصر العربية بالتعليم العام والخاص والأزهري قرابة 1600000 (مليون وستمائة ألف معلم).

- نسبة العجز في التعليم العام فقط طبقا لإحصائيات الوزارة قرابة 350000 (ثلاثمائة وخمسين ألف معلم).

- في الوقت الذي ألغت الدولة تكليف طلاب كليات التربية منذ عشرات السنين.

- المدرس غير مؤهل تعليمياً وتربوياً بالشكل الصحيح.

- العائد المادى الذي يحصل عليه المدرس قليل جداً ولا يكفي لكفالة حياة كريمة للمدرس، مما يجعل المدرس يستشعر الحرج، ويقلل من قيمة نفسه عندما يطلب من الطلبة في الفصل أن يعيطهم دروساً خصوصية. أويضطر إلى الخروج للبحث عن عمل إضافي ليكفي احتياجاته الضرورية.

- التدريب هوالسبيل الأساسي لتطوير أدائهم المهني والحصول على المزيد من الخبرات لإكساب الخريجين الكفايات اللازمة وفقاً للاحتياجات المهنية. إلا أن التدريبات الوزارية أصبحت صورية.

- عدم وجود نقابة منتخبة تدافع وتطالب عن حقوق المعلمين وتعمل على تأهيلهم فنيا وحمايتهم قانونيا ولكنها الآن أصبحت سيفا مسلطا على رقاب المعلمين.

ثانياً: بالنسبة للطالب

- تعاني الصفوف المدرسية من حالة اكتظاظ بعض الفصول بها أكثر من 100 طالب وبخاصة في الأماكن الشعبية كالخصوص بالقليوبية وعزبة النخل بالقاهرة وإمبابة بالجيزة على سبيل المثال لا الحصر وغيرها.

- انعدام دور المدرسة حتى أننا وجدنا إحدى الطالبات المتفوقات تصرح بأنها لم تذهب إلى المدرسة قط.

- فقدان الطالب الثقة في قيمة التعليم وخوفه على مستقبله بعد انتشار ظاهرة الغش الجماعي، مما سيكون لدينا أجيال من المحبطين فاقدي الثقة في كل شيء.

- الاعتماد على الدروس الخصوصية وتقلص دور المدرسة، حتى أصبح التعليم يكاد أن يكون حكرا على من يدفع. وطبقا لبحث أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن متوسط إنفاق الأسر المصرية حوالي 25،1 مليون أسرة على الدروس الخصوصية قرابة 30٪ من إجمالي حجم إنفاق الأسر.

- عجز الطالب عن إخراج ما لديه من مواهب وقدرات خلاقة قد لا تكون موجودة في غيره، وذلك خوفاً من مقابلة تلك المواهب بالسخرية أو الاستهزاء أو حتى العقاب.

- انتشار ظاهرة الغش الإلكتروني الجماعي وعدم استطاعة الوزارة التصدي لهذه الظاهرة. وعن هذا حدث ولا حرج عن مدارس المحظوظين وأصحاب الحظوة في سائر أنحاء البلاد. وقد رأينا مدارس سوهاج والمنصورة وكفر الشيخ وغيرها.

ثالثا: بالنسبة للبيئة المدرسية

تؤثر البيئة المدرسية على عمليّة التعليم، حيث أظهرت الدراسات أنّ البيئة المدرسيّة عموماً تؤثر إيجابيّاً أو سلبيّاً على إنجازات الطُلّاب الدراسية، لهذا يجب الحرص على تفقّد أماكن حفظ الطعام باستمرار، وترشيد استهلاك المياه، وتوفير إضاءة مناسبة، وملاعب آمنة. ولكن ما يجعل البيئة المدرسية لاتقوم بواجبها هذه الأسباب:

- ضعف الإمكانيات والوسائل العلمية المتوفرة في المدرسة نتيجة ضعف الدعم والتمويل المتاح للمدارس.

- روح الكآبة والجدية التي تضفي آثارها على المدرسة، مما يقلل حافزية لطلاب للذهاب إليها، وفرار الطلاب منها.

- التكدس الكبير داخل الفصول، إذا يحتوي الفصل الواحد على أكثر من 70طالبا.

رابعاً: بالنسبة للمناهج

- تسيس المناهج وهي سياسة تم اتباعها منذ ثورة يوليو حتى الآن. والواجب أن تعنى فلسفة المناهج ببناءالشخصية الوطنية القادرة على التفكير والإبداع والابتكار والتجديد والنقد أيا كان النظام الحاكم وتوجهه.

- الاعتماد على الحفظ والتلقين فقط، حتى في المواد العلمية الإحصاء والرياضيات ومسائل الفيزياء.

- الحشو الممل في المناهج دون التركيز على نقاط معينة قد ألجأ الطلاب إلى الكتب الخارجية والمذاكرات الخاصة.

- اعتماد المناهج على الجانب النظري فقط، وليس الجانب العملي.

- عدم ملائمة المناهج للتطور العلمي المستمر، فالمناهج قديمة وليس هناك أي تحديث للكتب التي ندرسها من حيث الكيف وإن كان هناك بعض التحديث الشكلي.

- الفجوة الواضحة بين محتويات المناهج ومتطلبات سوق العمل.

هذه هي أهم المشاكل التي يعاني منها التعليم في مصر، ويمكن القول إن تلك المشاكل لا ترجع إلى سبب واحد، وإنما إلى مجموعة كبيرة ومتداخلة من الأسباب، في مقدمتها:

- أن الدعم السياسي الذي حظيت به السياسات التعليمية في مصر منذ بداية الإصلاح التعليمي لم يرق في تعامله مع هذه القضية إلى مستوى قضايا الأمن القومي لا من ناحية التمويل والدعم المادي، أو من ناحية توفير الأطر القانونية والمؤسسية التي تعضد التوجه نحو التعليم كقضية أمن قومي.

- عدم مراعاة رؤية المنظومة التعليمية لعملية إصلاح الفئات الأشد حرماناً، ومحاولة استيعابها داخل المؤسسة التعليمية حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي.

- سيطرة الأهداف الطموحة على المستوي الكلي علي رؤية القائمين على المؤسسة التعليمية وغياب الأهداف العملية المحددة بدقة والقابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية معقولة، بالإضافة لغياب المتابعة والمساءلة.

- إهدار الجهود والموارد في جزئيات متشعبة وخلق مسارات تعليمية بديلة.

- الإقدام على كثير من الخطوات الجديدة المتداخلة دون متابعة أو تقييم مما أدي إلي تشتيت الجهود أو تواضع النتائج في أحسن الأحوال.

- تنامي ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث أصبحت عرفاً سائداً في كل سنوات التعليم في الحضر والريف وبين جميع الطبقات.

- عدم الربط بين مخرجات العملية التعلمية ومتطلبات سوق العمل.

وختاما

فهل بعد إعفاء وزير التعليم من منصبه وتعيين بدلا منه، يتم تغيير سياسات التعليم؟

يرى خبراء التعليم أن التذبذب الواضح للسياسة التعليمية من الأسباب الرئيسية لفشل منظومة التعليم، والتي ترتبط بوجود وزير وتنتهي مع وزير آخر لتبدأ خطط جديدة بفكر مخالف وقد رأينا هذا جيدا خلال الثلاثين عاما الأخيرة مع الوزارء بداية من دكتور فتحي سرور مرورا بطبيب الأطفال الذي ابتليت به وزارة التعليم حسين كامل بهاء الدين، باستثناء دكتور أحمد جمال الدين، ثم وزيري ثورة يناير الأستاذ جمال العربي ودكتور إبراهيم غنيم. وأخيرا طارق شوقي وهو رمز للفشل في أبهى صوره.

عدم وجود أهداف واضحة في ملف التعليم حاليا، ولذا لابد من وجود هيئة مستقلة مسؤولة عن سياسة التعليم ووضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات والتي هدفها بناء جيل واع متميز يعيد لمصر ريادتها، لأن تغير السياسات بتغير الوزراء هي مصيبة كبرى يدفع ثمنها فلذات أكبادنا.

الجلسة السابعة

العمال في مصر.. حقوق ضائعة ومستقبل غامض

تاريخ الجلسة: السبت 13 أغسطس 2022

مدير الجلسة: أ. طارق المرسي - عضو مجلس الشورى السابق

المتحدث: أ. شريف الهلالي - حقوقي عمالي

تعقيب: أ. محمد شريف كامل

ملخص الجلسة:

تحدث الأستاذ شريف الهلالي، في ورقته، عن حقوق العمال الضائعة في مصر، والرؤية في المستقبل، موضحا التحديات، وكيفية التغلب عليها. مبينا أن أهم التحديات تتمثل في؛ الواقع الاقتصادي الراهن والتوجه الاقتصادي للإدارة المصرية، ومحاولة الدولة وأجهزتها السيطرة على الحركة النقابية وتوجيهها، وانحياز التشريعات القائمة ضد مصالح العمال ولأصحاب العمل، وواقع سياسي وحقوقي يقوم بمصادرة الحقوق السياسية والنقابية للعمال وأهمها الحق في التنظيم النقابي وحق الإضراب.

وقدمت الورقة عددا من التوصيات، أبرزها، احترام الحق في الحرية النقابية والذي أقرته اتفاقيات منظمة العمل الدولية 87 لسنة 1948، 98 لسنة 1949 والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. واحترام حقوق العمال في الاحتجاج والتظاهر السلمي والذي نص عليه الدستور المصري عام 2014. وتعديل قانون التظاهر 107 لسنة 2013.

كما عقب أ. محمد شريف كامل، مبينا واقع عمال مصر حاليا، وما يعانوه من تردي الوضع الاقتصادي ومحاولات تأميم الحركة النقابية.

كلمة أ. شريف الهلالي

الحقوقي العمالي

يواجه العمال في مصر تحديات لا حصر لها، تتعلق بالجانب الاقتصادي والسياسي والواقع النقابي الخاص بحركتهم النقابية، فضلا عن ضعف الجانب الحزبي في تقديم أشكال المساندة القانونية والسياسية لقضاياهم الأساسية.

يواجه العمال المصريين 4 تحديات أساسية على النحو الاتي:

1ـ الواقع الاقتصادي الراهن والتوجه الاقتصادي للإدارة المصرية.

2ـ محاولة الدولة وأجهزتها السيطرة على الحركة النقابية وتوجيهها.

3ـ انحياز التشريعات القائمة ضد مصالح العمال ولأصحاب العمل.

4ـ واقع سياسي وحقوقي يقوم بمصادرة الحقوق السياسية والنقابية للعمال وأهمها الحق في التنظيم النقابي وحق الإضراب.

أولا: الواقع الاقتصادي الراهن

تتبع الحكومات المصرية المتعاقبة منذ السبعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادي، وخصخصة المشروعات التابعة للدولة، ومشروعات القطاع العام، والتي تبعتها سياسات أخرى من أهمها الاستغناء عن قطاعات كثيفة من العمالة، من خلال اتباع آلية المعاش المبكر للمصانع التي تم بيعها لمستثمرين بأثمان بخسة، من خلال إعطاء العمال بعض آلاف الجنيهات في مقابل إنهاء عملهم، وبالتالي ساهم ذلك في انضمام قطاعات عمالية إلى صفوف البطالة، أضيفوا إلى جانب الخريجين الجدد الذين لا يجدون عملا مناسبا في تخصصاتهم.

من جهة أخرى زادت نسبة الفقر بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث تشير التقارير والإحصاءات الواردة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن أكثر من 30 مليون مصري باتوا تحت مستوى خط الفقر.

وقد قفزت معدلات الفقر خطوات جنونية خلال العقدَين الماضيَين، من 16،7٪ عام 2000 إلى 29،7٪ عام 2021، وسط موجات متتالية من الوعود التي قطعتها الأنظمة الحاكمة على نفسها لتحسين الوضع الاقتصادي!، لعلّ أكثرها ضجيجًا تلك التي شهدتها الأعوام السبعة الماضية، إذ أطلق السيسي على عام 2015، «عام الرخاء».

يعرَّف خط الفقر بأنه الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتأمين احتياجاته اليومية، وهنا تعاني الحالة المصرية من ازدواجية تجعل من الأرقام الرسمية المعلنة عن معدلات الفقر محل شكّ، فبحسب تقييم البنك الدولي لخط الفقر في مصر فإنه يقف عند 1,9 دولار يوميًّا، أي 894 جنيهًا للفرد شهريًّا و10725 جنيهًا سنويًّا، رغم أن مؤشر الفقر وفق البنك يبدأ من 5,5 دولارات يوميًّا، فيما يُعتبر 1,9 دولار يوميًّا مؤشر الفقر المدقع.

حدد جهاز التعبئة العامة والإحصاء المصري، خلال بحث الدخل والإنفاق الذي أجراه مؤخرًا، خط الفقر عند 1,5 دولار يوميًّا، أي 24 جنيهًا مصريًّا، ما يعادل حوالي 735,5 جنيهًا شهريًّا، و8827 جنيهًا للفرد في السنة، ولذا جاءت النتيجة متأرجحة عند حدود 29٪ و32٪.

لكن لو تمَّ حساب المعدل وفق المؤشر المعتمد من البنك الدولي، فإن معدلات الفقر هنا سترتفع إلى 60٪ من إجمالي الشعب المصري، وهي النسبة التي اعترفَ بها العديد من الخبراء والاقتصاديين طيلة السنوات الماضية، حينما كانت الحكومة المصرية تروج لفكرة تراجع معدلات الفقر وفق المؤشر المحلي.[1]

كما اتبعت الدولة المصرية خاصة في السنوات الأخيرة سياسات اقتصادية متعددة ساهمت في تردي وضع المصريين بشكل عام

1 الفقر في مصر: الأولوية للكباري والنخبة العسكرية: تقرير صابر طنطاوي، 2022/4/20، موقع نون بوست

والقطاعات العمالية بشكل خاص، من خلال اللجوء الدائم إلى القروض من صندوق النقد الدولي في مقابل شروط قاسية يدفع ثمنها المصريون، مما زاد حجم القروض الدولية من46 مليار دولار في عام 2014 إلى 137 مليار دولار في نهاية عام 2021 بخلاف الدين المحلي، تبع ذلك رفع أسعار الخدمات العامة واستحداث تطوير شكلي من خلال العدادات المسبوقة الدفع، ورفع أسعار النقل والبنزين، والتراجع عن سياسات الدعم للسلع الأساسية مثل «الأرز، السكر، الزيت،الدقيق» بالإضافة إلى رفع سعر الخدمات الأساسية مثل «الكهرباء والغاز والمياه» وزيادة كلفة استخراج كل الأوراق الرسمية.

كما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية خفض سعر الجنيه في عامي 2016، 2022، وهو ما أثر على قطاعات الطبقة الوسطى، الذين بدأوا في التخلي عن طموحاتهم بتقديم تعليم جيد لأولادهم بنقلهم إلى مدارس حكومية، والتخلي عن سياراتهم الخاصة لتوفير كلفة البنزين وغير ذلك.

وبمقارنة ذلك بالطبقة العاملة سنجد تدهورا كبيرا في معيشتها، ورغم زيادة الحد الأدنى للدخل ثلاث مرات في الأعوام الماضية، كان آخرها في العام الحالي بزيادة الحد الأدنى للأجور من 2400 جنيه لـ 2700 جنيه التي تشمل العاملين بالقطاع الحكومي الذين يقارب عددهم 5

ملايين عامل من المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية وغير المخاطبين بأحكامه، إلا أن هذه الزيادة لم تطبق على القطاع الخاص والعمالة الموسمية [2].

فضلا عن أن هذه الزيادة المحدودة، لا تتوازى مع زيادة نسبة التضخم، وغلاء أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الخدمات ورفع الدعم الحكومي خاصة بعد انخفاض سعر الجنيه في الشهرين الأخيرين، بعد قيام الولايات المتحدة برفع سعر الفائدة على الدولار، مما أسهم في إجراء مماثل في مصر، وهو ما أدى لارتفاع جنوني للأسعار في ظل ثبات الدخول للعاملين في القطاع الحكومي، وغياب انتظام الدخل للعاملين في القطاع الخاص والموسمي.

وقد أشارت إلى هذا الوضع المتدهور حملة الدفاع عن الحقوق والحريات النقابية فضلا عن أحزاب سياسية أخرى من أحزاب التيار الديمقراطي:

«بأن قرارات البنك المركزي المصري، التي نجم عنها انخفاض جديد في سعر الجنيه المصري أمام الدولار، تهدد الطبقات الكادحة والطبقة المتوسطة، خاصة العاملين بأجر وأصحاب المعاشات والعمالة غير المنتظمة، بتدهور جديد في مستوى المعيشة.

وأوضحت في بيان، أن انخفاض قيمة الجنيه يعني انخفاض القوة الشرائية للأجور والمعاشات، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الدولار بما

2 تقرير صحفي: بعنوان من 2019 حتى 2022.. كم زاد العاملون في الحكومة خلال 4 سنوات؟، مصراوي، 2022/1/20.

يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد والنقل، وبالتالي ارتفاع أسعار كافة السلع والخدمات، مثل ما حدث عقب تعويم العملة في نوفمبر 2016.

ولفت إلى أن سعر الدولار قفز بعد القرارات الأخيرة بنسبة أكثر من 16٪، وهي الأكبر من نوعها منذ قفزة الدولار عقب تعويم العملة في 2016، عندما ارتفع سعر الدولار وقتها من 7,08 جنيهات عام 2015 إلى 19,60 جنيهاً، ثم استقر عند 15,5 جنيهاً، ليقفز خلال الأيام إلى 18,31 جنيها»، ولا تزال الدولة المصرية تواصل نهجها في إفقار المواطنين من خلال الاستمرار في سياسة القروض، والتي تمثل أقساطها عبئا على ناتج الدخل القومي، وتبني سياسة التخلي عن الأصول الرابحة وبيعها لشركات إماراتية وسعودية.

وقد واجه العمال أوضاعا ربما تكون الأسوأ في تاريخهم بأكمله وذلك لسببين، هما: تراجع المستوى المعيشي بصورة غير مسبوقة، لا سيما في السنوات الثلاثة الأخيرة، إذ تجاوز معدل التضخم 32٪ في سابقة لم تحدث منذ الحرب العالمية الثانية، فضلًا عن الارتفاع الجنوني للأسعار الذي التهم معه أي زيادة متوقعة في الرواتب والدخول.

هذا علاوة على موجة غلق الشركات والمصانع التي خلفت وراءها آلاف الأسر على رصيف البطالة، إذ أغلق خلال تلك الفترة أكثر من 8000 مصنع متعثر وإهدار استثمارات تقدر بنحو 35 مليار جنيه (ملياري دولار)، مما تسبب في تشريد نحو مليوني أسرة بعد فقدانهم مصدر الدخل الوحيد لديهم.

والسبب الثاني، تأثير جائحة كورونا في مصر على الاقتصاد المصري، وعودة الآلاف ممن كانوا يعملون في بلدان الخليج ومن أهمها «الكويت، السعودية» في ظل تزايد أسعار الخدمات الأساسية على المواطن المصري، فضلا عن أسعار النقل العام والخاص، والغاز، وارتفاع أسعار السلع الأساسية والذي تأثر بتحرير سعر الدولار في عام 2016.

ثانيا: محاولات أجهزة الدولة بتأميم الحركة النقابية والسيطرة عليها وتوجيهها.

وهو ما ظهر في دعوة النقابيين والعمال لتوفيق أوضاعهم النقابية بعد إصدار القانون 213 لسنة 2017 الخاص بالمنظمات النقابية العمالية والحق في التنظيم ولائحته التنفيذية الصادرة من وزير القوى العاملة برقم 35 لسنة 2018 والذي عمل على حصار محاولات النقابيين في إنشاء نقاباتهم المستقلة خاصة بعد أن أُنشئ عدد من الاتحادات النقابية المستقلة بعد ثورة25 يناير،حيث خرج الاتحاد المصري للنقابات المستقلة من رحم تلك الثورة النبيلة والمجهضة، كما أنشئ اتحاد عمال مصر الديمقراطي بالإضافة إلى العشرات من النقابات المستقلة بفضل إعلان حرية العمل النقابي الذي أصدره الدكتور أحمد البرعي أثناء توليه وزارة القوى العاملة عام 2012 وضغوط منظمة العمل الدولية، وقامت أجهزة الدولة أثناء عملية توفيق الأوضاع النقابية بوضع عدد من العراقيل لمنع قبول إنشاء النقابات المستقلة وأهمها:

ـ امتناع مديريات القوى العاملة عن تمكين المنظمات النقابية التي تسعى لتوفيق أوضاعها من إيداع أوراقها على سندٍ من القول بأنها لم تتلقَ تعليمات بتسجيل اللجان النقابية المستقلة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر «الحكومي»!

ـ خلق عدد من المعوقات للجان النقابية التي استطاعت إيداع أوراقها بشق الأنفس في الحصول على الخطابات اللازمة للنشر في جريدة الوقائع المصرية، وفتح الحساب البنكي، وتمثيل أعضائها.

ـ استيفاء بعض النقابات العامة شروط العضوية الحالية-دون التعديل الأخير -ورغم ذلك لم تستطع إحداهما توفيق أوضاعها ولم تستطع الأخرى إيداع أوراق تأسيسها.

ـ قيام وزارة القوى العاملة بإكراه النقابات على الأخذ باللوائح النموذجية التي وضعتها، وتغيير أي نص مخالف لما تتضمنه هذه اللوائح؟! رغم أن القانون ينص على حق النقابات في وضع لوائحها بأنفسها دون تدخل من أي طرف هناك لجان نقابية ومهنية والنقابات قدموا أوراقهم لتوفيق أوضاعهم، ومديريات القوى العاملة رفضت الاستلام، أو طلبت موافقات وزارية، غير مشروطة في القانون، وأرسلت هذه المنظمات أوراقها على يد محضر، ولم يقدروا على إجراء انتخاباتهم.

ـ هناك منظمات قامت بتوفيق أوضاعها، لكن لم يسمح لهم بإجراء انتخابات نقابية داخلها.

ـ هناك منظمات أخرى لم تتمكن من التأسيس رغم استيفاءها لكافة الشروط، ولكن موظفو مديرية القوى العاملة قالوا إنهم ليس لديهم تعليمات لقبول أوراق التوفيق.

ـ وهناك منظمات قدمت ورق التأسيس وتم قبوله، لكنهم غير قادرين على استمرار العمل بسبب تعنت الجهات الإدارية في تسليمهم الخطابات المطلوبة للحساب البنكي وغيره[3].

ـ تم رصد تعطيل للنصوص الإيجابية في هذا القانون أهمها أن اللجان النقابية لا تتمتع بشخصيتها الاعتبارية، وقف حق العمال في تأسيس نقاباتهم بإرادتهم الحرة على تعليمات وزارية لا تأتي أبداً، سلب حق الجمعيات العمومية في انتخاب ممثليها بحرية وسحب الثقة منهم مسلوب لصالح الجهة الإدارية. ومصادرة حرية المنظمات النقابية بالضغوط التي تمارسها مختلف الأطراف على هذه المنظمات للانضمام قسراً إلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي»

فكانت التعليمات الصادرة من وزارة القوى العاملة إلى مديرياتها تحظر على المديريات توفيق أوضاع أي لجنة نقابية مستقلة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إذا كان في موقعها لجنة أخرى تابعة لهذا الاتحاد.

فى هذه الحالة يتعين على المديرية إرسال حالة اللجنة النقابية إلى الوزارة لفحصها، حيث تميل الوزارة إلى استبعاد توفيق أوضاع هذه اللجان النقابية تحت أي مبررات، أو دعاوي لا صلة لها بالقانون.

3 هدير المهدوي: رغم القانون الجديد.. الحكومة مستمرة في تقييد العمل النقابي المستقل، مدى مصر: تقرير مع بعض النشطاء في المجال النقابي، 2019/4/1.

ـ امتناع الكثير من جهات العمل عن تنفيذ القانون بعدم ختم الأوراق الخاصة بالجمعية العمومية للنقابة والتي كل غرضها إثبات علاقة العمل. ومن بين العقبات أيضا رفض مكاتب الشهر العقاري والتوثيق إثبات تاريخ أو توثيق لعقود مقار اللجان النقابية، ومطالبة بعض موظفي القوى العاملة للنقابات بعقود إيجار مقار اللجان النقابية للمنشآت رغم استثناء القانون لها، وإلزام اللجان النقابية المهنية للعمالة غير المنتظمة بضرورة ختم كشوف العضوية من التأمينات الاجتماعية رغم استثناء العمالة غير المنتظمة من هذا الإجراء.

ـ عدم الموافقة على أوراق اللجان النقابية التي استكملت شرط الحد الأدنى للعضوية-حتى من قبل التعديل- وتضم أكثر من مائة وخمسين عضواً وتعطيل إجراءات تأسيسها وامتناع مديريات القوى العاملة عن تمكينها من إيداع أوراقها، واللجان النقابية التي استطاعت إيداع أوراقها بشق الأنفس لم تحصل على الخطابات اللازمة للنشر في جريدة الوقائع المصرية وفتح الحساب البنكي وتمثيل لأعضائها، أما اللجان النقابية الراغبة في التأسيس فمطلوب منها توفير مقر وإثبات سند ملكيته أو عقد إيجاره في مكتب التوثيق العقاري، دون حتى أن تتأسس المنظمة النقابية نفسها بعد!

ـ تمادي وزارة القوى العاملة في ادعاءاتها بنفي المعلومات الواردة لدى لجنة المعايير التابعة لمنظمة العمل الدولية بشأن التعسف في

عمليات توفيق الأوضاع وتسجيل النقابات، واستبعاد المرشحين من الانتخابات، بل ومطالبتها بالتحقق فيما يرد إليها من معلومات، مؤكدةً أنها لم تتلقَ شكاوى بهذا الشأن، وأنها على استعداد لحل كافة المشاكل مع المنظمات المتضررة، وأنها لن تنتظر تقديم هذه المنظمات تظلماتها بل إنها «الوزارة» ستبادر إلى الاتصال بهذه المنظمات ومناقشة أوضاعها لحل مشاكلها![4]

إجراءات لمنع العمال المستقلين من الترشح في الانتخابات **العمالية وشطب المئات من المرشحين:**

ـ من جهة أخرى استمرت أجهزة الإدارة التابعة للدولة ومنها وزارة القوى العاملة والأجهزة الأمنية في القيام بدورها لمنع ترشح الكوادر النقابية المستقلة من خلال وضع عدد من العراقيل بشطب مئات المرشحين المستقلة من الترشح في الانتخابات العمالية التي جرت عامي 2018، 2022، واستخدمت الدولة منهجها المتكرر في الانتخابات البرلمانية وغيرها، بعرقلة الكوادر العمالية النشطة والمستقلة، وعدم السماح لهم بالترشح لرئاسة اللجان النقابية الصغيرة أو بعضويتها وبالتالي لا يسمح لهم بالترشح في انتخابات النقابات العامة، وعضوية مجلس إدارة الاتحاد العام والذي تجري انتخاباته بالتزكية دائما، ونادرا ما شهد أي تغيير في قياداته التي تكون دائما من أعضاء أحزاب الموالاة.

4 عام الاستنزاف: تقرير حول انتهاكات الحريات النقابية من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2019، ديسمبر 2019، دار الخدمات النقابية

حيث قامت الدولة بصياغة شروط الانتخاب وتكوين اللجان المشرفة علي تلقي الأوراق وإعلان القوائم، من خلال سيطرة كاملة لوزارة القوى العاملة على مجريات هذه العماية، ومشاركة شكلية للقضاة في اللجان العامة حيث تدير اللجنة أعمالها بالتصويت، وتشرف الوزارة عبر أدواتها الإدارية والأمنية على كافة تفاصيل العملية الانتخابية بدءا من عملية الترشح حتى إعلان أسماء المرشحين وإعلان النتائج لاحقا، والتي يتحكم فيها إما جهات حكومية مثل وزارة القوى العاملة، أو نقابات تابعة لاتحاد عمال مصر الرسمي أو المنشآت الحكومية نفسها التي يتم الانتخاب داخلها.[5]

ثالثا: انحياز التشريعات القائمة ضد مصالح العمال ولأصحاب العمل.

لا يوفر قانون العمل الحالي حماية حقيقية للعمال في القطاع الخاص والذين يبلغ عددهم النسبة الأكبر بالمقارنة بالعاملين المدنيين في الدولة الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، حيث تظهر مؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن عدد العاملين في القطاع الخاص بشقيه الرسمي وغير الرسمي يبلغ 12،6 مليون مشتغل، بقدرة إنتاجية 3،3 تريليونات جنيه. كما أن عدد المنشآت الإنتاجية في القطاع الخاص غير الرسمي يبلغ مليوني منشأة، مقابل 1،7 مليون منشأة بالقطاع

5 شريف هلالي: الانتخابات العمّالية المصرية: هيمنة الدولة واستبعاد المستقلّين: 2011/6/13، مقال منشور في صحيفة العربي الجديد

الخاص الرسمي، ويصل رأسمال القطاع غير الرسمي لنحو 69،3 مليار جنيه، مقابل 877،2 مليار جنيه للقطاع الرسمي، في مقابل 4،5 ملايين موظف حكومي.

فضلا عن ذلك هناك غياب الدولة عن القيام بدور إيجابي في إلزام أصحاب العمل بتطبيق حقيقي لقانون العمل في عشرات المصانع وأماكن العمل التابعة للقطاع الخاص في مدن السادات و6 أكتوبر والعاشر من رمضان وغيرها سواء من حيث الأجور أو ضمانات الفصل التعسفي أو سماحهم بالتنظيم النقابي للعاملين لديهم، وينحاز قانون العمل في الكثير من مواده لأصحاب العمل، وخاصة في الصلاحيات المتعددة التي يعطيها القانون لأصحاب العمل بالمقارنة بالقيود التي يضعها على العمال وخاصة فيما يتعلق بالحق في الإضراب.

ومن هذه الصلاحيات على سبيل المثال:

ـ حق الإغلاق الكلي أو الجزئي للمنشأة أو تقليص حجمها أو نشاطها لضرورات اقتصادية ـ بما قد يمس حجم العمال بها وفقا للقانون «م 198»

ـ حق إنهاء صاحب العمل لعلاقة العمل دون مبرر مشروع وكاف، ويلتزم بتعويض الطرف الآخر عن الإنهاء (م 122)

ـ لصاحب العمل عدم التقيد بالأحكام الخاصة بساعات العمل إذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضرورات عمل غير عادية أو ظروف استثنائية، بشرط إبلاغ الجهة الإدارية والمدة اللازمة لإتمام العمل الحصول على موافقة كتابية منها، يستحق العامل أجرا عن ساعات التشغيل الإضافية (م 85).

مع عدم الإخلال بحكم المادة (211) من هذا القانون، في الحالات التي يحق فيها لصاحب العمل إنهاء عقد العمل لأسباب اقتصادية يجوز له بدلًا من استخدام هذا الحق تعديل شروط العقد بصفه مؤقتة، وله على الأخص أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه، ولو كان يختلف عن عمله الأصلي، كما له أن يخفض أجر العامل بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور. م (214).

واستمر مشروع قانون العمل الجديد الذي نوقش سابقا في مجلسي النواب والشيوخ وينتظر الموافقة النهائية عليه في تبني هذه المواد، بل إنه تم النص على مواد أخرى تضعف من حماية العمال منها:

ـ اعتبار العامل مستقيلا من العمل إذا تغيب دون مبرر مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية على أن يسبق ذلك إخطاره بخطاب موصي عليه بعلم الوصول من صاحب العمل أو من يمثله. (م 143 من مشروع قانون العمل الذي ينتظر الموافقة النهائية من مجلس النواب) وهي غير موجودة في القانون ومضافة في مشروع قانون العمل الجديد. رغم أن نص هذه المادة

يختلف مع المدد المعطاة لزملائهم في الخدمة المدنية. ويمكن حساب مدة الإضراب عن العمل الذي يقوم به العمال ضمن مدد التغيب.

ـ حق صاحب العمل في طلب تخفيض أو الإعفاء من صرف العلاوة الدورية السنوية. وهو نص جديد تضمنتها المادة 83 من المشروع.

وتتنوع الانتهاكات الواقعة على العمال من أصحاب العمل، ومن أهمها: الفصل التعسفي، الإكراه على تقديم الاستقالة، الإكراه على توقيع استقالة مسبقة، نقل القيادات النقابية من الوظائف الفنية على الأمن الإداري، تسريح العمال مع عدم استيفاء حقوقهم المادية، تأخر صرف الراتب، وقف الأجر، عدم صرف الزيادة السنوية والعلاوة السنوية، عدم وجود دار حضانة، إصابة، وفاة، عمالة أطفال تحت السن، مخالفة لقواعد تشغيل الأطفال، قرار إداري تعسفي، قبض تعسفي، احتجاز في مكان غير معلوم، قرار بالحبس الاحتياطي.

ومن العمال الذين قبض عليهم بسبب ممارستهم حقهم في الإضراب، عمال شركة الدلتا الأسمدة، عمال بهيئة النقل العام، وحبسهم تحت ذمة القضية رقم 910 لسنة 2021 حصر أمن دولة، القبض على عمال بشركة يونيفرسال بسبب إضرابهم وحرر محضر برقم 1537 لسنة 2021 جنح أمن دولة طوارئ. (الرجاء مراجعة تقارير دار الخدمات النقابية السنوية في هذا الشأن)

ووصل الأمر إلى قيام بعض العمال بالانتحار وهو ما حدث مع العامل عاصم عفيفي عبد الموجود بسبب سوء ظروفه المادية وعدم إيفائه

بمتطلبات أسرته وهو في العقد الثالث من عمره ومتزوج ولديه 3 أطفال.

بسبب اعتياد إدارة شركة يونيفرسال على التأخر في صرف مستحقات العمال وهو ما دفع العمال للدخول في أكثر من إضراب وعمل أكثر من اتفاقية مع إدارة الشركة برعاية وزارة القوى العاملة آخرها في الثاني من يناير الماضي، ولكن الإدارة لم تفِ بوعودها بل قامت بتسديد مرتبات شهر ديسمبر على 12 دفعة. مما دفع 3000 عامل من عمال شركة يونيفرسال للأجهزة الكهربائية للاحتجاج أمام مصنع الأفران، وقامت قوات الأمن بتطويق المصانع وضرب قنابل الغاز المسيل للدموع لتفرقة[6].

رابعا ـ واقع سياسي وحقوقي يقوم بمصادرة الحقوق السياسية والنقابية للعمال.

أهمه الحق في التنظيم النقابي وحق الإضراب. ورغم أن قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 اعترف بحق العمال في الإضراب السلمي إلا أنه وضع عددا من الضوابط التي يمكن تنظيم إضراب عمالي دفاعا عن مصالحهم المهنية والاقتصادية وفقا للمادة 192، أوجب أن يكون إعلانه من خلال منظماتهم النقابية والاجتماعية، وتضم هذه الضوابط في

6 انتحار عامل بـ»يونيفرسال» وزملائه يدخلون في اعتصام داخل الشركة: جريدة المشهد، 2022/2/22.

حالة اعتزام عمال المنشأة ذات اللجنة النقابية الإضراب الحصول على موافقة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة المعنية، وفي نفس الوقت إخطار كل من صاحب العمل والجهة الإدارية المختصة قبل التاريخ المحدد للإضراب بعشرة أيام على الأقل بكتاب مسجل بعلم الوصول.

فإذا لم يكن بالمنشأة لجنة نقابية يكون الإخطار باعتزام العمال الإضراب للنقابة العامة المعنية، وعلى الأخيرة بعد موافقة مجلس إدارتها بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة القيام بالإخطار المشار إليه.

وفي جميع الأحوال يتضمن الإخطار الأسباب الدافعة للإضراب، والمدة الزمنية المحددة له. كما حظر القانون الإضراب أو إعلانه بواسطة منظماتهم النقابية بقصد تعديل اتفاقية العمل الجماعية أثناء مدة سريانها، وكذلك خلال جميع مراحل وإجراءات الوساطة والتحكيم. (م 192).

حظر الإضراب أيضا أو الدعوة إليه في المنشآت الاستراتيجية أو الحيوية التي يترتب على توقف العمل فيها الإخلال بالأمن القومي أو بالخدمات الأساسية التي تقدمها للمواطنين. ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد هذه المنشآت. (م 194)، كما يترتب على الإضراب احتساب مدته إجازة للعامل بدون أجر.

وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1185 لسنة 2003 قد صدر تطبيقاً لنص المادة 194 من قانون العمل الحالي - المطابقة لهذه المادة - معتبراً من قبيل هذه المنشآت: منشآت الأمن القومي والإنتاج الحربي والمستشفيات والمراكز الطبية والصيدليات، والمخابز، ووسائل النقل الجماعي للركاب (النقل البري والبحري والجوي) ووسائل نقل البضائع، ومنشآت الدفاع المدني، ومنشآت مياه الشرب والكهرباء والغاز والصرف الصحي، ومنشآت الاتصالات، ومنشآت الموانئ والمنائر والمطارات، فضلاً عن العاملين في المؤسسات التعليمية)! وهو ما يعني التوسع في ضم عدد متنوع من المنشآت إلى هذا الوصف.

ورغم الشروط التي يتطلبها هذا القانون، وصل حجم الاحتجاجات العمالية إلى ذروته في 2013، ثم انخفضت وتيرة الاحتجاجات في الفترة بين 2013 و2019 بسبب زيادة تدخل الدولة في شؤون العمال، والقبض على نشطاء الحركة العمالية في المصانع والمنشآت المختلفة واستخدام القوة لإنهاء الإضرابات وفصل بعض الكوادر النقابية النشطة في كثير من الأحيان أو ممارسة الضغوط عليهم لتقديم استقالتهم، وإصدار قانون التظاهر الذي يقيد الحق في التجمع السلمي وأحيل المئات من العمال لمحاكمات وفقا لهذا القانون فضلا عن قانون التجمهر رقم 10 لسنة 1914، وأحيانا إحالتهم لمحاكمات، مما أعطى الحكومة السلطة لقمع أي معارضة سواء سياسية أو نقابية أو طلابية والسيطرة عليها، كما عاد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى الساحة مرة أخرى ليهيمن على

الحركة النقابية والعمالية، والقيام بدور ممثل الدولة امام العمال وليس العكس، يضاف إلى ذلك صدور قانون النقابات رقم 213لسنة 2017 . وكذلك قانون الخدمة المدنية عام 2016، والقوانين الأخرى التي تسمح بفصل العمال بغير الطريق التأديبي وفقا لاتهامات عامة منها المساس بالأمن ومصلحة الدولة، ومع ذلك لم يحل ذلك دون تنظيم عشرات الاحتجاجات العمالية، حيث بلغ عدد الاحتجاجات خلال عام 2019، 193 احتجاجا عماليا.

وجاءت احتجاجات القطاع الحكومي في المرتبة الأولى بـ 86 احتجاجا بنسبة 44،56 ٪ من إجمالي الاحتجاجات العمالية، كذلك استمرت الاحتجاجات في القطاع الخاص في المركز الثاني بـ 76 احتجاجا في عام 2019 حيث حصلت على 39،38 ٪، ونظم عمال القطاع العام قطاع الأعمال العام 31 احتجاجا بنسبة 16٪ [7].

وبلغ عدد الاحتجاجات العمالية في عام 2020، بمعدل 61 احتجاجا بواقع 21٪ من إجمالي عدد الاحتجاجات (295) احتجاجا خلال عام 2020، لم تختلف دوافعهم من مطالب اقتصادية خاصة بتحسين الرواتب والعلاوات والمستحقات المتأخرة، واستمر قطاع الغزل والنسيج في صدارته للاحتجاجات خلال العام بنسبة تبلغ 40٪من الاحتجاجات المالية، وقد تميز هذا العام بكثرة القطاعات الاحتجاجية المشاركة، بالإضافة إلى زيادة الازمات في الشركات الخاصة التي مثلت 60٪ من هذه الاحتجاجات.

7 منصة العدالة الاجتماعية: الإصلاح الاقتصادي تحت الاختبار: الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية عام 2019

وعلى الصعيد النقابي والمهني حدث 39 احتجاجا جاء على رأسها احتجاجات الشركات القابضة التابعة لوزارات قطاع الأعمال نتيجة اللائحة الجديدة التي فرضتها الوزارة عليهم. واستمرت احتجاجات فرق التمريض للمطالبة بتوفير مستلزمات طبية، وتظاهر المحامون ثلاث مرات خلال الربع الثالث من العام رفضا للضريبة المضافة المفروضة عليهم[8].

ويرصد تقرير آخر حجم الاحتجاجات العمالية في النصف الأول من عام 2021بـ القوى العمالية بـ 24 احتجاجا بمعدل 4 احتجاجات كل شهر، بنسبة إجمالية بلغت 16،1٪؛ كان اغلبها في شهر مارس بـ 7 احتجاجات، يليها شهري يناير وفبراير بـ 5 احتجاجات من إجمالي 149 احتجاجا خلال نفس الفترة. كان أغلبها مطالب عمالية بصرف المستحقات وزيادة الرواتب بمعدل 20 احتجاجا، بيع المصنع وتشريد العمال وفصل عمال بمعدل 6 تكرارات، منها 9 إضرابات عن العمل و4 اعتصامات، و6 وقفات احتجاجية فضلا عن اشكال أخرى[9].

وتعرض آلاف العمل للحبس والمحاكمات الجنائية بل والعسكرية في بعض الأحيان بسبب دفاعهم عن حقوقهم المالية والاقتصادية، ولم يكن آخر المحبوسين؛ العاملون بشركات التأمين الذين نظموا عدة احتجاجات إلى جانب شركات تابعة لقطاع الأعمال العام احتجاجا على لائحة مالية

8 تقرير الحالة المجتمعية خلال عام 2020 (الاحتجاجات) منتدى العاصمة للدراسات السياسية والاجتماعية.

9 تقرير المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني حول الاحتجاجات في مصر في النصف الأول من عام 2021 - أغسطس 2021

تنتقص من حقوقهم، وذلك في عام 2020، والذين خرجوا بموجب إخلاء السبيل من النيابة العامة بعد تدشين لجنة العفو الرئاسي مرة أخرى في نهاية إبريل 2022. كما تعرض عمال بالنقل العام للمحاكمة.

وبالطبع يظل النضال العمالي قاطرة أي تغيير أي سياسي في مصر، وفي نفس الوقت يتأثر بالقيود القانونية والسياسية على العمل العام التي فرضت في مصر منذ عام 2013 بعشرات القوانين التي صدرت وتكبل الحراك السياسي والعمالي ومن بينها قانون التظاهر، وقانون العمل، وقانون المنظمات النقابية العمالية. وقوانين مكافحة الإرهاب، فضلا عن الترسانة القانونية الموجودة في قانون العقوبات وعدد من القوانين الأخرى.

ومع ذلك يمكن وضع عدة توصيات يمكن أن تؤدي إلى تقديم حلول إلى احترام حقوق العمال في تنظيم أنفسهم والدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية ووضع تشريعات للعمل قادرة على حمايتهم، ووقف انتهاكات سلطة الدولة لحقوق العمال وإرهابهم بالحبس والمحاكمات الجنائية.

ومن المرجح أن تزيد ردود أفعال العمال في مصر بسبب الاستمرار في السياسات الاقتصادية نفسها، وهو ما سيؤدي إلى تراجع في مستوى المعيشة وزيادة الالتزامات المادية على العمال وأسرهم، وهو ما قد يؤدي إلى تزايد الاحتجاجات العمالية والاجتماعية في ذات الوقت،

وهو ما يمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى بروز قيادات عمالية نشطة وروابط قوية بين العمال ورفاقهم والعمل على تنظيم أنفسهم، بالإضافة إلى زيادة الضغوط الدولية والداخلية لاحداث تغير إيجابي في حالة حقوق الإنسان قد يؤدي إلى مساحة أكبر من النشاط السياسي والعمالي والتسامح مع ردود الأفعال العمالية، وفي الحالة العكسية قد يؤدي قمع الحراك النقابي إلى زيادة السخط الشعبي والعمالي أكثر مما قد يؤدي إلى تحركات واسعة شعبيا ضد سياسات النظام المصري.

توصيات الورقة:

تنتهي الورقة بعدد من الخطوات والمبادئ اللازمة للتأكيد عليها في أي حوار أو ضغوط على نظام السيسي، والتي تكتسب مصداقيتها من المعايير الأساسية لحقوق الإنسان والاتفاقيات التي وقعت عليها الحكومة المصرية، ومن أهمها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات منظمة العمل الدولية.

- احترام الحق في الحرية النقابية والذي أقرته اتفاقيات منظمة العمل الدولية 87 لسنة 1948، 98 لسنة 1949 والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ـ احترام حقوق العمال في الاحتجاج والتظاهر السلمي والذي نص عليه الدستور المصري عام 2014. وتعديل قانون التظاهر 107 لسنة 2013.

ـ اعتماد جهة مستقلة عن الحكومة لتلقي طلبات إيداع وتأسيس النقابات غير الخاضعة للاتحاد الرسمي للعمال.

ـ تعديل قانون 213 لسنة 2017 بتقليل العدد اللازم لتكوين نقابات المنشأة إلى 20 عاملا، وكذلك تقليل عدد العمال والمنظمات النقابية بالمنشأة اللازمة لتكوين النقابات العامة.

ـ الموافقة على تأسيس كل النقابات أو اللجان النقابية التي قدمت أوراقها لوزارة القوى العاملة طالما استوفت جميع الشروط المنصوص عليها في القانون.

ـ اعتماد إعلان من الحكومة المصرية في صورة قانون باحترام الحريات النقابية بشكل واضح ونشره في الجريدة الرسمية.

ـ مراجعة كل التشريعات التي صدرت بدءا من عام 2014، والتي تؤثر على مصالح العمال وتعطي الحق للأجهزة الإدارية في التنكيل بالعمال وفصلهم من العمل لأسباب غير واضحة مثل المساس بالأمن القومي أو الاخلال بالواجبات الوظيفية وتتصف بالعمومية، ومنها على سبيل المثال قانون العمل 12 لسنة 2003، قانون الخدمة المدنية 81 لسنة 2016، القانون 213 لسنة 2017، قانون فصل العاملين بغير الطريق التأديبي 135 لسنة 2021 المعدل للقانون رقم 10 لسنة 1972.

ـ إعادة مناقشة مشروع قانون العمل الحالي بين كل الأطراف الممثلة لنقابات العمال بما فيها النقابات المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان المهتمة بالشأن النقابي. وعلى سبيل المثال التأكيد فيها على الأتي:

ـ أن تكفل تلك التعديلات حماية العمال في القطاع الخاص سواء بالعقاب على تحرير عقود صورية واستمارة استقالة مسبقة، والسعي لقيام حالة توازن بين العمال وأرباب العمل باعتبار العمال هم الحلقة الأضعف، وقيام تفتيش العمل بوزارة القوى العاملة بواجبهم في التفتيش على مصانع القطاع الخاص والاستثماري في احترام حقوق العمال ومن أهمها تحرير عقود رسمية والتأمين عليهم.

ـ احترام حق العمال في الإضراب والذي أكد عليه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما يتطلب تعديل النصوص المنظمة للإضراب في قانون العمل والتي تشترط موافقة ثلثي أعضاء مجلس النقابة العامة على ممارسة الإضراب. وتعديل المواد التي تنظم الإضراب في قانون العمل بالاكتفاء بموافقة أغلبية أعضاء اللجنة النقابية على تنظيم الإضراب بالأغلبية البسيطة (50٪ زائد 1). والنص على حق الإضراب في قانون الخدمة المدنية.

ـ وقف الممارسات التي تعاقب العمال الذين يقومون بعملهم النقابي في حماية زملائهم سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص والاستثماري.

ـ إصدار قانون بزيادة الحد الأدنى للأجور بالتعاون مع المجلس القومي للأجور بما يتواءم مع التزايد الكبير في أسعار السلع والخدمات الأساسية للعامل والمواطن المصري.

ـ تغيير السياسات الاقتصادية الحالية والتي تؤدي لمزيد من إفقار المواطنين المصريين ووقف سياسة اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي التي تؤدي إلى مزيد من الديون وسداد أقساط خدمات الدين الإضافي. وفرض سياسات تتناقض مع مصالح المصريين. وقيام الدولة بوضع الحلول اللازمة للتعامل مع أزمة البطالة التي تتفاقم يوما وراء يوم.

تعقيب

أ. محمد شريف كامل

وضح فيها أن الجلسة تناولت أوضاع الطبقة العمالية في مصر منذ 2013 وحتى الآن، حيث يتضح أن العمال هم أكثر الفئات تضررا من سياسات النظام الانقلابي الذي رضخ لسياسات صندوق النقد؛ فألغى الدعم عن السلع الرئيسية وقرر تعويم الجنيه، وزاد من القروض الخارجية والداخلية، وبالغ في فرض الضرائب والرسوم. كما حدث التضرر الكبير من إغلاق المصانع، والقلاع الكبرى مثل الحديد والصلب والقومية للأسمنت، والكوك، والنصر للسيارات، والدلتا للأسمدة، وغزل كفر الدوار، وفصل عدد كبير من العمال ونقل أعداد أخرى إلى خارج محافظاتها، واعتقال عدد من العمال وعدم السماح بعودتهم لأعمالهم بعد إطلاق سراحهم.

ثالثاً

المحور الاقتصادي

الحوار الشعبي

(ملخص تنفيذي)

المخطط الاستراتيجي

للاقتصاد (الازرق) المصري

تأهيل 3000 كم سواحل بحرية

وبناء حزام المدن الساحلية الاقتصادية المصرية
من: **حلايب وبورسعيد** إلى: **السلوم**
وإعادة توطين 75 – 85 مليون مواطن مصري ساحليا

رؤية اقتصادية إستراتيجية
دراسة وإعداد وتصميم

د. محمود وهبة
م. فريد فوزي

لماذا هذه الدراسة ولماذا الاقتصاد الازرق؟

يعدُّ **الاقتصادُ الأزرقُ** أحد فروع الاقتصاد الذي يعتني بالاستخدامِ الأمثل والمستدام للمحيطات والبحار والبحيرات وجميع أنواع الموارد (الازرق)ة. تُقدر القيمةُ الإنتاجيَّةُ لهذا القطاعِ على مستوى العالم بحوالي 1,5 تريليون دولار سنويا، كما أن 80٪ من التجارة العالمية تتم عبر البحر

وإذا ما تأملنا حجم **الاقتصاد الأزرق**، نجد أنه يحتوي على قطاعات عديدة ومترابطة ولديها إمكانات كبيرة لتحقيق النمو ودعم التنمية الاقتصادية. وتشمل هذه القطاعات على سبيل الذكر وليس الحصر المجالات التالية:

إنتاج الطاقات المتجددة، استخراج الثروة المعدنية في المياه العميقة، إنتاج النفط والغاز (الازرق)، نشاط الموانئ، بناء وإصلاح السفن، الشحن لـ«المسافات القصيرة والطويلة»، صيد الأسماك «بما في ذلك مكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم»، الاستزراع المائي، التنقيب البيولوجي، التكنولوجيا الحيوية، السياحة الساحلية و(الازرق)ة، العمل ضد تلوث المغذيات المحيطية «مرتبط بشكل خاص بالزراعة وإدارة مياه الصرف الصحي.

إن الخاصية الإيجابية في تطوير **الاقتصاد الأزرق** هو أنه لا يحتاج إلى ابتكارات يصعب تحقيقها ولا ينطوي على معارف قد يندر وجودها. إن

تحفيز معظم قطاعات الاقتصاد الأزرق مرتبط ببساطة ببعض التقنيات المتوافرة وربما أحيانا بالطرق التقليدية في الإنتاج، والتي يمكن أن تدفع بعملية النمو وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد موارد طبيعية كافية.

إن تطوير **الاقتصاد الأزرق** يتوقف أساسا على بناء أطر اقتصادية وتشريعية مناسبة. يعنى الإطار الاقتصادي بتوفير الحوافز، بينما يعنى الإطار التشريعي بإنشاء القوانين والقواعد الراعية. يجب أن تهدف الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب والإعانات والرسوم إلى استيعاب الجانب البيئي والمنافع الاجتماعية والتكاليف والمخاطر على المجتمع. كذلك، يجب صياغة القوانين والاتفاقيات الوطنية والدولية في ظل أهداف واضحة ومتسقة تجنبا للنزاعات والتناقضات، ومن ثم إنفاذها وتحسينها باستمرار لدعم التنمية المستدامة. إن دعم الاقتصاد الأزرق من شأنه أن يحقق أهدافا مهمة في هذه المرحلة من بينها دعم مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج وخلق مزيد من التنوع الاقتصادي المنشود.

وهذه الدراسة اهتمت بتعظيم دور **الاقتصاد المصري الأزرق** الكثيف العمالة أحد أدوات الامن القومي من خلال زراعة كتلة بشرية ضخمة تتكون من 75 مليون مواطن يقيمون في 150 مدينة ساحلية جديدة متخصصة اقتصاديا تحوطها 1500 قرية نموذجية جديدة، من خلال توطين 75 مليون مواطن وإيجاد فرص العمل لهم في مشروع (المدن الساحلية)الاقتصادية المصرية الجديدة و هي تشمل مناطق الساحل الشمالي على البحر المتوسط والساحل الشرقي المصري على البحر الأحمر وسيناء .

أتمنى أن ينتبه أولي الامر لهذه الدراسة لأنها ستمثل نقلة نوعية للاقتصاد المصري من خلال رفع كفاءة الاداء ليستطيع مناولة 50 مليون حاوية سنويا قد تعود على الاقتصاد المصري ب2 تريليون دولار سنويا على الأقل من خلال القيمة المضافة إذا تم جذب الصناعات التجميعية العالمية للمدن الساحلية الصناعية الجديدة المقترحة في منطقة المدن الساحلية الاقتصادية المصرية الجديدة بالإضافة إلى تأهيل الموانئ الحالية (سفاجا، القصير ، السخنة، السويس، بورسعيد ، دمياط ، الإسكندرية) في محور شمالي به 70 مدينة بحرية جديدة ومحور شرقي به (62) مدينة بحرية جديدة ومنها على خليج السويس (39) مدينة بحرية جديدة 22 شرقا و17 غربا .

هذه الدراسة هي ملخص تنفيذي لفكرة المشروع ويمكن التعاون مع الجهات البحثية والمختصة لوضع تصور عملي قابل للتنفيذ يمكن البناء عليه والبدء به من خلال الامكانات المتاحة ونحن على استعداد لترك عملي خارج مصر والعمل متطوعا مع أي جهة تتبنى هذه الدراسة حتى يتم تنفيذها إن شاء الله. أنا أحببت أن أعبر عن حبي لوطني (مصر) بطريقة إيجابية، لعلها تنفع مصر والمصريين والاجيال القادمة وأتمنى أن تتاح لي الفرصة لخدمة وطني.

فريق الدراسة

رؤية	إعداد وتصميم
أ.د. محمود وهبة	م. فريد فوزي

الاقتصاد الأزرق

ما هو الاقتصاد الازرق

الاقتصاد الأزرق هو المحرك الاقتصادي العالمي الذي يتيح الدخول في سلاسل الإنتاج العالمية وكذلك سلاسل الامداد والتوريد والتعهيد، وهي تحتاج لمقومات وبيئية اقتصادية تدعم الاقتصاد الازرق ومنها على سبيل المثال:

لا يوجد قطاع بحري على الرغم أن مصر لديها 3000كم سواحل بحرية + 1200كم سواحل نهرية

اللامركزية في انتاج الطاقة والمياه:

- انتاج الكهرباء من الالواح الشمسية
- انتاج الكهرباء من الأمواج البحرية
- إنتاج الكهرباء من الرياح
- انتاج الكهرباء من المساقط المائية
- محطات تحلية مياه البحر

2- موانى بحرية متنوعة الأنشطة الاقتصادية

- صيد أسماك
- - بناء سفن
- - تموين سفن
- - صيانة سفن
- - تفكيك سفن
- - محطة حاويات
- مارينا سياحة بحرية
- زراعة بحرية (بمياه البحر)
- مزارع أسماك
- مصانع بحرية
  - - مصانع أدوية وكيماويات
  - - مصانع طعام بشري من الطحالب
  - - مصانع علف للمواشي من أعشاب البحر

١. أسطول بحري متنوع الاحجام

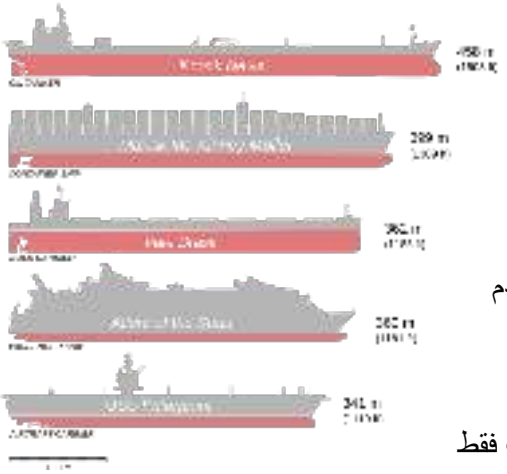

- غاطس 72 قدم
- غاطس 66 قدم
- عاطس 48 قدم
- غاطس 36 قدم
- غاطس 24 قدم
- غاطس أقل من 24 قدم

٢. شبكة طرق سريعة

- طرق مخصصة للشاحنات فقط
- طرق سريعة مباشرة
- مطارات ساحلية عامة ومتخصصة

٣. شبكة سكك حديدة سريعة

- قطارات بضاعة
- قطارات ركاب سريعة جدا 330 كم
- قطارات ركاب سريعة 100 كم

٤. يد عاملة مدربة ومحترفة ورخيصة

- مهندسون متخصصون
- فنيون متخصصون
- عمال مهرة متخصصون
- عمالة عادية مدربة

٥. بيئة اجتماعية داعمة وحاضنة لقيم العمل

- مجتمع به نسبة الشباب المؤهلين للعمل تتخطى 50٪ من عدد السكان
- ارتفاع نسبة التعليم الأساسي
- انخفاض نسبة الجريمة والانحرافات الخلقية

٦. عمق بحري وجغرافي يسمح بالتوسع والامتداد

- توسع أفقي جغرافي
  - سواحل بحرية 3000 كم
  - موقع إستراتيجي وسط العالم
- توسع رأسي آلي وميكانيكي
  - الترسانة البحرية / النهرية
  - الاحواض الجافة
  - الاوناش التلسكوبية ... الخ

٧. بنية صناعية متنوعة

- صناعات تكنولوجية
- صناعات ثقيلة
- صناعات كيماوية ودوائية
- صناعات غذائية

مصر والاقتصاد الأزرق

الاقتصاد الازرق "كنز" مهمل في مصر.. قطاع واعد للنمو.. الأسطول الوطني "حلم".. والتشريعات وتطوير الموانئ "منصة" الانطلاق

كان يجب أن تكون مصر في مقدمة الدول التي تعتمد على الاقتصاد الأزرق، لأنها الأولى عالمياً من حيث الموقع الجغرافي، حيث تمتلك ثلاثة آلاف كيلومتر شواطئ على البحرين الأحمر والمتوسط، وأهم ممر ملاحي (قناة السويس)، ونهر النيل، وتسع بحيرات، بالإضافة إلى 60 ميناءً كبيراً وصغيراً ومتخصصاً كل هذه الثروة المائية يتعين علينا أن نحسن استغلالها حتى نصل الى مستوى دول مثل الدنمارك والنرويج وفنلندا واليونان وسنغافورة ودبى والمغرب، وهى دول لا تمتلك شواطئ مثلنا، ومع ذلك حققت طفرات بسبب حسن استغلال مواردها المائية.

قديما كانت السياسة المصرية في تطوير النقل (البحري) المصري بإضافة سفن جديدة للأسطول المصري وبذلك منحت مجال تملك وإدارة السفن للقطاع الخاص المصري في عام 1986 وسمحت بإنشاء الشركات الملاحية المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومساهمة البنوك والمؤسسات المصرية في رأس مال هذه الشركات وقد أدى ذلك إلى إنشاء شركتين الأولى في عام 1981 برأسمال 50

مليون دولار أمريكي والثانية في عام 1982م برأسمال 90 مليون دولار أمريكي، مما أضاف إلى الأسطول المصري 836 ألف طن حمولة كلية ساكنة وكانت تمثل 80٪ من حجم الأسطول وجميعها سفن صب جاف وأضافت الشركة الوطنية للملاحة وحدها إلى الأسطول المصري 383 ألف طن حمولة كلية ساكنة بسفن 48 ألف طن حمولة كلية ساكنة وهذا النوع من السفن هاندي سايز Handy Size، ولكن سرعان ما وجدت هذه الشركة أن الحمولة المناسبة للشحنات الصب الجاف من الواردات المصرية هي استخدام السفن بنماكس Panamax مما دفعها إلى بناء سفن جديدة من هذا النوع حمولة السفينة 73 ألف طن حمولة كلية ساكنة.» فأين ذهبت السفن والسياسة (الازرق)ة المصرية وهل تعود كما كانت أو أقوى مما كانت يوما ما ؟

الاقتصاد الأزرق طوق النجاة للتنمية الاقتصادية، ويتمثل في ضرورة تحويل الموانئ المصرية إلى لوجيستيه، شحن وتفريغ وخدمات وتعبئة وإعادة تصدير وتصنيع وصيانة وتمويل السفن والصناعات (الازرق) ة الثقيلة والخفيفة. الاقتصاد الأزرق يتمثل أيضاً في السياحة الشاطئية وسياحة الكروز من القاهرة إلى أسوان ورشيد ودمياط في نهر النيل أو الموانئ، وربطها بالرحلات العالمية، وأيضاً استغلال الساحل الشمالي ومطروح في فصل الشتاء للأوروبيين، وكذلك سياحة اليخوت والغوص والصيد. كما يتمثل الاقتصاد الأزرق في استخراج البترول والغاز من أعماق البحار والمحيطات، وأيضاً إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والاستفادة من الأمطار والسيول.

د. محمود وهبه وكثير من الخبراء العالميين لديهم رؤى ودراسات حول الاقتصاد الأزرق وحسن استغلال مقوماتنا المائية، وهو اقتصاد يسهم فى حل كل مشكلاتنا، ويُحقق لنا نهضة كبيرة، ويرحم أبناءنا من البطالة ومذلة العمل فى الخارج.

مشاكل مصر التنموية بوادي النيل

مساحة مصر الإجمالية 1 مليون كيلو متر مربع يعيش فيها 100 مليون مواطن على 6٪ من المساحة الاجمالية في وادي النيل الضيق الذي يمارسون فيه النشاط الزراعي كنشاط أساسي للسكان.

عـدد المـدن المصريـة يزيـد عـن 400 مدينـة زراعيـة سـكانية متعـددة الاحجـام أغلبهـا يقـع داخـل الـوادي الضيـق الا حوالـي 40 مدينـة بحريـة فقـط تقـع علـى السـواحل (الازرق)ة. وباقـي أراضـي مصـر عبـارة عـن صحـراء قاحلـة لا زرع فيهـا ولا مـاء إلا فيمـا نـدر فـي بعـض المناطـق فـي عمـق الصحـراء وهـي الواحـات وهـي تجمعـات سـكنية صغيـرة يمـارس السـكان فيهـا بعـض أنـواع الزراعـة ومعظمهـم يعيشـون علـى التمـر والحليـب.

- أهم المشاكل التنموية هي:
  - مشـكلة سـد النهضـة الاثيوبـي وشـح الميـاه كمعـوق تنمـوي
  - مشكلة الزيادة السكانية كمعوق تنموي
  - مشكلة السياسات الاقتصادية كمعوق تنموي
  - مشكلة المدن الصحراوية كمعوق تنموي
  - مشكلة التركيز على الوادي الضيق كمعوق تنموي
  - مشـكلة القاهـرة الكبـرى كمأسـاة تخطيطيـة كبـرى

- **أولا: مشكلة سد النهضة الاثيوبي**

1. شح المياه اللازمة للزراعة
2. خطر انهيار الغرق والغرق
3. تقلص الرقعة الزراعية
4. توقف الملاحة النهرية
5. توقف السياحة النيلية
6. توقف الصيد النهري
7. تملح الدلتا وضغطيان مياه البحر
8. انتشار الأوبئة مع انخفاض المنسوب المياه العذبة
9. توقف انتاج كهرباء السد العالمي
10. استهلاك المخزون الاستراتيجي لبحيرة ناصر

- **ثانيا: الزيادة السكانية كمعوق تنموي**

1. زيادة السكان مع عدم وجود فرص عمل يعتبر من المعوقات التنموية
2. تدهور مستوى التعليم أيضا هو أحد المعوقات التنموية
3. المشاكل العرقية والدينية والسياسية تعتبر أحد معوقات التنمية
4. اعتماد السكان على الزراعة تزيد ارتباطهم بالوادي ما يعتبر معوقا تنمويا

- **ثالثا: السياسات الاقتصادية كمعوق تنموي**

5. تلعب السياسيات الاقتصادية المصرية دورا هاما في تعويق التنمية
6. لجوء الدولة للسياسات المالية لمعالجة فشل السياسات الاقتصادية يعوق التنمية

ربما **يحتاج هذا المحور دراسة أخرى تفصيلية** تناقش وتحلل النقاط الاقتصادية التالية : (ليس محلها هذه الدراسة عن الاقتصاد (الازرق))

الوضع الاقتصادي المصري

2.1 التجارة الخارجية

2.2 التحويلات المالية

2.3 الموازنة العامة

2.3.1 طريقة الاعداد

2.3.2 التطور التاريخي للموازنة العامة في مصر

2.4 السياسات النقدية

3 **الموارد الطبيعية**

3.1 المساحات الخضراء

3.2 الموارد المائية

3.3 الموارد المعدنية

3.3.1 خامات الطاقة

3.3.2 الخامات الفلزية

3.3.3 الخامات اللافلزية

4 الأزمات

4.1 الأزمة المالية العالمية

4.2 ثورة 25 يناير

4.3 أحداث 30 يونيو

5 المساعدات الاقتصادية

5.1 المعونة الأمريكية

5.2 صندوق النقد الدولي

5.3 دول الخليج العربي

6 قطاعات الاقتصاد المصري

6،1 القطاع الزراعي

6،2 القطاع الصناعي

6،2،1 التعدين والبتروكيماويات

6،3 قطاع التشييد والبناء

6،4 قطاع الخدمات

6،4،1 قطاع السياحة

6،4،2 القطاع المالي والمصرفي

6،4،3 قطاع الاتصالات

6،4،4 قطاع النقل

6،5 القطاعات الناشئة

6،5،1 قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

7 الاستثمار

7،1 المناطق الحرة

7،2 القطاعات الاستثمارية

7،3 مناطق الجذب الاستثماري

8 المؤشرات الاقتصادية

8،1 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

8،2 مؤشر تيسير أداء الأعمال

8،3 معدلات التضخم

8،4 رصيد الاحتياطي النقدي

8،5 التغير في سعر الصرف

8،6 الفقر

8،7 معدل البطالة

8،8 صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

8،9 عجز الموازنة

8،10 الصادرات

8،11 الواردات

8،12 التصنيف الائتماني

8،13 الدين

8،13،1 الدين المحلي

8،13،2 الدين الخارجي

8،13،3 نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

8،14 المؤشرات التجارية

8،14،1 الفائض الكلي في ميزان المدفوعات

8،14،2 العجز في الميزان التجاري

8،14،3 عجز حساب المعاملات الجارية

8،14،4 عجز الحساب الجاري

8،14،5 حصيلة الصادرات السلعية

8،14،6 الفائض في ميزان الخدمات

8،14،7 تحويلات المصريين العاملين بالخارج

8،14،8 المدفوعات باستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية بالخارج

8،14،9 استثمارات الأجانب في أذون الخزانة

8،14،10 الأصول الأجنبية للبنوك

المؤشرات الاقتصادية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)									
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	218,888,324,504	236,001,858,960	279,372,758,361	288,586,231,501	305,529,656,458	332,698,041,030	332,927,833,278	235,369,129,337	250,894,760,351

مؤشر تيسير أداء الأعمال

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

120 من 190 دولة	128 من 190 دولة	122 من 190 دولة	131 من 189 دولة			109 من 185 دولة	110 من 183 دولة	94 من 183 دولة	106 من 183 دولة	المركز

معدل الفقر

في تقرير للبنك الدولي نشر في نهاية أبريل 2019، حوالي 60٪ من سكان مصر إما فقراء أو عرضة له، كما أن عدم المساواة في ازدياد. اقتربت نسبة الفقراء من 30٪ عام 2015، ارتفاعًا من 24,3٪ عام 2010، وهناك تباينات جغرافية ضخمة في معدلات الفقر، إذ تتراوح من 7٪ في محافظة بورسعيد إلى 66٪ في بعض محافظات الصعيد. أثرت الإصلاحات الاقتصادية على الطبقة الوسطى، التي تواجه ارتفاع بعض تكاليف المعيشة نتيجة لها.

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، أن معدل البطالة بلغ 8٪ في الربع الرابع من 2019، مقابل 8,9٪ عام 2018.

الاحصائيات الاقتصادية المصرية

ملخص الاحصائيات الاقتصادية المصرية	
الناتج الإجمالي	250,894,760,351 دولار أمريكي (2018)
نمو الناتج الإجمالي	4٫2٪ (2016-2017)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	6,700$ (PPP) (2012 est.)
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	زراعة: 11٪، صناعة: 35٪، التصنيع 16٪، الخدمات: 51٫4٪ (2018)
التضخم الاقتصادي (CPI)	14٫4٪ (في يونيو 2018)
عدد السكان تحت خط الفقر	26٪ (2013 في عام.)
معامل جيني	30٫8 (2013)
القوة العاملة	29٫7 مليون (2016 في عام.)
البطالة	10٫6 (في عام 2018.)
الشركاء التجاريين	
الصادرات	28٫37 مليار
نوع الصادرات	النفط الخام والمنتجات النفطية والقطن والمنسوجات والمنتجات المعدنية والمواد الكيميائية، والأغذية المصنعة
شركاء التصدير	إيطاليا 8٫7٪، الهند 7٫3٪، المملكة العربية السعودية6٫1٪، الولايات المتحدة 5٫2٪، تركيا4٫9٪، إسبانيا 4. 2٪، فرنسا 4٫2٪ (2011)
الواردات	58٫76 مليار
نوع الواردات	الآلات والمعدات، والمواد الغذائية، والمواد الكيميائية، والمنتجات الخشبية، وأنواع الوقود
شركاء الاستيراد	أمريكا 10٫7٪، الصين 9٫1٪، ألمانيا6٫3٪،وإيطاليا 5٫1٪، والكويت 4٫7٪، تركيا 4٫4٪، 4٫3٪ السعودية (2011)

- **رابعا: المدن الصحراوية الجديدة كمعوق تنموي**

7. بناء مدن صحراوية جديدة لا توفر فرص عمل للسكان يعتبر معوق للتنمية لأنها تبتلع عوائد التنمية وتحبس الثروة في مباني إسمنتية لا قيمة تشغيلية لها.

8. المدن الصحراوية **تعتمد على مياه النيل** وتزيد الضغط علي حصة مصر المائية

9. المدن الصحراوية تبنى كظهير صحراوي لمدن أخرى بالوادي مما يعطي فرصة لتكدس السكان عند التحامها بالمدن الاصلية لاحقا وتزيد مشاكل السكن والمرور ... الخ

المحافظة	اسم المدينة	تاريخ التأسيس	المساحة بالفدان (المدة)	صحراوية / ساحلية	إجمالي المساحة للمحافظة	نسبة المساحة
القاهرة	١٥ مايو	١٩٧٥[٢]	١٨,٣٢٩	صحراوية	٩٠٥,٢٠٩	٪٢٢,٦١
	بدر	١٩٨٢	١٨,٥٥٥	صحراوية		
	الشروق	٢٠٠٥[٣]	٢٠,٦٦٠	صحراوية		
	القاهرة الجديدة	٢٠٠٠	٨٧,٢٤٠	صحراوية		
	العاصمة الإدارية	٢٠١٥[٤]	١١٦,٦١٣	صحراوية		
الجيزة	السادس من أكتوبر	١٩٧٩	٨٣,٦٦١	صحراوية	١١٦,٧٠١	٪١٠,٦٩
	الشيخ زايد	١٩٩٥[٥]	٣٢,٩٩٦	صحراوية		
	حدائق أكتوبر	٢٠٠٢	٤٠,٣٤٠	صحراوية		
المنيا	العلمين الجديدة	١٩٨٠	٢٢,١٠٦	صحراوية	٤٨,٩٨٣	٪٤,٣٤
	المنيا الجديدة	٢٠١٥[٦]	١٠٨١٣	صحراوية		
	بني زايد الجديدة	٢٠١٥[٦]	١٣,٠٣٧	صحراوية		
الشرقية	العاشر من رمضان	١٩٧٩[٧]	٩٥,٠٠٠	صحراوية	٩٦,٦١٧	٪١٠,٣٣
	الصالحية الجديدة	١٩٨٣	١,٦١٧	صحراوية		
القليوبية	العبور	١٩٨٣	١٣,٤١٧	صحراوية	١٣,٤١٧	٪١,٤٢
	العبور الجديدة	٢٠١٢[٢٣]		صحراوية		
أسوان	أسوان الجديدة	١٩٩٥[٨]	١٧,٣٩٠	صحراوية	١٨,٣٩٠	٪٢,٧٢
	توشكى الجديدة	٢٠٠٠[٨]	١,٠٠٠	صحراوية		
أسيوط	أسيوط الجديدة	٢٠٠٠	٢٠,٢٠٠	صحراوية	٢٦,٣٠٦	٪٢,٨٨
	غرب أسيوط	٢٠١٧[٢٥]	٦,٠٠٦	صحراوية		
بني سويف	بنى سويف الجديدة	١٩٨٠	١٩,١٣٦	صحراوية	٤٣,٠٩٤	٪٤,٦٢
	الفشن الجديدة	٢٠١٨[٢٦]	٢٣,٩٥٨	صحراوية		
سوهاج	سوهاج الجديدة	٢٠٠٠	٢٠,٣٤١	صحراوية	٣٠,٣٤١	٪٣,٢٥
	أخميم الجديدة	٢٠٠٠		صحراوية		
قنا	قنا الجديدة	٢٠٠٠	١١,٣٠٠	صحراوية	٣٣,٦٢١	٪٣,٥٩
	غرب قنا	٢٠١٧[٢٧]	٢٢,٣٢١	صحراوية		
الأقصر	غرب الأقصر	٢٠٠٠	٩,٤١٦	صحراوية	١٩,٦٦١	٪٢,١٠
	الأقصر الجديدة	٢٠١٠	٩,٢٢٥	صحراوية		
البحر الأحمر	الغردقة الجديدة	١٩٨٠	١,٨٦١	صحراوية	١,٨٦١	٪٠,١٩
الوادي الجديد	الوادي الجديدة	٢٠٠٠	١٢,٨٦١	صحراوية	١٦,٨٦١	٪١,٣٧
النوبارية	مدينة السادات	١٩٧٩[٢]	١٢١,٠٠٠	صحراوية	١٢١,٠٠٠	٪١٢,٩٤
الوادي الجديد	شرق العوينات		١,٠٧٣	صحراوية	٢,٠٧٣	٪٠,١١
			إجمالي مساحة المدن الصحراوية الجديدة (بالفدان)		٩٣٥,١٥٠	

- **خامسا: التركيز على العاصمة (القاهرة) والوادي الضيق**

1. لجأت الحكومات المتعاقبة على التركيز على العاصمة القاهرة في تكديس الأنشطة الصناعية والتجارية مما أدى إلى مشاكل مرورية وخدمية وتلوث وانتشار الجريمة والانفلات الأمني إلى درجة لا تحتمل.
2. عندما لجأت الحكومة لحل مشكلة القاهرة أنشأت 11 مدينة صحراوية منها 5 مدن صحراوية تتبع محافظة القاهرة فزادت المشكلة بعد تكدس السكان في:
   1. مدينة 15 مايو
   2. مدينة بدر
   3. مدينة الشروق
   4. مدينة القاهرة الجديدة
   5. مدينة العاصمة الإدارية الجديدة

3. ونفس الأسلوب الصحراوي في حل المشاكل أيضا تم حل مشكلة الشطر الغربي للعاصمة مدينة الجيزة ببناء 3 مدن صحراوية لحل مشكلة مدينة واحدة فقط هي:
   1. مدينة السادس من أكتوبر
   2. مدينة الشيخ زايد
   3. مدينة حدائق أكتوبر
4. ونفس الأسلوب الصحراوي في حل المشاكل أيضا تم حل مشكلة الشطر الشمالي للعاصمة (القليوبية) والشطر الشرقي ببناء 3 مدن صحراوية لحل مشكلة القاهرة فقط هي:
   1. العاشر من رمضان
   2. العبور
   3. العبور الجديدة

خريطة القاهرة الكبرى

- **سادسا: القاهرة الكبرى ـ مأساة تخطيطية كبرى**

القاهـرة الكبـرى هـي خطيئـة كل الحكومـات المصريـة خـلال القـرن الماضـي وحتـى الان بسـبب تعمـد كل الحكومـات وضـع حلـول تكتيكيـة قصيـرة المـدى لحـل مشـكلة إسـتراتيجية طويلـة المـدى.

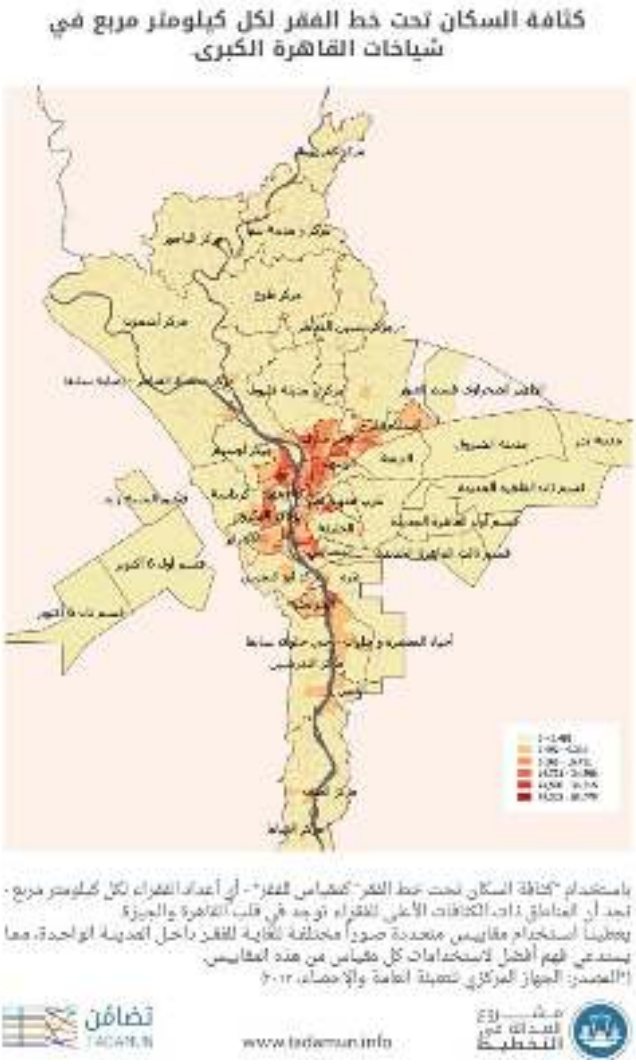

مدينة القاهرة مصممة أصلا بحدودها القديمة (من حلوان والمعادي جنوبا إلى شبرا شمالا ومن مصر الجديدة شرقا إلى قصر النيل غربا لاستيعاب مليون مواطن على الأكثر، وبناءا على ذلك فإن قدرة الخدمات من شبكات مياه وصرف صحي و كهرباء لا تستوعب أكثر من هذا العدد الذي خططت له القاهرة عام 1900 في عصر البارون إمبان البلجيكي منشئي حي مصر الجديدة.

خطأ وخطيئة الحكومات المتتابعة وخصوصا في الخمسينات من القارن الماضي عام 1952 وما بعدها هو تركيز الصناعة والتجارة في العاصمة وجعل الإدارة المركزية للدولة والمقومات الرئيسية كلها مركزة بالقاهرة فقط، مما أدى لنزوح أهل الريف إلى القاهرة وظهرت العشوائيات وأصبحت واقعا مريرا يعيشه سكان القاهرة يوميا. ولم تحل الدولة مشكلة العشوائيات أو تمنعها أو حتى توزع مقومات التنمية في الأقاليم وبدلا من ذلك وسعت القاهرة لتكون إقليم القاهرة الكبرى يضم محافظة الجيزة والقليوبية، وزادت المشاكل والتكدس وسوء الخدمات فعمدت الدولة إلى توسيع أطراف القاهرة بحوالي 11 مدينة صحراوية جديدة وحتى الان لم تحل مشكلة العشوائيات ولا عدلت السياسات الاقتصادية المنحازة للأغنياء ضد الفقراء والتي تركز على القاهرة كمركز للوطن كله وكأنها هي الدولة وليس فقط مقر للحكومة والوزارات.

التحليل الاستراتيجي

للاقتصاد المصري

نقاط القوة

- يد عاملة مدربة ومحترفة ورخيصة
- بيئة اجتماعية حاضنة لقيم العمل والفاعلية بها أكثر من 30 مليون مواطن قادر على العمل.
- بنية صناعية متنوعة
- المناطق الحرة تحقق 12٪ من الصادرات

نقاط الضعف

- لا يوجد أسطول بحري متنوع الاحجام
- لا يوجد شبكة سكك حديد للساحل الشرقي
- المعوقات التنموية:
  - سد النهضة الاثيوبي
  - الزيادة السكانية
  - السياسات الاقتصادية
  - المدن الصحراوية
  - التركيز على الوادي الضيق

الفرص المتاحة

- يوجد شبكة سكك حديد للساحل الشمالي
- عمق بحري وجغرافي يسمح بالتوسع والامتداد

التحديات

- شبكة طرق سريعة
- موانى بحرية متنوعة الأنشطة الاقتصادية
- أقصى عمق لغاطس قناة السويس 66 قدم ، و لا تستطيع سفن AAA ذات ال 72 قدم عبورها وهي بكامل حمولتها.

الحل المقترح

الخروج للسواحل وإنشاء حزام المدن الساحلية المصرية الجديدة

تعتبر المنطقة الساحلية المصرية من المناطق الرائعة والمجدية استثماريا سواء سياحيا أو بحريا أو سكنيا سواء الساحل الشمالي أو الساحل الشرقي الذي لا تغيب عنه الشمس أبدا طوال العام ويتميز بالمناخ الرائع طوال العام.

محافظات مصر الساحلية

- محافظة البحر الأحمر - 1200 كم ساحل على البحر الاحمر
- محافظة السويس
- محافظة الإسماعيلية
- محافظة بورسعيد
- محافظة شمال سيناء
- محافظة جنوب سيناء
- محافظة دمياط
- محافظة الدقهلية
- محافظة كفر الشيخ
- محافظة البحيرة
- محافظة الإسكندرية
- محافظة مرسى مطروح – 500 كم على ساحل البحر المتوسط

• المدن الساحلية والموانئ الحالية

مدن وموانى البحر الأحمر الحالية	مدن وموانى خليج السويس والعقبة الحالية	مدن وموانى البحر المتوسط الحالية
البحر الاحمر	**السويس**	**بورسعيد**
• **حلايب**	• السخنة	• بورفؤاد
• أبو رماد	• بورتوفيق	**دمياط**
• شلاتين	• الادبية	• دمياط الجديدة
• برنيس	**الاسماعيلية**	**الدقهلية**
• راس بناس	• الاسماعيلية	• جمصة
• مرسى علم		• المنصورة
• القصير	**شمال سيناء**	الجديدة
• سفاجا	• **رفح**	**كفر الشيخ**
• الغردقة	• الشيخ زويد	• بلطيم
• الجونة	• العريش	**البحيرة**
• رأس شقير	• بئر العبد	• رشيد
• رأس غالب	**جنوب سيناء**	**الإسكندرية**
• الزعفرانة	• **رأس سدر**	• الدخيلة
	• رأس مطارمة	**مرسى مطروح**
	• أبو زنيمه	• الحمام
	• أبو رديس	• مارينا
	• الطور	• العلمين
	• شرم الشيخ	• سيدي عبد الرحمن
	• دهب	• الضبعة
	• نويبع	• فوكه
	• **طابا**	• جرواله
		• مرسى مطروح
		• سيدي براني
		• **السلوم**

حساب الاحتياج للمدن الساحلية

طول سواحل مصر (الازرق)ة	2,953
ترك مسافة بين مراكز المدن	17
عدد المدن الممكنة (حد أقصى)	174
المدن الساحلية الموجودة فعليا	40
المدن الجديدة (الازرق)ة (المتاحة)	134
عدد المدن المتاحة بالساحل الشمالي	70
عدد المدن المتاحة بساحل خليج السويس	39
عدد المدن المتاحة بساحل البحر الأحمر	25

حيث أن طول السواحل المصرية الشمالية والشرقية (شاملا سواحل سيناء) تبلغ حوالي 3000كم طولي وحيث أن أقصى واجهة بحرية لمدينة بحرية متوسطة (500 الف نسمة) بها ميناء نوعي متخصص لا تحتاج أكثر من 5كم للسواحل منها 1كم لأرصفة الميناء والباقي للاحتياجات السكانية الأخرى، لذا فقد تم حساب المسافة بين مركز أي مدينتين ب17 كم على النحو التالي:

- 2,5 كم نصف قطر عرض شرق المدينة إلى حدودها السكنية بالإضافة إلى 2,5كم نصف قطر عرض غرب المدينة المجاورة = 5كم

- أي أن المسافة بين حدود المدينتين = 17كم – 5كم = 12 كم ، وهي مسافة تعطي امتداد للتوسع المستقبلي حتى تلتحم المدينتان معا بعد فترة لا تقل عن 20 أو 30 عام أو اكثر مستقبلا .
- (المدن الساحلية)الحالية التي بها موانئ قائمة (20 مدينة) سيتم تأهيلها لتكون موانئ ذات غاطس 66—72 قدم على الأقل لتعمل في الأنشطة (الازرق)ة الرئيسية وهي:
  - بناء سفن
  - تموين سفن
  - صيانة سفن
  - تفكيك سفن
  - محطة حاويات
- (المدن الساحلية)الجديدة ستكون بها موانئ صغيرة لا تحتاج إلى غاطس كبير ولا استثمارات ضخمة، ربما لن تتجاوز 12-15 قدم لممارسة الأنشطة (الازرق)ة الفرعية وهي:
  - صيد أسماك
  - مصانع بحرية
  - سياحة بحرية
  - زراعة بحرية
  - مزارع أسماك وقشريات
  - زراعة طحالب وأعشاب بحرية
  - مصانع أدوية وكيماويات بحرية

عمق غاطس موانى (المدن الساحلية)الجديدة

النشاط	عدد المدن	الغاطس بالقدم	مدن
2- بناء سفن	4	72 - 66	
3- تموين سفن	4	72 - 66	
4- صيانة سفن	4	72 - 66	20
5- تفكيك سفن	4	72 - 66	
6- محطة حاويات	4	72 - 66	
بصيد أسماك	24	(15 - 5)	
مصانع بحرية	20	(15 - 5)	
سياحة بحرية	20	(15 - 5)	
زراعة بحرية	18	(15 - 5)	132
مزارع أسماك وقشريات	17	(15 - 5)	
زراعة طحالب وأعشاب بحرية	17	(15 - 5)	
مصانع أدوية وكيماويات بحرية	16	(15 - 5)	
المجموع	152		152

أقصى السويس (سويس ماكس)

هو مصطلح يستخدم في الهندسة المعمارية (الازرق)ة لأكبر السفن القادرة علي عبور القناة وهي في كامل حمولتها، وبشكل اخص يستخدم للإشارة إلي الناقلات. وبما ان قناة السويس لا تحتوي علي اي هويس، فالعوامل المؤثرة هي اقصي عمق للقناة واقصي ارتفاع بسبب كوبري السلام. **حاليا أقصي عمق للقناة هو 22،5 م**، وبالتالي **أقصى غاطس مصرح به لعبور السفن 62 قدم**، وهذا يعني ان عدد محدود من الناقلات العملاقة قادرة علي عبور قناة السويس وهي في

كامل حمولتها. وبالتالي يجب علي هذه الحاملات العملاقة ان تفرغ بعض من حمولتها الي سفن اخري صغيرة أو عن طريق انابيب قبل عبوره ها قناة السويس حتي تستطيع عبور قناة السويس، أو تتجنب عبور قناة السويس وتستخدم طريق رأس أقولاس.

القدرة الاستيعابية للقناة:

أعلنت هيئة قناة السويس في يناير 2010 عن إنتهاء أعمال الوصول بغاطس العبور المسموح به إلى 66 قدم، وبذلك أصبحت القناة قادرة على استقبال السفن المحملة تحميلاً كاملاً حتى حمولة 240 ألف طن ساكن. كما أصبحت القناة قادرة على إستيعاب النسب التالية من حمولات الأسطول العالمي:

- 61،2 ٪ من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لناقلات البترول (بحمولة كاملة).
- 92،7 ٪ من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لسفن البضائع الصب (بحمولة كاملة). والنسب الباقية من حمولات الأسطول العالمي لهذه الأنواع تستطيع عبور قناة السويس إما بحمولة مخففة أو فارغة.
- 100 ٪ من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لسفن الحاويات وحاملات السيارات وسفن البضائع العامة، ... الخ.

توزيع المدن الساحلية المركزية والمدن الساحلية المتخصصة

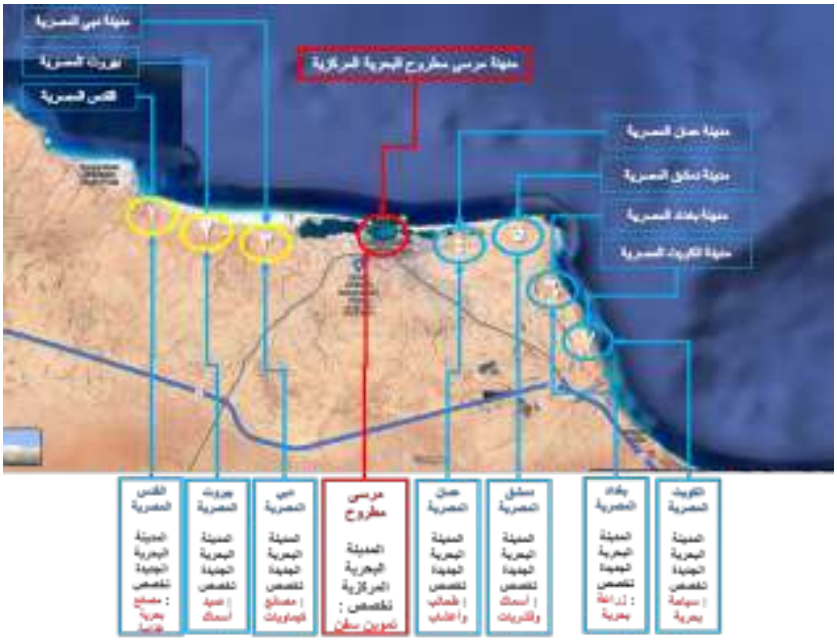

كل مدينة من المدن الساحلية الحالية بعد تأهيلها وتأهيل مينائها ستكون هي المركز لعدد 7 مدن بحرية صغيرة تتكامل كلها فيما بينها وكذلك مع المدينة الرئيسية التي تعد هي المركز لها، على سبيل المثال:

(في الصورة يظهر ميناء **مرسى مطروح** المركزي المتخصص في تموين السفن وحولة المدن الساحلية الجديدة التابعة لها وهي : المصرية المتخصصة في المصانع البحرية الغذائية، **بيروت** المصرية المتخصصة في صيد الأسماك ، **دبي** المصرية المتخصصة في مصانع الكيماويات والأدوية البحرية ، **عمان** المصرية المتخصصة في مزارع الطحالب والاعشاب البحرية ، **دمشق** المصرية المتخصصة في تربية الأسماك والقشريات ، **بغداد** المصرية المتخصصة في الزراعة بمياه البحر المالحة ، **الكويت** المصرية المتخصصة في السياحة الساحلية

أسس التخصص والتوزيع للمدن (الازرق)

- أولا: روعي في توزيع الأنشطة المختلفة على ال 20 مدينة المركزية الساحلية أن تكون هناك مدينتان على كل ساحل (2 على الساحل الشرقي + 2 على الساحل الغربي) وألا تقل المسافة بين المدينين المركزيتين في نفس التخصص عن 500كم حتى تعطل أحداها عمل الأخرى وحتى يكون هناك تميز جغرافي لكل منهما يجذب السفن، وحتى لا يحدث تكدس للسفن بهما إذا كانتا قريبتين عن تلك المسافة.

- ثانيا: روعي أيضا أن يكون توزيع المدن الساحلية الفرعية الجديدة بالترتيب حتى لا تتنافس مدينتان فرعيتان تابعتان لمدينتين مركزيتين فتتسبب أحداها في كساد الأخرى.

- ثالثا: روعي أيضا عدم إدراج الموانئ الرئيسية في الجمهورية في الخطة على أساس انها موانئ مستقلة مثل (بورسعيد، السويس، الإسكندرية، دمياط) التي تخضع لنظام خاص بالمستثمرين أو الشركات المشغلة المحتكرة لجزء أو كل أنشطة بعض الموانئ بامتياز خاص مثل محطة حاويات بورسعيد على سبيل المثال.

أولا: المدن الساحلية المركزية المخطط لها أن تقوم ببناء سفن وهي (**الضبعة، سيدي براني، رأس غارب، القصير**) **سيكون تابع لكل مدينة منهم عدد 7 مدن بحرية جديدة** بها أنشطة بحرية مختلفة مثل :

- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : صيد أسماك
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : سياحة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مزارع أسماك وقشريات
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة طحالب وأعشاب بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع أدوية وكيماويات بحرية

ثانيا: (المدن الساحلية)المركزية المخطط لها أن تقوم بتموين السفن وهي **(مارينا العلمين، جروالـه، الطور ، الغردقة)** سيكون تابع لكل مدينة منهم عدد 7 مدن بها أنشطة بحرية مختلفة مثل :

- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : صيد أسماك
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : سياحة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مزارع أسماك وقشريات
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة طحالب وأعشاب بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع أدوية وكيماويات بحرية

ثالثا: المدن الساحلية المركزية المخطط لها أن تقوم بصيانة السفن وهي (**فوكه ، سيدي عبدالرحمن، أبو زنيمه ، سفاجا**) سيكون تابع لكل مدينة منهم عدد 7 مدن بها أنشطة بحرية مختلفة مثل :

- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : صيد أسماك
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : سياحة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مزارع أسماك وقشريات
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة طحالب وأعشاب بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع أدوية وكيماويات بحرية

رابعا: وكذلك المدن الساحلية المركزية المخطط لها أن تقوم بتفكيك السفن وهي (**الحمام ، جرجوب ، رأس سدر، حلايب**) سيكون تابع لكل مدينة منهم عدد 7 مدن بها أنشطة بحرية مختلفة مثل :

- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : صيد أسماك
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : سياحة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مزارع أسماك وقشريات
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة طحالب وأعشاب بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع أدوية وكيماويات بحرية

خامسا : وكذلك المدن الساحلية المركزية المخطط لها أن تقوم كمحطة حاويات وهي (مرسى مطروح، السلوم ، السخنة ، ميناء برنيس) سيكون تابع لكل مدينة منهم عدد 7 مدن بها أنشطة بحرية مختلفة مثل :

- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : صيد أسماك
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : سياحة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مزارع أسماك وقشريات
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة طحالب وأعشاب بحرية
- مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع أدوية وكيماويات بحرية

علاقة المدن الساحلية المركزية بالمدن الساحلية الجديدة

مدن بحرية	نوع النشاط	(المدن الساحلية) الرئيسية	مدينة متخصصة بصيد أسماك	مدينة متخصصة مصانع بحرية	مدينة متخصصة سياحة بحرية	مدينة متخصصة زراعة بحرية	مدينة متخصصة مزارع أسماك وقشريات	مدينة متخصصة زراعة ظحالب وأعشاب بحرية	مدينة متخصصة مصانع أدوية وكيماويات بحرية	المجموع
المدن الساحلية الرئيسية بالساحل الشمالي	2- بناء سفن	الضبعة	1	1	1	1	1	1	1	7
	3- تموين سفن	مارينا العلمين	1	1	1	1	1	1	1	7
	4- صيانة سفن	فوكة	1	1	1	1	1	1	1	7
	5- تفكيك سفن	الحمام	1	1	1	1	1	1	1	7
	6- محطة حاويات	مرسى مطروح	1	1	1	1	1	1	1	7
	2- بناء سفن	سيدي براني	1	1	1	1	1	1	1	7
	3- تموين سفن	جرواله	1	1	1	1	1	1	1	7
	4- صيانة سفن	سيدي عبدالرحمن	1	1	1	1	1	1	1	7
	5- تفكيك سفن	مينا جرجوب	1	1	1	1	1	1	1	7
	6- محطة حاويات	السلوم	1	1	1	1	1	1	1	7
	المجموع		10	10	10	10	10	10	10	70
(المدن الساحلية) الرئيسية بخليج السويس	2- بناء سفن	راس غارب	2	1	1	1	1	1	1	8
	3- تموين سفن	الطور	1	1	1	1	1	1	1	7
	4- صيانة سفن	أبو زنيمه	2	1	1	1	1	1	1	8
	5- تفكيك سفن	رأس سدر	2	1	1	1	1	1	1	8
	6- محطة حاويات	السخنة	2	1	1	1	1	1	1	8
	المجموع		9	5	5	5	5	5	5	39

(المدن الساحلية الرئيسية) بالبحر الأحمر	2- بناء سفن	القصير	1	1	1	1	1		6
	3- تموين سفن	الغردقة	1	1	1				3
	4- صيانة سفن	سفاجا	1	1	1	1			4
	5- تفكيك سفن	حلايب	1	1	1	1	1	1	7
	6- محطة حاويات	برنيس	1	1	1				3
	المجموع		5	5	5	3	2	1	23

حسب جدول توزيع الأنشطة الاقتصادية على المدن الساحلية الجديدة نلاحظ الاتي:

- عدد 24 مدينة بحرية جديدة متخصصة في : صيد أسماك
- عدد 24 مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مصانع بحرية
- عدد 24 مدينة بحرية جديدة متخصصة في : سياحة بحرية
- عدد 18 مدينة بحرية جديدة متخصصة في : زراعة بحرية
- عدد 17 عدد مدينة بحرية جديدة متخصصة في : مزارع أسماك وقشريات

- عـدد 17 مدينــة بحريــة جديـدة متخصصــة فــي : زراعــة طحالــب وأعشــاب بحريــة
- عـدد 16 مدينــة بحريــة جديـدة متخصصــة فــي : مصانــع أدويــة وكيماويــات بحريــة

إجمالي المدن الساحلية الجديدة المتخصصة ستكون حوالي 132 مدينة تستوعب كل منها 500 الف نسمة حتى 2050 بإجمالي 60 مليون نسمة يضاف لها توسعات 20 من المدن الساحلية المركزية بإجمالي 20 مليون

ليكون الإجمالي 80 مليون مواطن مقيم ويعمل في المدن الساحلية .

مقومات المدن الساحلية الجديدة

- البنية الاقتصادية
- البنية الأساسية
- البنية المجتمعية
- تعدد الابعاد الدولية والعولمة

أولا: البنية الاقتصادية:

- المحور الأول: المناطق الحرة (الحالية)

تمثل المناطق الحرة في مصر نمطاً استثمارياً هاماً وأليـة لزيادة الصادرات والناتج القومي، حيث تتميز بارتباطها المباشر بالعالم الخارجي والحرية في التعاملات التي من شأنها جذب الاستثمارات. والمناطق الحرة العامة يبلغ عددها 9 مناطق و**المناطق الحرة الخاصة** 224 **منطقة**، حيث تساهم بنحو 12% من إجمالي الصادرات المصرية وتتيح ما يزيد على 200 ألف فرصة عمل. يوجد **سبعة مناطق حرة عامة** مجهزة في مصر وهي:

1. المنطقة الحرة العامة ببورسعيد،
2. المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية،
3. المنطقة الحرة العامة بالسويس،

4. المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية،
5. المنطقة الحرة العامة بدمياط،
6. المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر،
7. المنطقة الحرة العامة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر.

وتتم إدارة كل منطقة من خلال مجلس إدارة بالإضافة إلى جهاز إداري يتولى تقديم كافة التسهيلات المطلوبة لإصدار الموافقات على التراخيص بإقامة المشروعات بالمناطق الحرة العامة من مجلس إدارة المنطقة توفيراً للوقت والجهد بالإضافة إلى قيامه بتوفير الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة لإقامة تلك المشروعات داخل تلك المناطق وفقاً للمساحات التي تتناسب وطبيعة كل مشروع.

- المحور الثاني: المناطق الحرة الجديدة (المقترحة)

اسم المدينة / المنطقة	اسم المدينة / المنطقة
1. المنطقة الحرة العامة السلوم 2. المنطقة الحرة العامة سيدي براني 3. المنطقة الحرة العامة جرجوب 4. المنطقة الحرة العامة مرسى مطروح 5. المنطقة الحرة العامة جروالله 6. المنطقة الحرة العامة الضبعة 7. المنطقة الحرة العامة فوكه 8. المنطقة الحرة العامة سيدي عبد الرحمن 9. المنطقة الحرة العامة مارينا العلمين 10. المنطقة الحرة العامة الحمام	1. المنطقة الحرة العامة الطور 2. المنطقة الحرة العامة أبو زنيمه 3. المنطقة الحرة العامة رأس سدر 4. المنطقة الحرة العامة السخنة- محطة 5. المنطقة الحرة العامة الزعفرانة - محطة 6. المنطقة الحرة العامة راس غارب 7. المنطقة الحرة العامة راس شقير 8. المنطقة الحرة العامة الغردقة 9. المنطقة الحرة العامة سفاجا - محطة 10. المنطقة الحرة العامة القصير- محطة 11. المنطقة الحرة العامة مرسى علم- محطة 12. المنطقة الحرة العامة برنيس - محطة 13. المنطقة الحرة العامة شلاتين 14. المنطقة الحرة العامة حلايب

- المحور الثالث: مكونات المدن الجديدة (المقترحة)

- **ميناء بحري متخصص**
  - صيد أسماك
  - بناء سفن
  - تموين سفن
  - صيانة سفن
  - تفكيك سفن
  - محطة حاويات
  - مصانع بحرية
- **سياحة بحرية**
- **زراعة بحرية (بمياه البحر)**
- **مزارع أسماك**
- **مصانع بحرية**
  - أدوية وكيماويات
  - طعام بشري من الطحالب
  - علف للمواشي من أعشاب البحر

محطة حاويات

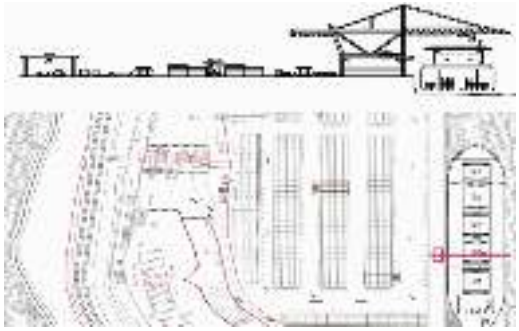

مصانع بحرية

صيد أسماك

بناء سفن

تموين سفن

صيانة سفن

تفكيك سفن

ثانيا: البنية الأساسية:

- محطات تحلية مياه بحر
- محطات كهرباء شمسية ، بحرية ، رياح
- شبكات مواصلات كهربائية
- محطات معالجة للصرف
- غابات شجرية بالظهير الصحراوي
- محطات قطار ركاب وبضائع
- ميناء وقناة بحرية داخلية مبطنة لكل مدينة
- شبكة اتصالات الجيل الخامس
- أراضي مجانية للسكان والعمال
- طريق دولي ساحلي سريع موازي للساحل على بعد 10-15 كم من الساحل

ثالثا: البنية المجتمعية

- نوادي رياضية ومراكز شباب
- مجمع مدارس متخصصة
- جامعة بحرية متخصصة
- مراكز تدريب مهنية
- منتزهات وحدائق عامة
- مدينة رياضة وإستاد
- سينما، مسرح ، مكتبة عامة
- تلفزيون وإذاعة محلية
- مستشفيات ومراكز طبية متخصصة
- مباني ومنازل بالطباعة ثلاثية الابعاد
- لا مركزية الخدمات
- الاكتفاء الذاتي
- مجالس محلية مستقلة

رابعا: تعدد الابعاد العالمية والإقليمية والمحلية

- الدخول في سلسلة الامداد والتوزيع العالمية
- الدخول في سلسلة الإنتاج العالمية
- أسطول تجاري للدخول في التجارة الدولية
- مركز عالمي للخدمات اللوجستية
- اتفاقيات نقل وتجارة مع جميع دول العالم
- حركة تجارة داخلية بحرية

آليات الاقتصاد المصري الازرق

- 1- الدخول في سلسله التوزيع العالمية بالاتفاق مع بورصات السلع بالعالم
- 2- الدخول في سلسله الانتاج العالمية بتصنيع اجزاء من السلع مثل الالكترونيات وغيرها
- 3- التجاره الدوليه باسطول بحري تجاري
- 4- الدخول في تصنيع وصيانه والانتظار للسفن والشاحنات مثل ترسانة الإسكندرية عصريه
- تقديم كافه الخدمات اللوجستية البحرية والبريه
- 5-توليد الكهرباء من الشمس والهواء وعلي سطوح المباني
- 6- بناء المسكن ذاتيا بنظام الطباعه الثلاثيه
- 7- استغلال خيرات البحر من غاز وبترول ومعادن واعشاب خلابه
- 8- السياحه والرياضه الساحلية
- 9- الصناعه غير المركزيه كبيره بتكنولوجيا حديثه وصغيره بالطباعة الثلاثيه
- 10- حركه تجاره داخليه ساحلية
- 11- صيد الأسماك
- 12- مزارع تربيه المحار صغيره وكبيره
- 13- انتاج الادويه والكيماويات من الاعشاب البحرية
- 14-انتاج اعشاب بحريه لعلف الحيوان والطيور تضيف حوالي 2 فدان للرقعه الزراعيه المصريه بدلا من البرسيم
- 15- انتاج طحالب كطعام للمصريين او للتصدير وتضيف 4 مليون فدان اخري للرقعة الزراعية بدلا ومكملا للقمح والذرة

- 16- زراعه بعض المحاصيل في الصحراء بمياه البحر وهذا تضيف للرقعه الراعيه وتزداد بزياده التقدم
- 17- التصدير وهو محصله كل النشاطات الاقتصادية من تجاره وصناعه وزراعه وخدمات لوجستية

المشاركة المجتمعية الفاعلة

- 1- لا مركزيه فلا حاجه لتوليد الكهرباء مثلا او تحليه المياه في مكان مركزي وتوزيعها بل تولد الكهرباء بواسطه كل مجتمع سكاني لا مركزيا
- 2- الاكتفاء الذاتي من حيث الموارد الاقتصادية والمنافع والسكن والخدمات
- 3- عدم الاعتماد علي الحكومه والاستقلال عن البيروقراطيه والقرارات المكتبيه المركزيه
- الدولة تقدم الدعم في التدريب والتنسيق عند الحاجه فقط وتترك الباقي لإدارة شعبيه ذاتيه
- 4- تقدم الدولة الاراضي بالمجاني او اسعار رمزيه ويقوم السكان بالبناء لمساكنهم بالطباعة الثلاثية في اسابيع
- 5- تشق الدولة طريقا بريا متسعا بعد المباني يوازي السواحل
- 5- تبني الدوله ميناء يصل له كل مجتمع عمراني ومنه يتم عمل طريق بحر ي
- 6- تقديم شبكه انترنت للجيل الخامس هوائية ولا تحتاج لكابلات او شق الارض وتصبح لا مركزيه لكل مجتمع سكاني
- 7- التدريب لعمليه البناء والتصنيع بالطباعة الثلاثيه وهي ليست معقده
- 8- التنسيق بين المجتمعات السكانية دون تدخل في القرارات اللامركزية وتحقيق الاكتفاء الذاتي

خطة مقترحة لصياغة مجموعة مشاريع التكنوقراط الاقتصادية ٢٠٢٣-٢٠٣٠
مشاريع أول ١٠٠ يوم
مشاريع على المدى القصير (أول سنة)
مشاريع على المدى المتوسط
مشاريع على المدى الطويل

(مشروع القرن المصري)

شبكة سكك حديد : حلايب – السلوم

حلايب – بورسعيد - السلوم

يلعب النقل في مصر دوراً محورياً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يُساهم بحوالي 26 مليار جنيه من الناتج المحلى، وتعتبر إيرادات النقل من الموارد الرئيسية في ميزان المدفوعات نستهدف تعظيمه إلى 643 مليار جنيه مصري بعد إنشاء شبكة

الطرق والسكك الجديدة لحزام (المدن الساحلية)الجديدة على السواحل المصرية الشرقية والشمالية.

يبلغ طول الساحل المصري من حلايب إلى السلوم مرورا ببورسعيد يبلغ طولها 2000 كم تقريبا وتستغرق 20 ساعة بالسيارة ، ويمكن أن يقطعها القطار السريع (330كم / ساعة) في 6:00 ساعات فقط لذلك من المطلوب أن تنشئ الحكومة شبكة طرق وخطوط سكك حديدية من حلايب إلى السلوم مرورا ببورسعيد.

على هذا المحور (الساحلي) الاقتصادي التنموي يمكن أن تنشأ حضارة مصرية بحرية جديدة تدعم التنمية المستدامة والمتسارعة كجزء من الاقتصادي المصري العصري للقرن الثاني والعشرين من خلاله يمكن إعادة توطين 75 مليون مواطن وخروجهم من الوادي الضيق إلى السواحل الفسيحة الواسع الرزق والوفرة من خلال إنشاء 150 مدينة مصرية بحرية جديدة.

تعتبر السكك الحديدية من أهم عناصر نجاح الاقتصاد (الازرق) المصري، لأنها توفر التكامل بين المدن الساحلية و توفر أيضا وسيلة مواصلات سهلة تغري السكان بالانتقال إلى المدن الساحلية الجديدة من أقصى جنوب شرق مصر (حلايب وشلاتين) و بين (السلوم) في أقصى الشمال الغربي لمصر، هذا الخط الحديدي سيضاعف حجم البضائع و الخدمات والأنشطة ذات القيمة المضافة للاقتصاد (الازرق) المصري وخصوصا في التصنيع وسلاسل الإنتاج وكذلك سلاسل

الامـداد و التجـارة العالميـة

خـط السـكك الحديديـة (الازرق) المقتـرح يمـر بجميـع المـدن السـاحلية المصريـة الجديـدة وهـو يبـدأ مـن مدينـة أبـو رمـاد فـي أقصـى الجنـوب الغربـي (علـى الحـدود السـودانية) ليمـر شـمالا علـى 23 مدينـة بحريـة جديـدة تتخللهـم المـدن القائمـة بالفعـل مثـل مرسـى علـم ، القصيـر و سـفاجا و الغردقـة علـى سـاحل البحـر الأحمـر بالإضافـة 17 مدينـة جديـدة علـى خليـج السـويس قبـل أن يواصـل شـمالا مـرورا بالعيـن السـخنة والأدبيـة والسـويس والاسـماعيلية وبورسـعيد فـي أقصـى الشـمال الشـرقي ليتجـه غربـا إلـى مينـاء دميـاط الجديـدة وجمصـة والمنصـورة الجديـدة وبلطيـم و البرلـس ورشـيد وأبـو قيـر والإسـكندرية والدخيلـة ومـن ثـم العلميـن ومارينـا بالإضافـة إلـى 70 مدينـة بحريـة جديـدة علـى السـاحل الشـمالي تتخللهـم مرسـى مطـروح وصـولا إلـى السـلوم فـي أقصـى شـمال غـرب مصـر علـى الحـدود الليبيـة المصريـة .

طـول الخـط 1959 كـم تسـتغرق بالسـيارة حوالـي 20 سـاعة سـفر، ويمكـن للقطـارات السـريعة قطعهـا فـي 6 سـاعات فقـط.

مشروع القرن الحقيقي

شبكة سكك حديد سيناء

تعتبر السكك الحديدية من أهم عناصر نجاح الاقتصاد (الازرق) المصري ، لأنها توفر التكامل بين المدن الساحلية و توفر أيضا وسيلة مواصلات سهلة تغري السكان بالانتقال إلى المدن الساحلية الجديدة من أقصى شرق مصر (رفح- بورسعيد- شرم الشيخ – طابا – رفح) ، هذا الخط الحديدي سيضاعف حجم البضائع و الخدمات والأنشطة ذات القيمة المضافة للاقتصاد (الازرق) المصري وخصوصا في التصنيع وسلاسل الإنتاج وكذلك سلاسل الامداد و التجارة العالمية

خط السكك الحديدية (الازرق) المقترح يمر بجميع المدن الساحلية المصرية الجديدة وهو يبدأ من مدينة رفح في أقصى الشمال الشرقي (على الحدود الفلسطينية) ليمر شمالا على 22 مدينة بحرية جديدة تتخللهم المدن القائمة بالفعل مثل العريش، بئر عبد ، بورفؤاد/ بورسعيد ، القنطرة ، الإسماعيلية، السويس ، رأس سدر ، الطور ، شرم الشيخ ، دهب، نويبع ، طابا، رفح ، على ساحل البحر الأحمر بالإضافة 22 مدينة بحرية جديدة على خليج السويس. طول الخط1249 كم تستغرق بالسيارة حوالي 16 ساعة سفر، و يمكن للقطارات السريعة قطعها في 5 ساعات فقط .

سواحل مصر

المدن الساحلية الحالية

تبلغ المسافة الاجمالية لسواحل مصر هي 2953 كم تستغرق 37 ساعة بالسيارة بدءا من:

((15 مدينة بالبحر الأحمر + 8 مدن بخليج السويس + 20 مدينة بالبحر المتوسط))

مدن وموانى البحر الأحمر الحالية	مدن وموانى خليج السويس والعقبة الحالية	مدن وموانى البحر المتوسط الحالية
1. حلايب	16. رأس سدر	25. رفح
2. أبو رماد	17. رأس مطارمة	26. الشيخ زويد
3. شلاتين	18. أبو زنيمه	27. العريش
4. برنيس	19. أبو رديس	28. بئر العبد
5. راس بناس	20. الطور	29. بورفؤاد
6. مرسى علم	21. شرم الشيخ	30. بورسعيد
7. القصير	22. دهب	31. دمياط
8. سفاجا	23. نويبع	32. جمصة
9. الغردقة	24. طابا	33. بلطيم
10. الجونة		34. رشيد
11. رأس شقير		35. الإسكندرية
12. رأس غالب		36. الحمام
13. الزعفرانة		37. مارينا
14. السخنة		38. العلمين
15. السويس		39. سيدي عبد الرحمن
		40. الضبعة
		41. فوكه
		42. جرواله
		43. مرسى مطروح
		44. سيدي براني
		45. السلوم

شبكة المطارات الساحلية المصرية

1. مطار الإسكندرية الدولي
2. مطار برج العرب الدولي
3. مطار مرسى مطروح الدولي
4. مطار شرم الشيخ الدولي
5. مطار طابا الدولي
6. مطار الغردقة الدولي
7. مطار العريش الدولي
8. مطار بورسعيد
9. مطار رأس النقب
10. مطار رأس غريب
11. مطار رأس شكر
12. مطار أبو رديس
13. مطار المليز / البردويل
14. مطار برنيس / راس بناس
15. مطار مرسى مطروح الدولي
16. مطار العلمين

عدد 15 مطار ساحلي بمدن بحرية بها موانئ

المدن الساحلية بالبحر الاحمر

تبلغ المسافة الاجمالية لسواحل مصر الشرقية (تشمل سيناء) هي 0042 كم ، وهي تستوعب 58 مدينة إجمالية بمعيار تباعد 01-21 كم بين مراكز المدن .

مدن وموانى البحر الأحمر الحالية مدن وموانى البحر الأحمر الجديدة

1. مدينة حلايب
2. مدينة أبو رماد
3. مدينة شلاتين
4. مدينة برنيس
5. مدينة مرسى علم
6. مدينة القصير
7. مدينة سفاجا
8. مدينة الغردقة
9. مدينة الجونة
10. مدينة رأس شقير
11. مدينة رأس غالب
12. مدينة الزعفرانة
13. مدينة السخنة
14. مدينة السويس
15. مدينة مينا (نارمر)
16. مدينة سنفرو
17. مدينة خوفو
18. مدينة خفرع
19. مدينة منكاورع
20. مدينة تيتى
21. مدينة منتحوتب
22. مدينة سنوسرت
23. مدينة أحمس
24. مدينة تحتمس
25. مدينة حتشبسوت
26. مدينة اخناتون
27. مدينة توت عنخ امون
28. مدينة حور محب
29. مدينة رمسيس
30. مدينة مرنبتاح
31. مدينة سيتي
32. مدينة سندس
33. مدينة حر يحور
34. مدينة بسماتيك
35. مدينة اسكندر الأكبر
36. مدينة بطليموس
37. مدينة كليوباترا

سواحل مصر الشرقية

المسافة الاجمالية لسواحل مصر الشرقية (تشمل سيناء) هي 2400 كم ، نقترح إنشاء نقترح إنشاء 62- 68 مدينة بحرية متنوعة الأنشطة والمساحات حسب التخصص الاقتصادي / (الازرق) لكل منها:

أسماء المدن الساحلية الجديدة المقترحة

مدن وموانئ البحر الأحمر المقترحة	مدن وموانئ خليج السويس الغربية	مدن وموانئ خليج السويس الشرقية
ملوك الفراعنة	حكام معاصرون	أنبياء الله
1. مدينة مينا (الغردقة)	1. مدينة محمد علي (رأس غارب)	1. مدينة الله (رأس [illegible])
2. مدينة سنوسرت	2. مدينة الشهيد أبو إبراهيم	2. مدينة الله (رأس [illegible])
3. مدينة حورس	3. مدينة الحلواني (رأس [illegible])	3. مدينة الله (رأس [illegible])
4. مدينة خوفو	4. مدينة الحلواني (رأس [illegible])	4. مدينة الله (رأس [illegible])
5. مدينة منقرع	5. مدينة الشهيد (رأس [illegible])	5. مدينة النبي إبراهيم
6. مدينة [illegible]	6. مدينة الحلواني (رأس [illegible])	6. مدينة الله (رأس [illegible])
7. مدينة منتوحتب	7. مدينة السلطان (رأس [illegible])	7. مدينة النبي يوسف
8. مدينة [illegible]	8. مدينة الشاهد (رأس [illegible])	8. مدينة الله (رأس [illegible])
9. مدينة أمنمحات	9. مدينة الملك فاروق	9. مدينة النبي [illegible]
10. مدينة تحتمس	10. مدينة الرفيعة (رأس [illegible])	10. مدينة النبي إلياس
11. مدينة [illegible]	11. مدينة الرأس الأسود	11. مدينة الله (رأس [illegible])
12. مدينة أخناتون	12. مدينة الرفيعة (رأس السادات)	12. مدينة النبي [illegible]
13. مدينة [illegible]	13. مدينة الرأس (رأس [illegible])	13. مدينة الله (رأس [illegible])
14. مدينة حور محب	14. مدينة الرفيعة (رأس [illegible])	14. مدينة النبي داود
15. مدينة رمسيس	15. مدينة الرأس (رأس [illegible])	15. مدينة الله (رأس [illegible])
16. مدينة مرنبتاح	16. مدينة الرأس (رأس [illegible])	16. مدينة الله (رأس [illegible])
17. مدينة سيتي	17. مدينة الرفيعة (رأس [illegible])	17. مدينة النبي شعيب
18. مدينة ماعت		18. مدينة الله (رأس [illegible])
19. مدينة حتشبسوت		19. مدينة النبي يونس
20. مدينة [illegible]		20. مدينة الله (رأس [illegible])
21. مدينة الملكة الأكبر		21. مدينة النبي عيسى
22. مدينة [illegible]		22. مدينة الله (رأس [illegible])
23. مدينة [illegible]		

المدن الساحلية المصرية الشرقية

المدن الساحلية بخليج السويس

تبلغ المسافة الاجمالية لسواحل مصر الشرقية (تشمل سيناء) هي 2400 كم ، وهي تستوعب 85 مدينة إجمالية بمعيار تباعد 10-12 كم بين مراكز المدن .

مدن وموانى خليج السويس والعقبة الحالية	مدن وموانى خليج السويس والعقبة
1. مدينة رأس سدر	10. مدينة محمد على باشا
2. مدينة رأس مطارمة	11. مدينة الخديوي ابراهيم
3. مدينة أبو زنيمه	12. مدينة الخديوي سعيد
4. مدينة أبو رديس	13. مدينة الخديوي اسماعيل
5. مدينة الطور	14. مدينة الخديوي توفيق
6. مدينة شرم الشيخ	15. مدينة الخديوي عباس
7. مدينة دهب	16. مدينة السلطان حسين
8. مدينة نويبع	17. مدينة الملك فؤاد
9. مدينة طابا	18. مدينة الملك فاروق
	19. مدينة الرئيس نجيب
	20. مدينة الرئيس ناصر
	21. مدينة الرئيس السادات
	22. مدينة الرئيس مبارك
	23. مدينة الرئيس طنطاوي
	24. مدينة الرئيس مرسى
	25. مدينة الرئيس منصور
	26. مدينة الرئيس السيسي
	27. مدينة النبي آدم
	28. مدينة أمنا حواء
	29. مدينة النبي نوح
	30. مدينة النبي ادريس
	31. مدينة النبي إبراهيم
	32. مدينة النبي اسماعيل
	33. مدينة النبي يوسف
	34. مدينة النبي يعقوب
	35. مدينة النبي هارون
	36. مدينة النبي إلياس
	37. مدينة النبي لوط
	38. مدينة النبي زكريا
	39. مدينة النبي يحي
	40. مدينة النبي داوود
	41. مدينة النبي سليمان
	42. مدينة النبي هود
	43. مدينة النبي شعيب
	44. مدينة النبي صالح
	45. مدينة النبي يونس
	46. مدينة النبي موسى
	47. مدينة النبي عيسى
	48. مدينة النبي محمد

المسافة الاجمالية لسواحل مصر الشمالية (تشمل سيناء) هي 850 كم ، نقترح إنشاء 70 - 75 مدينة بحرية متنوعة الأنشطة و المساحات حسب التخصص الاقتصادي / (الازرق) لكل منها:

مدن وموانئ البحر المتوسط	مدن وموانئ البحر المتوسط	مدن وموانئ البحر المتوسط
عواصم عالمية	عواصم عربية	عواصم أسيوية ولاتينية
1. أمستردام المصرية	26. الجزائر المصرية	48. برازيليا المصرية
2. أثينا المصرية	27. عمان المصرية	49. بوينس أيرس المصرية
3. أوسلو المصرية	28. بغداد المصرية	50. مدينة بنما المصرية
4. أوتاوا المصرية	29. بيروت المصرية	51. كراكاس المصرية
5. بانكوك المصرية	30. تونس المصرية	52. مكسيكو سيتي المصرية
6. برلين المصرية	31. خرطوم المصرية	53. سان سلفادور المصرية
7. بروكسل المصرية	32. أبو ظبي المصرية	54. سانتياغو المصرية
8. بوخارست المصرية	33. دمشق المصرية	55. إسلام أباد . المصرية
9. بودابست . المصرية	34. الدوحة المصرية	56. بانكوك . المصرية
10. باريس . المصرية	35. الرباط المصرية	57. بكين . المصرية
11. روما . المصرية	36. الرياض المصرية	58. بوينس آيرس . المصرية
12. براغ . المصرية	37. صنعاء المصرية	59. تايبي . المصرية
13. ستوكهولم . المصرية	38. طرابلس المصرية	60. طشقند . المصرية
14. صوفيا المصرية	39. عمّان المصرية	61. جاكرتا . المصرية
15. فيينا المصرية	40. القاهرة المصرية	62. سيول . المصرية
16. كوبنهاجن المصرية	41. الدار البيضاء	63. سنغافورة . المصرية
17. لشبونة المصرية	42. الكويت المصرية	64. طهران . المصرية
18. لندن المصرية	43. العاصمة المصرية	65. طوكيو . المصرية
19. لوكسمبورغ المصرية	44. مقديشو المصرية	66. عشق آباد . المصرية
20. مدريد المصرية	45. موريتانيا المصرية	67. كوالا لمبور . المصرية
21. موناكو المصرية	46. مسقط المصرية	68. كابول . المصرية
22. موسكو المصرية	47. نواكشوط المصرية	69. مانيلا . المصرية
23. هلسنكي المصرية		70. نيودلهي . المصرية
24. وارسو المصرية		
25. واشنطن المصرية		

سواحل مصر الشمالية

المدن الساحلية الإجمالي

المسافة الاجمالية لسواحل مصر الشمالية (تشمل سيناء) هي 850 كم ، تتوزع على 90 مدينة بحرية متنوعة الأنشطة والمساحات حسب التخصص الإقتصادي / (الأزرق) لكل منها:

مدن وموانئ البحر (القائمة الأولى)		مدن وموانئ البحر (القائمة الثانية)		مدن وموانئ البحر (القائمة الثالثة)	
١.	[illegible]	٣١.	[illegible]	٦١.	[illegible]
٢.	[illegible]	٣٢.	[illegible]	٦٢.	[illegible]
٣.	[illegible]	٣٣.	[illegible]	٦٣.	[illegible]
٤.	[illegible]	٣٤.	[illegible]	٦٤.	[illegible]
٥.	[illegible]	٣٥.	[illegible]	٦٥.	[illegible]
٦.	[illegible]	٣٦.	[illegible]	٦٦.	[illegible]
٧.	[illegible]	٣٧.	[illegible]	٦٧.	[illegible]
٨.	[illegible]	٣٨.	[illegible]	٦٨.	[illegible]
٩.	[illegible]	٣٩.	[illegible]	٦٩.	[illegible]
١٠.	[illegible]	٤٠.	[illegible]	٧٠.	[illegible]
١١.	[illegible]	٤١.	[illegible]	٧١.	[illegible]
١٢.	[illegible]	٤٢.	[illegible]	٧٢.	[illegible]
١٣.	[illegible]	٤٣.	[illegible]	٧٣.	[illegible]
١٤.	[illegible]	٤٤.	[illegible]	٧٤.	[illegible]
١٥.	[illegible]	٤٥.	[illegible]	٧٥.	[illegible]
١٦.	[illegible]	٤٦.	[illegible]	٧٦.	[illegible]
١٧.	[illegible]	٤٧.	[illegible]	٧٧.	[illegible]
١٨.	[illegible]	٤٨.	[illegible]	٧٨.	[illegible]
١٩.	[illegible]	٤٩.	[illegible]	٧٩.	[illegible]
٢٠.	[illegible]	٥٠.	[illegible]	٨٠.	[illegible]
٢١.	[illegible]	٥١.	[illegible]	٨١.	[illegible]
٢٢.	[illegible]	٥٢.	[illegible]	٨٢.	[illegible]
٢٣.	[illegible]	٥٣.	[illegible]	٨٣.	[illegible]
٢٤.	[illegible]	٥٤.	[illegible]	٨٤.	[illegible]
٢٥.	[illegible]	٥٥.	[illegible]	٨٥.	[illegible]
٢٦.	[illegible]	٥٦.	[illegible]	٨٦.	[illegible]
٢٧.	[illegible]	٥٧.	[illegible]	٨٧.	[illegible]
٢٨.	[illegible]	٥٨.	[illegible]	٨٨.	[illegible]
٢٩.	[illegible]	٥٩.	[illegible]	٨٩.	[illegible]
٣٠.	[illegible]	٦٠.	[illegible]	٩٠.	[illegible]

ملخص إستراتيجية المشروع

المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة

1. الرؤية: رؤية واضحة تتمثل في تعزيز ريادة مصر كمركز بحري عالمي عبر التركيز على تنظيم وتطوير وتعزيز كافة مكونات المنظومة الاقتصاد الازرق في مصر لخلق بيئة متكاملة من شأنها تعظيم مساهمة القطاع الساحلي في دعم الاقتصاد المحلي .

2. الرسالة: تحقيق التنمية المستدامة بمنهجية التنمية المتسارعة من خلال التميز والابتكار .

3. الاهداف الاستراتيجية:

- هدف ريادي : وضع أسسا متينة للارتقاء بقدرة مصر على منافسة أبرز المراكز اللوجستية الرائدة في العالم وأن تكون مصر مركز رائد للتميز والابتكار في العالم
- هدف سياسي: تحويل السواحل المصرية من مناطق خالية غير مستغلة إلى منطقة تحقق الامن القومي والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة وإعادة التوطين.
- هدف اقتصادي: تنمية المدن الساحلية المصرية الجديدة ورفع الدخل القومي والقضاء على البطالة في مصر.

- هدف إعلامي: نجاح الدولة في تحقيق أهدافها.
- هدف شعبي: توطين 07 مليون مصري في شمال المدن الساحلية المصرية الجديدة.

4. السياسات: اعتماد معايير جودة الحياة هي جوهر منهج التنمية في المدن الساحلية المصرية الجديدة

5. الاليات:

- إنشاء حزام سكاني واقتصادي من المدن الساحلية الجديدة على السواحل المصرية تنمو اقتصاديا وعمرانيا واجتماعيا من 1202 – 0502
- إنشاء شبكة سكك حديدية وطرق سريعة تربط السواحل المصرية
- تأهيل المطارات العسكرية الساحلية لتصبح مدنية / عسكرية في ظل حالة السلام والاستقرار العسكري.
- خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة.
- ربط السواحل المصرية والمدن الساحلية المصرية الجديدة بسلسلة الإنتاج العالمية وكذلك سلاسل الامداد العالمية من خلال قناة السويس وكذلك بخليج السويس وساحل البحر الأحمر والساحل الشمالي على البحر المتوسط.

6. مؤشرات الاداء:

- مؤشرات مالية: معدل تغطية المشروع من التمويل والاستثمار.
- مؤشرات إدارية: نسبة اكتمال المشروع / شهر/ سنة.
- مؤشرات اجتماعية: عدد المواطنين الذين تم إعادة توطينهم بالمدن الساحلية المصرية الجديدة
- مؤشرات أمنية: انخفاض عدد العمليات وعدد الجرائم/ شهر / سنة.
- مؤشرات إعلامية: عدد الاخبار عن المشروع في وسائل الاعلام العالمية والمحلية.
- مؤشرات اقتصادية: معدل العائد على رأس المال خلال فترة التنفيذ وبعد اكتمال المشروع.

التحليل الاستراتيجي للمشروع

SWOT Analysis

نقاط القوة

- يد عاملة مدربة ومحترفة ورخيصة
- بيئة اجتماعية حاضنة لقيم العمل والفاعلية بها أكثر من 30 مليون مواطن قادر على العمل.
- بنية صناعية متنوعة
- المناطق الحرة تحقق 12% من الصادرات
- وجود إرادة سياسية تنموية

نقاط الضعف

- لا يوجد أسطول بحري متنوع الاحجام
- لا يوجد شبكة سكك حديد للساحل الشرقي
- المعوقات التنموية:
  - سد النهضة الاثيوبي
  - الزيادة السكانية
  - السياسات الاقتصادية
  - المدن الصحراوية
  - التركيز على الوادي الضيق

الفرص المتاحة

- يوجد شبكة سكك حديد للساحل الشمالي
- عمق بحري وجغرافي يسمح بالتوسع والامتداد
- شبكة طرق سريعة
- استثمار الأراضي بالمدن الساحلية الجديدة وكذلك حول شبكة السكك الحديدية والطرق السريعة الجديدة

التحديات

- عدم وجود بنية أساسية قوية بالمناطق الساحلية
- مطلوب موانئ بحرية متنوعة الأنشطة الاقتصادية
- حجم المشروع يحتاج إلى تمويل ضخم وتشغيله يحتاج كوادر محترفة

أهداف المخطط الاستراتيجي

لمنطقة المدن الساحلية الاقتصادية المصرية الجديدة

1. توطين 70 مليون مواطن في المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة و إقامة 150 مدينة مليونيه جديدة ملحق بها موانى جديدة و ومحطات تداول حاويات ومناطق خدمية وصناعية جديدة تشمل العديد من المصانع و المراكز السياحية و الترفيهية، وتحولها لمراكز حضارية مميزة و تحريك ما يقرب من 3 تريليون دولار بكافة قطاعات الاقتصاد المصري في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة وبتسييل لا يتجاوز ال 25 ٪ من الأراضي المتاحة للتمويل في 12 محافظة مصرية منها أكبر محافظتين هما البحر الأحمر ومرسى مطروح.

2. حماية الامن القومي المصري من الفقر والعنف والجريمة والاختراق ومن كل المشاكل الاقتصادية التي تشكل تهديدات لأمن مصر والمصريين ذلك بالإضافة إلى تطوير السواحل المصرية بعمارة البيئة و طاقة نظيفة و متجددة تحقق أهداف الامن القومي مما يؤدى للاستقرار السياسي و تقضى على البطالة وغيرها من الأمراض التي أصابت مجتمعنا ، و لتقضى تماما على ظاهرة الفقر والعنف والجريمة في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة.

3. إنشاء شبكة السكك الحديدية الساحلية والطرق السريعة الموازية المزدوجة لتكون صرحا عالميا عملاقا بطول 3000كم لتستوعب كامل طاقة وحركة أكبر أساطيل النقل البحري فى العالم لتدر أضعاف العائد الحالي للدخل القومي المصري وجميعها تصب فى صالح المواطن المصري البسيط وخصوصا الفقراء والعاطلون عن العمل فتحقق العدالة الاجتماعية بتوجيه عوائد التنمية للمستحقين . حجم هذا المشروع = 30 ضعف قناة السويس ويسمح بمرور حمولة 120 مليون حاوية سنويا بمعدل 10 مليون حاوية شهريا على الاقل بما يعادل حمولة 6094 سفينة يوميا بمتوسط حمولة 3000 حاوية للسفينة بإجمالي حمولة 682493 حاوية يوميا للاستحواذ على نسبة 60٪ من التجارة العالمية بدلا من النسبة الحالية وهي تقريبا أقل من 7٪ من التجارة العالمية التي تمر من قناة السويس حاليا.

- ((ملاحظة: تستخدم حاليا قناة السويس فى نقل 7٪ من تجارة العالم المنقولة بحرا و35 ٪ ينقل من وإلى موانئ البحر الأحمر والخليج العربي، بينما 20٪ من وإلى موانئ الهند وجنوب شرق آسيا، و39٪ ينقل من وإلى منطقة الشرق الأقصى.)) حيث إن المستهدف من قناة السويس الجديدة أن يمر بقناة السويس 10٪ من التجارة العالمية، و22٪ من تجارة الحاويات بالعالم. (المصدر: موقع الهيئة العامة للاستعلامات ، موقع هيئة قناة السويس)

4. تحسين استغلال الموارد في المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة وفي عموم (المدن الساحلية) المصرية الجديدة فمثلا تضاعف عائد تخصيص متر الأرض مائة ضعف فيرتفع من جنية لمائة جنيه ولمدة خمس وعشرون عاما بدلا من خمسة وأربعون عاما وتسكين مجانى بعمران و خدمات ووظائف تكفى سبيعين مليون نسمة من 100 مليون نسمه نسبة الفقر بينهم تتجاوز 44٪ ممن يقل دخلهم عن 2$ / يوم . وسيتزايدون إلى 150 مليون بحلول عام 2050.

5. ربط التنمية المحلية بالتنمية العمرانية بتنمية مستدامة لمحور المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة والمنطقة المحيطة بها و شبكة خطوط السكك الحديدية التي تربطها سواحل مصر جميعا بطول 3350 كم.

دراسة التوطين

المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة

1. يجب دراسة المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة من حيث طبوغرافيا الموقع و التربة وصلاحية البناء و التأسيس و الزراعات الساحلية و المياه الجوفيه و الأمطار والمخرات و الموارد والحركه والنقليات بالمنطقه و المعوقات الطبيعية و المسطحات المائية و كافة العناصر الطبيعية بالمنطقة

2. يجب دراسة المنطقة الاقتصادية الحرة في رفح من حيث المقومات الخدمية والصناعية و السياحية والزراعية و العمرانية من ثروات معدنية و محاجر ومناجم و موارد طبيعية متاحة بالموقع و فى النطاق الإقليمي ذو الصلة , وعرض المقومات السياحية والأثرية بمناطق التنمية على المحور و الميزات النسبية المستخدمة للجذب وإقامة الأنشطة السياحية ونوعياتها و مستوى الخدمة , القاعدة الاقتصادية المستهدفة للمحور وفرص العمل الممكن توفيرها وتقييم الأراضي و الإستثمار بالمحور و جدوى المشروعات الرئيسية الممكنة بكافة أنواعها .

3. يجب دراسة المنطقة الاقتصادية الحرة في رفح من حيث المدن والموانى الجديدة ومناطق التوطين والتجمعات السكانية الجاذبة للسكان ويتم توزيع سكانها بعد تصنيفهم اقتصاديا وعمريا

بقطاعات التنمية المستهدفة و بالتالي نعرض حجم ومستوى الخدمات الاجتماعية المطلوبة بكافة نوعياتها و درجاتها .

4. يجب دراسة المخطط العمراني المقترح لمنطقة (المدن الساحلية)الاقتصادية المصرية الجديدة وعرض مخطط عام ومعلومات أساسية و اشتراطات تخطيطية مطلوبة للتنمية المستدامة بشكل مبدئي و يوضح كيفية التعامل مع البدو وواضعى اليد من القبائل و العشائر و دورهم المتميز فى التنميه المتكاملة , و يشمل المدن و الموانى والمطارات وشبكة الطرق والسكك الحديدية المقترحة وميزانية الأراضى و نسب الإستعمالات و حجم الإستثمارات والعائد المتوقع و الربحية و . . ألخ ويعرض أيضا شبكات البنية الأساسية المقترحه بشكل مبدئى والبرنامج الزمنى و مراحل تنمية المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة وقدرتها الإستيعابية على مدار سنوات الخطة.

5. يجب تحليل كافة الدراسات السابقة بشكل عام و عرض النتائج و التوصيات

الخطوات التنفيذية والتشريعية المطلوبة

لإنشاء الهيئة القومية لإعادة التوطين في منطقة (المدن الساحلية) الاقتصادية المصرية الجديدة .

1. تشكيل الهيئة المقترح.

2. القوانين المقترحة لإنشاء منطقة (المدن الساحلية)الاقتصادية المصرية الجديدة

3. القرارت المقترحة لدعم الاقتصاد (الازرق) ومنطقة (المدن الساحلية) الاقتصادية المصرية الجديدة

4. استصدار قانون لاعتماد معايير جودة الحياة كمنهج تنموي في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة.

5. استصدار قانون بحقوق المواطن المصري في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة.

لماذا من الضروري إنشاء الهيئة القومية لإعادة التوطين في منطقة (المدن الساحلية) الاقتصادية المصرية الجديدة ؟

- حتى تكون هناك جهة واحدة مختصة بإعادة توطين قرابة 75 مليون نسمة من المصريين المستثمرين والشباب حديثي التخرج والعاطلين عن العمل وبعض سكان العشوائيات لإعادة توطينهم في منطقة (المدن الساحلية)الاقتصادية المصرية الجديدة يتم اختيارهم من خلال حصر التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات و بقاعدة الرقم القومي.
- حتى يدير محفظة استثمارية خاصة بالدولة .
- ولذلك يجب أن ينشأ له صندوق للاستثمار المباشر خارج الموازنة

أولا: التشكيل المقترح: للهيئة القومية لإعادة التوطين ب (المدن الساحلية) المصرية الجديدة

يضم ممثلين من الجهات التالية:

- الجهاز المركزي للتعمير
- هيئة التخطيط العمراني
- جهاز تنمية (المدن الساحلية)المصرية الجديدة
- وزارة التنمية المحلية
- برنامج الإسكان الاجتماعي لوزارة الإسكان

- صندوق تطوير العشوائيات
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
- الجهاز الوطني لأراضي الدولة
- هيئة قناة السويس
- جهاز الأمن الوطني
- الفريق الاستشاري للمشروع
- اتحاد جمعيات المستثمرين
- كونسورتيوم البنوك المقرضة / المستثمرة
- اتحاد مقاولي البناء والتشييد
- الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة
- المجالس المحلية (بمناطق المنطقة)
- أعضاء مجلس الشعب عن المنطقة الاقتصادية (الازرق)ة الحرة
- المحافظون بمحافظات (المدن الساحلية)المصرية الجديدة وهي : 12 محافظة ساحلية (البحر الأحمر، شمال سيناء ، جنوب سيناء ، السويس ، الإسماعيلية ، بورسعيد ، الدقهلية ، دمياط ، كفر الشيخ ، البحيرة ، الإسكندرية ، مرسى مطروح)

ثانيا: القوانين المقترحة لإعادة التوطين بمنطقة (المدن الساحلية) الاقتصادية المصرية الجديدة

القوانين المقترحة لإعادة التوطين ب(المدن الساحلية)المصرية الجديدة هي:

1. قانون لإعادة التوطين يصدق على عقود السكان واتحادات الملاك والشاغلين بمناطق إعادة التوطين في بمنطقة المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة ولمن يرغب بالتنازل عن أي منزل أو شقة أو أرض بوادي النيل مقابل ضعف المساحة في المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة مجانا مع التعويض ماديا أو بأسهم مميزة في مشروع المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة.

2. قانون يلزم الدولة ببدل سكن للأسرة وبدل بطالة للمواطنين بمنطقة (المدن الساحلية) الاقتصادية المصرية الجديدة على ألا يقل عن 500 دولار أو ما يوازيها بالجنيه المصري.

3. قانون إلزام الدولة بأولوية تشغيل مواطني منطقة (المدن الساحلية) الاقتصادية المصرية الجديدة في المشاريع القومية بعد إعادة تأهيلهم مجانا على الاعمال الجديدة المطلوب تشغيلهم فيها .

4. قانون الحق فى الأرض والتطوير لمواطني بمنطقة (المدن الساحلية)الاقتصادية المصرية الجديدة و تحقيق العدالة المكانية بشرط أن تتوافق مع الخطة العمرانية و التنموية للمنطقة الحرة .

5. قانون يحدد حق الانتفاع ب 25 سنه و يجدد لمرة واحدة و يرتبط بقانون غسيل الأموال (إجرائيا) ومكافحة التبييض و تشديد العقوبة على الفاسدين و المخالفين لشروط التخصيص وحق الانتفاع ممن يمتهنون تسقيع الاراضي و إعادة بيعها .

6. قانون ترشيد استخدام الموارد في المنطقة الساحلية الاقتصادية المصرية الحرة.

ثالثا: قرارات مقترحة لدعم (المنطقة الساحلية) الاقتصادية المصرية الحرة

قرارات رئاسية هامة لدعم إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة في رفح وتعميمها في عموم (المدن الساحلية)المصرية الجديدة: -

1. تأسيس الشركات المساهمة بمشروع المنطقة الاقتصادية الحرة ومشروعات إعادة التوطين في (المدن الساحلية) المصرية الجديدةو طرحها بالبورصة للحصول على بديل للتعويضات لمن يرغب – بالقيمة السوقية العادلة وحظر بيع حصة الدولة لمدة خمس عشر عام .

2. تخفيض سعر الفائدة وتحديدها ب ((1 ٪)) على جميع المشاريع التنموية في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة والفارق تدعمه الدولة.

3. أولوية (المنطقة الساحلية)الحدودية وفي عموم (المدن الساحلية)المصرية الجديدة بالتنمية.

4. اعتماد إستراتيجية تصنيف جغرافي على (المدن الساحلية)المصرية الجديدة فقط ومنح أولوية مواطني (المدن الساحلية) المصرية الجديدة في تخصيص الاراضي الاستثمارية السياحية والزراعية والصناعية بمعدل خمسة أفدنة حسب التصنيفات الفئوية (خريجين – شباب – حديث الزواج - . . الخ) أو1000 متر للمشاريع الاستثمارية .

5. توحيد النسيج العمراني : استحداث إستراتيجية عمرانية للتوسع العمراني والامتداد الافقي لإقامة كتلة سكانية متصلة مساحتها (3000كم *10كم) من خلال منع تقسيم الأراضي وبيعها بالمزادات في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة ومن خلال منع الإسكان بدون وظائف و خدمات و منع الإسكان بمقابل مادى و منع البناء لأكثر من دورين و منع الخرسانات المسلحة بها و منع إقامة قرى ومدن ألا مطابقة لمعايير توحيد النسيج العمراني و منع الباركنج و الأسانسير و التكييف بإسكان الدولة و قصر التنمية على مياه التحلية والأبار و الأمطار و التحلية.

رابعا : اعتماد معايير جودة الحياة العالمية كمنهج للتنمية في (المنطقة الساحلية) الاقتصادية المصرية الحرة.

مطلوب استصدار قانون/ قرار يعتمد مبادئ ((جودة الحياة)) كمنهج للتنمية المستدامة في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة

1. مزايا ضريبية وجمركية فقط لمن ينضم لقافلة التنمية المستدامة في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة وخصوصا (المنطقة الساحلية)الاقتصادية المصرية الحرة : -

2. إلغاء جمارك السيارات في (المدن الساحلية)المصرية الجديدة ومنطقة (المنطقة الساحلية)الاقتصادية المصرية الحرة لمدة 45 عام.

3. الإعفاء من رسوم البناء : مقابل التحسين - تكلفة التنكيس لمنزله - رسوم التسجيل - الضريبة العقارية وكلها أعباء قد تعادل قيمة العقار نفسه أو تزيد لمدة 45 عام .

4. الاعفاء من الضرائب على الدخل للمستثمرين والعاملين في المنطقة الاقتصادية الحرة في رفح لمدة 45 عام.

5. القيمة المضافة من عوائد حق الانتفاع بالأراض المكونة للخريطة الاستثمارية في منطقة (المنطقة الساحلية)الاقتصادية المصرية الحرة وبالسعر العادل.

6. الأجر المستحق والمربوط بساعات العمل من الفرص المتاحة سواء بالاستثمارات الأهلية أو الخاصة أو الحكومية في مشاريع (المنطقة الساحلية)الاقتصادية المصرية الحرة.

7. قيمة الأصول الاستثمارية المضافة (بالتنمية) والمتاح تملك المصريين لها و العوائد التأجيرية لها .

8. المردود الإجتماعى و الإقتصادى للسكن المجاني « المسدد « , و الخدمات الشاملة و المرافق المملوكة لهم .

9. عوائد تحريك الفرصة المتاحة للمصريين « ثروتهم العقارية « ب(المنطقة الساحلية)الاقتصادية المصرية الحرة عموما وفي (المدن الساحلية)المصرية الجديدة خصوصا والمتمثل فى ضخ قيمة الأراضي المجمدة فى الاقتصاد المصري و التى تتجاوز قيمتها الحالية فى (المدن الساحلية)المصرية الجديدة ما يقارب 100 تريليون جنيه ، علما بأن حملة الأسهم التعويضية للملاك و الحائزين و الراغبين فى التخارج من التنمية سيحصلون على القيمة السوقية لتعويضاتهم ببيعها فى البورصة لمصريين أخرين تنطبق عليهم شروط الانتفاع أو التملك .

خامسا: حقوق المواطن المصري في (المنطقة الساحلية) الاقتصادية المصرية الحرة

7 حقوق بسيطة تتمثل في :

1. السكن المجاني: بيت 3 غرف كامل التشطيب والفرش لا يقل عن 100 م2 مجانا لمواطني (المدن الساحلية)المصرية الجديدة وبأجر رمزي لباقي المصريين.

2. حق العمل: وظيفة تناسب قدراته بدخل لا يقل عن 1000 دولار شهري أو ما يوازيها بالجنيه المصري أولوية لمواطني (المدن الساحلية)المصرية الجديدة.

3. المعيشة: الغذاء بأسعاره الحقيقية من خلال بطاقة الرقم القومي وبطاقة التموين بدون وسيط ، بالإضافة إلى 5 أرغفة (مجانية) للفرد صباحا وما يزيد يجده بالأسعار الحرة. وكذلك في باقي السلة الغذائية لمواطني (المدن الساحلية) الجديدة

4. تعليم مجاني : بجميع المراحل و كذلك المصروفات والكتب.

5. علاج مجاني: تأمين اجتماعي وطبي شامل وأدويه وسرير عند الحاجه (مجانا).

6. مواصلات مجانية: شبكة مواصلات كهربائية (مجانية) عامة أتوبيسات وميني باص وسيارات أجرة ، وقطارات كهربائية مع توفير سيارات خاصة بدون جمارك أو ضرائب.

7. الاعباء المخفضة: فواتير مياه و كهرباء وغاز وقمامه مجانا لسكان المنطقة الساحلية وبتكلفة محدودة لباقي المصريين.

مخطط مشروع (المنطقة الساحلية) الاقتصادية المصرية الحرة

مكونات المشروع

1. إنشاء موانى بحرية ومطارات جديدة تشمل كل منها الاتي: -

- ميناء بحري شاملا الارصفة والتجهيزات حسب النشاط الاقتصادية الذي تقوم به المدينة والميناء التابع لها . وقد يشمل : محطة تداول تستطيع مناولة مليون حاوية لكل ميناء بالإضافة إلى محطة خدمات لوجيستيه وبحرية.
- مدن بحرية تتخصص كمدن سياحية.
- مدن بحرية تتخصص في مزارع سمكية . .
- إعادة تأهيل الموانئ (الازرق)ة الحالية لتكون موانى عالمية بغاطس (36-72قدم) حسب طبيعة نشاطها بالخطة الاستراتيجية .
- إنشاء موانى تخصصية جديدة تعمل في أنشطة بناء وتموين وصيانة وتفكيك السفن

2. إنشاء 150 مدينة بحرية سكنية مليونيه جديدة تشمل كل منها الاتي:

(المدن الساحلية)المصرية الجديدة تستطيع كل مدينة استيعاب 500 الف مواطن مصري من خلال الامتداد العمراني الافقي لتكوين كتلة سكانية قوامها 70 مليون مواطن في مساحة جغرافية بطول 3000 كم من حلايب للسلوم + 12 محافظة بينية وعمق 15كم.

3. إنشاء مطارات جديدة:

- زيادة عدد المطارات المدنية الساحلية من 15 مطار إلى 40 مطار ساحلي جديد تستخدم للشحن الجوي ونقل الركاب من / إلى (المدن الساحلية)المصرية

4. خط سكك حديدية مزدوج.

- خط السير لخطوط قطارات الركاب والشحن : 3 شبكات منفصلة ومتصلة بدون توقف هي:

1. حلايب - بورسعيد - السلوم

2. رفح ، طابا ، شرم الشيخ ، رأس سدر ، بور فؤاد ، بورسعيد- السلوم

تأهيل المدن والموانئ البحرية الحالية لتكون مركزية

يمكن اعتماد نموذج عمراني موحد للمدن الساحلية المركزية القائمة حاليا (40 مدينة بحرية) ب(المنطقة الساحلية)الاقتصادية المصرية الحرة لكل نوع من المدن حسب نشاطها (الاقتصادي): (محطة حاويات، ترسانة بناء سفن، أحواض صيانة سفن، تموين سفن) ذات غاطس 36-72 قدم يتم تأهيلها لتصبح مدن مليونيه تجذب السكان والمستثمرين.

(المدن الساحلية)المركزية يمكن أن يحتوي مينائها على:

1. ميناء بحري متوسط متكامل يدار الكترونيا ومصنف دوليا من جهات الاعتماد (البحري).
2. محطة حاويات بمعدل مناولة يصل إلى 10-20 مليون حاوية سنويا
3. شبكة سكك حديدية سريعة للركاب والبضائع تصلها بباقي الموانئ و(المدن الساحلية)الأخرى

المدينة (الازرق)ة المركزية تحتوي على:

4. مدينة سكنية تستوعب 1 مليون نسمة أو أكثر موزعين على الاتي:

5. حي المال والاعمال = 5٪-10٪ من مساحة المدينة
6. أحياء استثمارية فاخرة = 10٪ من مساحة المدينة
7. أحياء سكنية متوسطة = 25٪ من مساحة المدينة
8. أحياء سكنية شعبية = 50٪ من مساحة المدينة
9. جامعة (مدينة علمية) = 5٪ من مساحة المدينة
10. 4 مجمعات مدارس متنوعة = 4٪ من مساحة المدينة
11. مدينة طبية = 5٪ من مساحة المدينة
12. مطار ساحلي قريب من الميناء = 5٪ من مساحة المدينة
13. محطة قطارات ركاب = 1٪ من مساحة المدينة
14. شبكة مواصلات كهربائية (مترو)

تصميم وإنشاء (المدن الساحلية) الجديدة (الصغيرة)

يمكن اعتماد نموذج عمراني موحد للمدن (الساحلية الجديدة (132 مدينة مقترحة) ب(المنطقة الساحلية) الاقتصادية المصرية الحرة لكل نوع من المدن حسب نشاطها (الاقتصادي) (سياحة بحرية، صيد أسماك ، مصانع بحرية غذائية، مصانع كيماويات بحرية، مزارع أسماك وقشريات، مزارع طحالب وأعشاب بحرية). ذات غاطس أقل من 36 قدم.. يتم تأهيلها لتكون مدن (نصف مليونيه) تجذب السكان والعمال ورجال الاعمال.

المدن البرية الجديدة (الصغيرة) يمكن أن يحتوي مينائها على:

- ميناء بحري صغير يستوعب نوع النشاط المتخصص للمدينة معتمد من جهات الاعتماد (الازرق).
- شبكة سكك حديدية تصلها بباقي الموانئ و(المدن الساحلية) الأخرى

المدينة (الازرق)ة الجديدة (الصغيرة) تحتوي على:

1. مدينة سكنية تستوعب 100- 500 ألف نسمة كحد أقصى موزعين على الاتي:
2. حي سياحي لرجال المال والاعمال = 5٪-10٪ من مساحة المدينة

3. أحياء سكنية متوسطة = 25٪ من مساحة المدينة
4. أحياء سكنية شعبية = 50٪ من مساحة المدينة
5. مجمع مدارس مركزي = 4٪ من مساحة المدينة (تعليم أساسي)
6. مستشفى مركزي = 5٪ من مساحة المدينة
7. محطة قطارات بضاعة = 1٪ من مساحة المدينة
8. شبكة طرق

تصميم وإنشاء القرى (الازرق)ة (النموذجية)

يمكن اعتماد نموذج عمراني موحد للقرى (الساحلية) النموذجية (1500 قرية ساحلية مقترحة) ب(المنطقة الساحلية) الاقتصادية المصرية الحرة لكل نوع من المدن التابعة لها القرى حسب نشاطها (الاقتصادي) (صيد أسماك ، مزارع أسماك وقشريات، مزارع طحالب وأعشاب بحرية). بالإضافة للتخصصات المهنية التقليدية مثل الحدادة والنجارة وإصلاح السيارات وإصلاح القوارب الصغيرة والزراعة التقليدية في الظهير الصحراوي للمدن (الساحلية) ... الخ.

القرى (الساحلية) (النموذجية) يمكن أن تحتوي على:

9. موزعين على الاتي:
10. سوق تجاري ومجمع خدمات يستوعب نوع النشاط المتخصص للقرية = 5٪-10٪ من المساحة
11. منازل ريفية من دور واحد فقط تستوعب ألف نسمة كحد أقصى = 25٪ من مساحة االقرية
12. حديقة عامة = 20٪ من مساحة المدينة
13. مدرسة تعليم أساسي = 4٪ من المساحة بها ملاعب خضراء

14. وحدة صحية = 1٪ من مساحة

15. موقف باصات وسيارات تصلها بباقي الموانئ و(المدن الساحلية)الأخرى

16. طريق رئيسي مرصوف من بداية القرية لنهايتها

نماذج تصميمات موانئ للاسترشاد بها

شبكة سكك حديد سيناء

خط السير لخطوط قطارات الشحن لعدد 3 خطوط سكك حديدية:

1. خط لقطارات الشحن
2. خط سريع بدون توقف
3. خط عادي يتوقف بكل المدن

- يبلغ طول خط الشحن المزدوج الواحد حوالي 1250 كم طولي.
- تبدأ كل الخطوط من ميناء رفح مرورا بالعريش وبئر العبد والقنطرة وصولا إلى رأس سدر وشرم الشيخ وطابا وانتهاءا برفح.
- هذه الخطوط مباشرة ولا تتوقف في أي محطة بالطريق وهي تختلف عن خطوط النقل بالسكك الحديدية الداخلية من المنطقة الصناعية لكل مدينة جديدة والميناء .
- خط السير لخط قطار الركاب العادي : ((مدينة العريش- مدينة الشيخ زويد – مدينة رفح الجديدة – العوجة – القيصومة - جبل الحلال– بئر العبد – رمانه – القنطرة شرق– الاسماعيلية شرق– السويس شرق، عيون موسى ، رأس سدر ، شرم الشيخ ، دهب ، نويبع ، طابا على خليج العقبة والعودة إلى رفح)).

- و يمكن إكمال الخط إلى الاسماعيلية ومنها إلى الشرقية و الدقهلية ومحافظات الدلتا أو مرورا بالقاهرة ومحافظات الوجهة القبلي ليربط (المدن الساحلية)المصرية الجديدة بوادي النيل و تنتهي عزلة سيناء إلى الابد و تعود إلى حضن الوطن (مصر) و المصريين.

قائمة ب(المدن الساحلية)الجديدة بسيناء

المقترح إنشائها في سواحل سيناء وتكون بها محطات للقطار المقترح.:

مدن وموانى سيناء الحالية	مدن وموانى سيناء الجديدة والمقترحة
1. مدينة وميناء رفح	15. مدينة النبي آدم
2. مدينة وميناء الشيخ زويد	16. مدينة امنا حواء
3. مدينة وميناء العريش	17. مدينة النبي نوح
4. مدينة وميناء بئر العبد	18. مدينة النبي أدريس
5. مدينة وميناء بورفؤاد	19. مدينة النبي إبراهيم
6. مدينة وميناء رأس سدر	20. مدينة النبي اسماعيل
7. مدينة وميناء رأس مطارمة	21. مدينة النبي يوسف
8. مدينة وميناء أبو زنيمه	22. مدينة النبي يعقوب
9. مدينة وميناء أبو رديس	23. مدينة النبي هارون
10. مدينة وميناء الطور	24. مدينة النبي إلياس
11. مدينة وميناء شرم الشيخ	25. مدينة النبي لوط
12. مدينة وميناء دهب	26. مدينة النبي زكريا
13. مدينة وميناء نويبع	27. مدينة النبي يحي
14. مدينة وميناء طابا	28. مدينة النبي داوود
	29. مدينة النبي سليمان
	30. مدينة النبي هود
	31. مدينة النبي شعيب
	32. مدينة النبي صالح
	33. مدينة النبي يونس
	34. مدينة النبي موسى
	35. مدينة النبي عيسى
	36. مدينة النبي محمد

التطور المستقبلي لشبكات السكك الحديدة الجديدة

2. يمكن استكمال الخط من بالوظة إلى بورفؤاد ثم من خلال الانفاق اللي بورسعيد ومنها إلى الطريق الدولي الساحلي وصولا إلى دمياط ورشيد والاسكندرية ومطروح ومنها إلى السلوم وعبور الار اضي الليبية وصولا لدول المغرب العربي لزيادة التبادل العربي/ العربي من خلال الاراضي المصرية.

3. يمكن أن يكون خط السكك الحديدية (الشحن أو الركاب) عابرا للحدود من خلال أنفاق تصل شرم الشيخ بالأراضي السعودية وصولا إلى مكة وجدة والأردنية وصولا لعمان عبر جزيرة تيران بخليج العقبة. وفي هذه الحالة يمكن أن يكون للمملكة العربية السعودية والاردن 5 موانئ على البحر الابيض المتوسط يمكنها أن تصدر أو تستورد من خلالها البضائع والسلع بسرعة وتكلفة أقل و أكثر أمنا من وسائل النقل الاخرى و تزيد حجم التجارة العربية إذا تم مد هذا الخط للكويت و الامارات وباقي دول الخليج العربي.

4. يمكن أن يكون خط السكك الحديدية (الشحن أو الركاب) عابرا للحدود تصل رفح المصرية برفح الفلسطينية وغزة وحيفا وباقي الموانئ (الساحلية) الفلسطينية ومنها إلى الأراضي اللبنانية بميناء صور وصيدا وبيروت وطرابلس اللبنانية وميناء اللاذقية السورية ومنه إلى ميناء الاسكندرونة بالأراضي التركية.

تنفيذ المشروع

عناصر التنفيذ:

1. الهيكل التشريعي

a. إنشاء ((الهيئة المصرية لإعادة التوطين)) مهمتها تشريعية

b. إنشاء ((وزارة الاقتصاد (الازرق) المصرية)) مهمتها تنفيذية

c. إنشاء ((هيئة (المدن الساحلية) المصرية)) مهمتها تخطيطية

2. هيكل التكاليف والايرادات

a. التكلفة التقديرية: 2 تريليون جنية (سعر دولار 20ج) = 100 مليار دولار

b. الايرادات التقديرية: 5 تريليون جنية (سعر دولار 20ج) = 250 مليار دولار

3. خطة الاستثمار ومصادر التمويل

a. تمويل حكومي = الأرض + البنية التحتية

b. تمويل شعبي = شراء أراضي

c. تمويل دولي:

i. حق امتياز موانى وسفن بحرية (BOT)

ii. حق امتياز خطوط سكك حديدية وقطارات (BOT)

iii. حق امتياز طرق سريعة وشاحنات (BOT)

4. الخطة الزمنية: 5 سنوات

a. بناء أو شراء أسطول سفن نقل بحري (6 شهور)

i. عدد 45 سفينة غاطس من: 36 إلى: 72 قدم

ii. عدد 195 سفينة ذات غاطس تحت 36 قدم

b. إنشاء شبكة سكك حديد وطرق ساحلية (36 شهر) وربطها بالشبكة الحالية

i. حلايب – السويس (ساحلي)

ii. بورسعيد - الإسكندرية (ساحلي)

iii. شبكة حديد سيناء

- رفح- طابا – شرم الشيخ – السويس – الإسماعيلية - بورسعيد- بئر العبد- العريش- الشيخ زويد – رفح

c. إعادة تطوير غاطس موانئ 45 مدينة بحرية

لتصبح من: 36 إلى: 72 قدم (60 شهر)

i. عدد 15 مدينة على ساحل البحر الأحمر

ii. عدد 8 مدينة على ساحل خليج السويس

iii. عدد 20 مدينة على ساحل البحر المتوسط

5. التصور العام والتصميم

a. تصميم موحد لعدد 132 مدينة بحرية جديدة وموانئها (الساحلية)

b. تصميم موحد لعدد 45 ميناء بحري

c. تصميم موحد لعدد 170 محطة قطار متعددة الارصفة

6. الامكانات البشرية

a. تأهيل الشباب للعمل (البحري)

i. دبلوم مهني (سنة) لخريجي الجامعات للعمل بالسفن وبالموانئ (الساحلية)

ii. دبلوم عالي (سنتين) لخريجي المعاهد المتوسطة والحاصلين على الثانوية العامة والثانوية الفنية للعمل بالسفن وبالموانئ (الساحلية)

iii. دورات تدريبية للعمال (الاعدادي وما دونها) للعمل بالسفن وبالموانئ (الساحلية)

b. إضافة مناهج مصرية للتعليم (البحري)

i. مرحلة التعليم الأساسي (ابتدائي – إعداد – ثانوي)

ii. مرحلة الدبلومات الفنية

iii. المرحلة الجامعية

iv. تشجيع الأبحاث والدرجات العلمية (ماجستير/ دكتوراة) في العمل (الازرق) (هندسة – علوم – طب- تجارة ... الخ)

7. التجهيزات والمعدات

a. معدات ميكانيكية للحفر الناشف والبناء والتكريك (الحفر البحري))

b. معدات حديثة لمدة السكك الحديدية آليا

c. سفن تجارية متنوعة الغواطس والاحجام

d. قطارات وسيارات ركاب ونقل وشحن بضاعة ومواد

تكلفة المشروع

تكلفة بيان الاعمال	متوسط التكلفة (بالجنيه المصري)	الاجمالي (بالجنيه المصري)	شامل	عدد الوحدات	عدد الوحدات	متوسط التكلفة (بالجنيه المصري)	الاجمالي (بالجنيه المصري)	شامل	عدد الوحدات
تكلفة الاستوديو (عمارة)	100	30,000	نعم	300					
تكلفة تجهيز أستوديو التسجيل	10	30,000	نعم	3,000		3,000	1	3,000	1
تكلفة الشاشات الخلفية (البوابات والحوائط)	100	15,000	نعم	150		10 متر طول	1 متر عرض	10	1
تكلفة معدات تصوير	50	7,500	نعم	150		1	1	1	1
تكلفة إعداد (50) معدة إضاءة وصوت	100	15,000	نعم	150		1	1	1	1
تكلفة شبكة الطرق والمواصلات	3	6,000	نعم	2,000		3,000	1	3,000	1
تكلفة معالجات جديدة	2,000	60,000	نعم	30		1	1	1	1
تكلفة مقابل (أجور الممثلين الرئيسيين والمساعدين والكومبارس المعدات والمعدل الفاصل (35 (7)	10,000	400,000	نعم	40	35 - 72	5	5	5	1
تكلفة المعدة الإستوديو الخاص المعدات وبرامج	5,000	750,000	نعم	150	تحت 35 عام	2	2	2	1
تكلفة الهيئة الفنية والإدارية	100	150,000	نعم	1,500	0	0	0	0	0
		1,168,500							

1. المطلوب من المستثمرين تمويل 800 متر مسحة = 56 مليار دولار تقريبا
2. المطلوب طرحة للاستثمار الدولي = 561 متر مسحة = 35 مليار دولار تقريبا

بيان عوائد المشروع

عوائد الإستثمار في المدن الساحلية)	طول (م)	عرض (م)	التكلفة (جنيه)	عدد	الفترة (سنوات)	الإجمالي (بالمليون جنيه)	نسبة العائد
عوائد تحسين الإنطباع (البصري)			20,000,000	500	1	6,000	20%
عوائد تشغيل شبكة المدن الجديدة			10,000,000	150	1	1,500.	5%
عوائد تشغيل شبكة الطرق والمواصلات			5,000,000	150	1	750.	5%
عوائد تشغيل مطارات جديدة			200,000,000	40	1	4,000.	53%
عوائد بيع الأراضي بالمدن الساحلية (البنجة الجديدة)	15,000	5,000,000	10	150	1	2,250,000	225%
عوائد تشغيل الأندية الصحية			200,000,000	150	1	45,000	5%
عوائد تشغيل الإنتاج الحيواني			500,000,000	150	1	75,000.	8%
عوائد مشغلات تشغيل (المدن الساحلية) الزراعية ومنتجاتها			2,000,000,000	40	1	80,000.	20%
عوائد مشغلات تشغيل المدن الجديدة ومنتجاتها			500,000,000	150	1	75,000.	15%
عوائد القرى السياحية			10,000,000	1,500	1	15,000.	30%
						67,800,250	

العائد على الاستثمار 67 تريليون جنيه مقرضا بالقرض سنويا حتى 30 عام مستورد الاجر الحقيقي لسعر الأرصدة =
2,250,000,000,000 جنيه 2 تريليون جنيه مصريا تقريبا

معظم العائد يأتي من تسهيل الأراضي الساحلية وقيمة 10,071,428,571 تعادل جاهزة للاستثمار العقاري والسياحي و(الإسكاني) والمشاريع الصناعي والزراعي

التمويل: تفاصيل الملاءة الاقتصادية المتاحة لتمويل المشروع

مصادر التمويل المقترحة:

تسهيلات ائتمانية / استثمارية

مبلغ 1,5 تريليون جنية من خلال ائتمانيات كونسورتيوم من البنوك المصرية لضخ 90 مليار دولار على الاقل في أول عام للمشروع من خلال :

- بنك الإسكان والتعمير – شركة الأهلى– بنك التنمية الصناعية – البنك العقارى - بنك مصر . (برنامج إستثمارى لإنشاء حزام (المدن الساحلية)المصرية والبنية الاساسية لإنشاء موانئ و ومدن مليونيه وشبكة سكك حديدية) .

1. مبلغ 500 مليار جنيه من ((المصريين بالخارج والمستثمرين المصريين و رجال الأعمال)) : بتمويل ذاتى غير محدد فى حدود قيمة المشاركة بمنشأت الإحلال داخل الكردون و مقاولات الباطن بقطاع الأعمال العام خارج الكردون ومن الصناديق الخاصة، النقابات ، إتحادات ملاك المنطقة الاقتصادية الحرة (شركة مساهمة مصرية عالمية) بعد التسجيل و التقنين كممول ذاتى بالحصص أو نقدى والتى تقدر حصتهم بما يقرب من 500 مليار ج يستهدف منها ضخ 250 مليار جنيه أول عام

2. أي أن الاجمالي 3 تريليون جنيه والمستهدف منها مبلغ 1,5 تريليون جنية فقط في المرحلة الاولي / السنة الاولى الاحتياجات النقدية للتنمية المستدامة: محور حلايب/ السلوم + محور سيناء : مبلغ 1,5 تريليون جنية .

التدفقات المالية للمشروع:

محور حلايب / السلوم 5 مراحل × 250 مليار ج عبارة عن:

250 مليار جنيه من المقدم الاستثماري المدفوع.

250 مليار ج سيولة بنكية × 5 = 1250 مليار ج

250 مليار أراضي × 5 = 750مليار ج.

- مبلغ 67 تريليون جنيه من عوائد أراضي التنميه المستهدفه : من عائد (حق الإنتفاع) بالأراضي في المدن الجديدة وفي الموانى الجديدة و في المناطق الصناعية والخدمية و السياحية الجديدة ، ومن حصة التنميه من مقدمات تخصيص أراضى الإستثمار بمحور حزام (المدن الساحلية)المصرية (حلايب/ السلوم) على النحو التالي: يتم بيع الأراضي (تسييلها) على 30 عام بقيمة سنوية = 2,5 تريليون جنيه سنويا ويستهدف منها جميعا 1,5 تريليون جنية في العام الاول من المشروع.

عائد الأراضي لمشروع الاقتصاد (الازرق) المصري

عائد الأراضي المستهدف بمخطط الاقتصاد (الازرق) المصري:
3000 كم

مبلغ = 67,802,250,000,000 = 67 تريليون جنيه على 30 عام.
توزع على النحو التالي

%	النشاط	المساحة بالمتر	المساحة بالفدان	قيمة ايراد الأراضي للمشروع (بالجنيه)
		6,780,225,000,000	1,614,339,286	67,802,250,000,000
10%	تنمية سياحية	678,022,500,000	161,433,929	6,780,225,000,000
30%	تنمية خدمات لوجستية وصناعية	2,034,067,500,000	484,301,786	20,340,675,000,000
15%	تنمية زراعة بحرية وتكثيفية	1,017,033,750,000	242,150,893	10,170,337,500,000
45%	تنمية عمرانية	3,051,101,250,000	726,452,679	30,511,012,500,000

التنمية السياحية:

- المساحة بالمتر = 678,022,500,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 161,433,929 فدان
- القيمة الاستثمارية= 6 تريليون و780 مليار جنيه

التنمية الصناعية والخدمات اللوجستية:

- المساحة بالمتر = 2,034,067,500,0000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 484,301,786 فدان

- القيمة الاستثمارية= 20 تريليون و325 مليار جنيه

التنمية الزراعية:

- المساحة بالمتر = 1,017,033,750,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 242,150,893 فدان
- القيمة الاستثمارية= 10 تريليون و170 مليار جنيه

التنمية العمرانية:

- المساحة بالمتر = 3,051,101,250,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 726,452,679 فدان
- القيمة الاستثمارية= 30 تريليون و511 مليار جنيه

إعادة التوطين وتوزيع السكان

توزيع السكان: إعادة توطين 75 مليون نسمه

عائد الأراضي لمحور حلايب -السلوم

عائد الأراضي المستهدف بمحور حلايب السلوم: 2000 كم

مبلغ = 45,000,000,000,000 = 45 تريليون جنيه على 30 عام.
توزع على النحو التالي

%	النشاط	قيمة ايراد الأراضي للمشروع (بالجنيه)	المساحة بالمتر	المساحة بالفدان
45%	تنمية عمرانية	22,651,125,000,000	2,265,112,500,000	539,312,500
15%	تنمية زراعة بحرية وتكثيفية	6,795,337,500,000	679,533,750,000	161,793,750
30%	تنمية خدمات لوجستية وصناعية	11,325,562,500,000	1,132,556,250,000	269,656,250
10%	تنمية سياحية	4,530,225,000,000	453,022,500,000	107,862,500
		45,302,250,000,000	4,530,225,000,000	1,078,625,000

التنمية السياحية:

- المساحة بالمتر = 453,022,500,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 107,862,500 فدان
- القيمة الاستثمارية= 4 تريليون و530 مليار جنيه

التنمية الصناعية والخدمات اللوجستية:

- المساحة بالمتر = 1,132,556,250,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 269,656,250 فدان
- القيمة الاستثمارية= 11 تريليون و325 مليار جنيه

التنمية الزراعية:

- المساحة بالمتر = 679,533,750,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 161,793,750 فدان
- القيمة الاستثمارية= 6 تريليون و795 مليار جنيه

التنمية العمرانية:

- المساحة بالمتر = 2,265,112,500,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 539,312,500 فدان
- القيمة الاستثمارية= 22 تريليون و651 مليار جنيه

إعادة التوطين وتوزيع السكان

توزيع السكان على محور حلايب / السلوم: توطين 75 مليون نسمه
* 60٪ = 45 مليون مواطن

- إعادة توطين: 45 مليون نسمة

عائد الأراضي لمحور سيناء

عائد الأراضي المستهدف بمحور سيناء: 1200 كم

مبلغ = 27,302,250,000,000= 27 تريليون جنيه على 30 عام.
توزع على النحو التالي

%	النشاط	المساحة بالمتر	المساحة بالفدان	قيمة إيراد الأراضي للمشروع (بالجنيه)
		2,730,225,000,000	650,053,571	27,302,250,000,000
10%	تنمية سياحية	273,022,500,000	65,005,357	2,730,225,000,000
30%	تنمية خدمات لوجستية وصناعية	819,067,500,000	195,016,071	8,190,675,000,000
15%	تنمية زراعة بحرية وتكثيفية	409,533,750,000	97,508,036	4,095,337,500,000
45%	تنمية عمرانية	1,228,601,250,000	292,524,107	12,286,012,500,000

التنمية السياحية:

- المساحة بالمتر = 273,022,500,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 65,005,357 فدان
- القيمة الاستثمارية= 2،7 تريليون و225 مليار جنيه

التنمية الصناعية والخدمات اللوجستية:

- المساحة بالمتر = 819,067,500,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 195,016,071 فدان
- القيمة الاستثمارية= 8 تريليون و190 مليار جنيه

التنمية الزراعية :

- المساحة بالمتر = 409,533,750,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 97,508,036 فدان
- القيمة الاستثمارية= 4 تريليون و95 مليار جنيه

التنمية العمرانية:

- المساحة بالمتر = 1,228,601,250,000 متر مربع
- المساحة بالفدان = 292,524,107 فدان
- القيمة الاستثمارية= 12 تريليون و286 مليار جنيه

إعادة التوطين وتوزيع السكان

توزيع السكان على محور حلايب / السلوم: توطين 75 مليون نسمه
* 60٪ = 45 مليون مواطن

إعادة توطين: 30 مليون نسمة

خاتمة

بكل التواضع والحب يفخر فريق العمل بتقديم هذه الدراسة إلى الشعب المصري العظيم وكل المحبين لمصر وشعبها لعل هذه الدراسة تنفع مصر والمصريين والاجيال القادمة إن شاء الله

عن فريق العمل،

د. محمود وهبة

تمت بحمدالله

ملحق (1)

قائمة مطارات مصر

موقع المطار	#	إيكاو	إياتا	نوع المطار	إسم المطار
القاهرة	.1	HECA	CAI	دولي	مطار القاهرة الدولي
الجيزة	.2	HECW	SPX	دولي	مطار سفنكس الدولي
الإسكندرية	.3	HEAX	ALY	دولي	مطار الإسكندرية الدولي
الإسكندرية / برج العرب	.4	HEBA	HBE	دولي	مطار برج العرب الدولي
مرسي مطروح	.5	HEMM	MUH	دولي	مطار مرسى مطروح الدولي
شرم الشيخ	.6	HESH	SSH	دولي	مطار شرم الشيخ الدولي
طابا	.7	HETB	TCP	دولي	مطار طابا الدولي
الغردقة	.8	HEGN	HRG	دولي	مطار الغردقة الدولي
أسيوط	.9	HEAT	ATZ	دولي	مطار أسيوط الدولي
الأقصر	.10	HELX	LXR	دولي	مطار الأقصر الدولي
أسوان	.11	HESN	ASW	دولي	مطار أسوان الدولي
العريش	.12	HEAR	AAC	دولي داخلي	مطار العريش الدولي
سانت كاترين	.13	HESC	SKV	دولي داخلي	مطار سانت كاترين الدولي
شرق العوينات	.14	HEOW	GSQ	دولي داخلي	مطار شرق العوينات
أبو سمبل	.15	HEBL	ABS	دولي داخلي	مطار أبو سمبل
سوهاج	.16		HMB	دولي داخلي	مطار سوهاج الدولي
بورسعيد	.17			داخلي	مطار بورسعيد
الطور	.18			داخلي	مطار الطور
واحة الداخلة	.19			داخلي	مطار واحة الداخلة
الخارجة	.20			داخلي	مطار الخارجة
الجورة	.21			داخلي	مطار الجورة
الجيزة	.22			داخلي	مطار إمبابة
الوادي الجديد	.23			داخلي	مطار الوادي الجديد
رأس النقب	.24			داخلي	مطار رأس النقب

موقع المطار	#	إيكاو	إياتا	نوع المطار	إسم المطار
رأس غريب	.25			داخلي	مطار رأس غريب
رأس شكر	.26			داخلي	مطار رأس شكر
أبو رديس	.27			داخلي	مطار أبو رديس
المليز	.28			داخلي	مطار المليز / البردويل
العاصمة الادارية	.29			داخلي	مطار العاصمة الادارية
السادس من أكتوبر	.30	HEOC		تدريب	مطار 6 أكتوبر
مرسى علم	.31	HEMA	RMF	BOT	مطار مرسى مطروح الدولي
مرسى مطروح	.32			BOT	مطار العلمين

مجموع المطارات المصرية = 32 مطار

مجموع المطارات (الازرق)ة = 15 مطار

ملخص

الجلستين الأولى والثانية

تاريخ الجلستين: 14 / 15 أغسطس 2022

رئيس الجلسة: د. محمود وهبة الخبير الاقتصادي ورئيس مجموعة تكنوقراط مصر

المتحدث الرئيس: د. محمود وهبة الخبير الاقتصادي

ملخص الجلسة:

أشار الدكتور محمود وهبة رئيس مجموعة تكنوقراط مصر أن أزمات مصر الاقتصادية أصلها نهب الاقتصاديات السرية للجيش والصندوق السيادي، واعتبر أن أزمات مصر الاقتصادية ستختفي لو تنازل الجيش والصندوق السيادي الآن عن إيراداتهم غير المشروعة وأضافوها إلى ميزانية الشعب العامة.

وقال عن مجتمع القطارة المقترح؛ إنه مجتمع مكتمل الجوانب مخطط له الانتهاء في خلال 5 سنوات. والعائد المتوقع بعدها يصل إلى 300 مليار دولار. وسيصل العائد من هذا المشروع في العام الواحد إلى نفس العائد للدخل القومي المصري كله في عامين شامل دخل قناة السويس.

وأجمع المتحدثون خلال الجلستين الأولى والثانية أن تنازل الجيش والصندوق السيادي عن إيراداتهم للميزانية العامة سيعيد الحق لأصحابه بدلا من ميزانية خاوية تعاني السرقة.

وأكد المتحدثون أن النظام سيفلس لأنه لن يتنازل عن الأموال التي نهبها لينقذ نفسه ولأنه سيحمل الشعب مآسي الإفلاس ويفلت بما نهبه.

الحوار الشعبي

المنافيستو

وحده الميزانية» كلمتان مضمونهما خروج الاقتصاديات السريه‘‘ وهي الجيش والصناديق السياديه والصناديق الخاصه من الاقتصاد وتحويل ايراداتهم بالكامل الي الميزانيه العامه وهذا يحل اهم الازمات الحاليه وهذا ايضا يعد او يتضمن خروج العسكر من حكم البلاد

تم عقد حوار شعبي تحت اسم « مؤتمر الانقاذ الاقتصاد المصري وهدف المؤتمر الي تقديم مقترحات لتصبح مصر دوله عظمي ولنقل مصر الي مصاف مجموعه الدول العشرين العظمي في سنوات معدوده

لكي يتحقق ذلك تم تقديم مقترحات علي اجال مختلفه بعد تحقيق وحده الميزانيه وقسمت المقترحات زمنيا

المرحله الاولي : بدايه من اليوم الاول الي 100 يوم .وهو عرف ديمقراطي بتقييم المسئولين بعد مرور 100 يوم بناء علي برامجهم الانتخابيه

المرحله الثانيه : الاجل القصير وهو عاده اقل من عام

المرحله الثالثه: الاجل المتوسط وهو مابين العام الاول و5 اعوام

المرحله الرابعه: الاجل الطويل وما ما يزيد عن 5 أعوام

والفهرس المرفق يشمل التوقيت والاقتراحات

: توصيف الاقتصاد المصري

:الجزء الاول

الاختلالات المزمنه الاقتصاد المصري يعاني من عده اختلالات مزمنه اي انها ليست من خلق النظام الحالي الا انه اهملها كما اهملتها النظم السابقه وهذه لابد وان تكون اولويه اي نظام جديد جاد ومخلص في انقاذ الاقتصاد المصري

1- عدم الاكتفاء الذاتي من الطعام والمواد الخام ومستلزمات الانتاج والسلع الوسيطه

الي مستوي عجز يصل الي 65% والنتيجه ان مصر تاكل من الاستيراد ومصانعها ومزارعها لا تعمل بدون استيراد وهذا

العجز ادي الي تبعيه مصر لتقلبات الاقتصاد العالمي والاحداث السياسيه وسوق المال

والحل هو

هيكله جذريه للاقتصاد لينتج هذه السلع لتخرج مصر من التبعيه ومن المشاريع المقترحه «الاقتصاد الازرق» والاقتصاد "وشبكه الجيل الخامس للانترنت» «ومجتمعات القطاره ؤواحات البردويل"

2- العجز في العمله الصعبه

فلا يوجد لدي مصر مصادر لانتاج العمله الصعبه وبدونها لا بديل الا الاقتراض وخاصه في غياب الاكتفاء الذاتي ونتيجه لهذا العجز لم تتمكن مصر ابدا من سداد ديونها منذ الستينات سواء الاعفاء عن بعض الديون في عهد مبارك ولكن الاعفاء من الديون ليس سدادا لها ويعني هذا انه اذا لم تتولد عمله صعبه من موارد الاقتصاد كافيه فلن تستطيع سداد ديونها الحاليه او المستقبليه وبالطبع لا يجوز لها ان تقترض

والحل

مشاريع " الاقتصاد التكنولوجي » «وشبكه الانترنت البحريه المصريه الدوليه"

3- عجز الميزان التجاري

لان قيمه الواردات ثلاثه او اربعه اضعاف الصادرات وترشيد الوردات لا يحل العجز ولو ان الاغراق من الواردات المنظم ادي لقتل الصناعات المحليه بل يازم ايضا زياده الصادرات

والحل .

تحريم الاغراق من الواردات» ومنع احتكار استيراد السلع»»» وخاصه من ما يسمي الجهات السياديه وكذلك «تعظيم القيمه المضافه" للطاقات الانتاجيه الحاليه وتقليل تصدير المواد الخام بل تصنيعها ثم تصديرها مثل المواد المحجريه والمعادن والغاز والبترول والمحاصيل الزراعيه كالقطن. والانتباه للتصدير المباشر لأفريقيا بدل المنافسة في اسواق مشبعة .
وان تدخل مصر «سلسله الانتاج العالمي» «وسلسله التخزين والتوزيع والتغليف العالمي «وتدخل ايضا في «التصدير اون لاين بالإنترنت». او «التصدير عن بعد» وتستخدم تكنولوجيا "الذكاء الاصطناعي» «والطباعة الثلاثية» فهذه تكنولوجيا تخفض التكلفة والوقت والاهم ان المنتجات ت تصنع «بمواصفات عالميه» وهو ما ينقص الصناعة المصرية.
الخلاصة الصناعة للتصدير

3- التكدس السكاني او الكثافه السكانيه

وهو عباره عن عدد الافراد في الكيلومتر المربع وليس عدد السكان نظريا الكثافه السكانيه لمصر هي عدد السكان ولنقل 100 مليون تقسم علي مليون كم = تساوي تقريبا 100 فرد / كم ولكن الكثافه في وادي الدلتا ومعظم مدنه تصل الي 50 الف/ كم وذلك لان المصريون يعيشون علي 6٪ من اراضيهم فرد/ كم بينما هي 40 شخص/ كم علي السواحل البحرية والتكدس يؤدي الي التنافس علي الموارد وما يتبعها من اختلالات اجتماعيه وحضارية وتزداد قسوته بزياده التكدس

والحل في

مشروعات الاقتصاد الازرق" "واستخدام المسطحات» المائية للتوطين والتوظف « فمصر دوله بحريه وليست دوله صحراوي.

4- مركزيه النظم السياسيه والاداريه والتحكم السلطوي

ولقد افرز هذا التكدس مركزيه النظم السياسيه والاداريه والتحكم السلطوي في اداره الدوله واتخاذ القرارات تصل احيانا الي الدكتاتوريه كما هو الحال الان وسيزداد التكدس بزياده السكان المتوقع ان تكون 157 نسمه عام 2030 و اكثر من 200 مليون نسمه بنهايه القرن ويعود التكدس الي استخدام تكنولوجيا عقيمه وقديمه لتوفير المنافع فكافه المنافع تعتمد علي الكهرباء والطاقه وهي تولد الي الان مركزيا ولذلك يمتد التطور العمراني حول المنافع ويزداد توغلا للصحراء وتصبح مصر دوله صحراويه علي الاقل في الاذهان والعمران

والحل في

بينما الكهرباء الان تولد لا مركزيا بالاعتماد علي الطاقه المجدده مثل الشمس والرياح وموجات المياه بالبحار فاصبحت الكهرباء متنقله تاتي للمستخدم وليس العكس وتاتي في احجام كالطلب صغيره او متوسطه او كبيره ومع لا مركزيه الكهرباء اصبحت كل المنافع العامه والماء والمجاري والانترت لا مركزيه بما يسمح بالانتشار والخروج من البر الي البحر ومن الصحراء الي الهواء الطلق بالسواحل والشواطئ لان مصر بلد

بحريه فطولها بحر وعرضها بحر ولديها 11 بحيره بمسطحات مائيه ضخمه

ولان توليدالكهرباء الان وتليها كل المنافع اصبحت لا مركزيه ومتحركه فهذا يفتح الطريق واسعا لاستخدام البحار والبحيرات للاسكان والتوظف

الجزء الثاني

الاختلالات في اقتصاد مصر الحالي

الاقتصاد علم الاختيارات الامثل لاستخدام موارد محدده او نادره ولذا يدرس تاريخيا

- اولا زياده ثروه الامم او ما يسمي بالانتاج
- وثانيا توزيع هذه الثروه بين افراد الشعب او ما يسمي بالتوزيع واضيف مؤخرا ضلع
- ، ثالث وهو التنميه البشريه

ولكن مهما تم تجريد الاقتصاد بمعادلات وارقام كميه الا ان كل قرار اقتصادي له مستفيد وله محروم والانسب ان تصاغ القضايا الاقتصاديه لتحدد وتكشف عن من المستفيد ومن المحروم ، النظام الحالي شاذ فمن سمع بمستفيد سري في دوله طبيعيه الان او بالماضي الا لو كانت انشطه اقتصاديه غير شرعيه ، وما نراه بمصر انشطه اقتصاديه شرعيه ولكن نجح النظام في اخفاء المستفيد تحت قناع سريه كامله ومفتعله ، الشعب نفسه لا يعرف انه ينهب فالسريه المطلقه مفسده مطلقه ، والاجهزه الاعلاميه تقوم بدور التغطيه وتشتيت الانتباه احيانا بكذب وخداع واضح ومن منظور المستفيد فان الاقتصاد المصري تحول ليخدم مستفيد سري وغير معروف حتي للاقتصاديين

وحرم الشعب من خيرات بلاده رغم عظمتها وتحولت المعادله الي علاقه صفريه مع الشعب 0-1 اي كاسب وخاسر ليست كاسب وكاسب او خاسر وخاسر وادي هذا الي ظاهره تقترب من الاحتلال السري الاقتصادي نجمت عنه اختلالات لا حصر لها ولا علاج بدون تغيير هذه العلاقه يمكن اعطاء قائمه بعشرات الاختلالات ولكنها جميعا اعراض لاختلال الهيكل الاقتصادي ولن تحل الا باصلاح هذا الهيكل

وامثلتها عجز الميزانيه والتضخم ونقص السيوله والقروض وسعر الفائده وتعويم الجنيه ومستوي المعيشه والذي اصبح مستحيلا والفقر والمرض والتطرف في توزيع الدخل من ثراء فاحش لفقر مدقع والفساد والكذب والخداع الاعلامي نقص السلع وتعقيد الاستيراد للغذاء ومستلزمات الانتاج والجباية وغياب حقوق الحياه وحقوق الانسان والدكتاتوريه ً ويشغل النظام والاعلام الشعب بهذه الاختلافات حتي لا يبحث عن السبب والمستفيد من الجانب الاخر فالتهديد الشعب والتقليل من شانه اصبح عاده رغم الديماجوجية في بعض الشعارات واصبح هدم المنازل علي رؤس اصحابها امر عادي بحجج واهيه والاختفاء القسري والسجن والتعذيب بل المجازر الانسانيه اصبحت امرا معتادا لارهاب النظام للشعب خوفا من ان يثور وما يبدو كانه

فوضي وعشوائي بينما هذا يخدم الاقتصاد السري بتحويل الانتباه بعيدا عنه فالنظام الاقتصادي المصري ليس عشوائي ولم يتم بالصدفه ولكنه تاسس هكذا ليخدم مستفيد سري

ولكن هذه الاختلالات ما هي الا اعراض لسبب جذري اكثر خطوره وحل الاختلالات هذه لن يجدي بدون حل السبب الجذري الا وهو ان اقتصاد مصر غير طبيعي وهو هيكليا عباره عن اقتصاد يهدف لتحقيق مصلحه لفئات سريه

هو اقرب الي احتلال سري للاقتصاد المصري فالاقتصاد الطبيعي لديه وحده اقتصاديه اي وحده الموارد والانفاق ووحده السياسات الماليه اي تطبق علي جميع اللاعبين بالاقتصاد ومنه وحده الميزانيه الهيكل الاقتصاد المصري الان مكون من اربعه اقتصاديات وليس اقتصادا واحدا وساعد علي ذلك التعدي علي حقوق الملكيه والمنفعه وتصوير الحكومه كانها مصر كلها وليست موظف لديها «والرئيس الدوله والدوله انا"

الاقتصاد الاول:

هو الاقتصاد العام المعلن وبميزانية واحده يوافق عليها البرلمان ورئيس الجمهورية

والاقتصاد الثاني :

وهو اقتصاد الجيش السري والجهات المسماه بالسياديه ويقدر بحوالي 65% من اقتصاد مصر اي 65٪ من 400 مليار دولار حجم الاقتصاد المصري كما جاء بالبنك الدولي. ورغم السريه الا ان تقدير حجم اقتصاد الجيش مبني علي مشاركه القطاع الخاص في الدخل القومي وكانت حوالي 82٪ منذ 10 اعوام وتقلصت الان الي 23٪ وتزامن هذا التقلص في القطاع الخاص مع النمو السريع في الاقتصاديات السريه ويتكون من اصول وشركات استولي عليها الجيش بقرارات رئاسيه بدون دفع ثمن او منفعه عامه او سند دستوري ممتلكات واقتصاد بلا شرعيه ولتزيد الطين بله سري ايضا

والاقتصاد الثالث:

وهو اقتصاد الصندوق السيادي وتوابعه ويقدر وهي كلها سريه يتحكم بها فرد رئيس الجمهوريه وحده وبحصانه ضد الفساد بمبلغ 12 مليار دولار واصول هذا الصندوق هي ايضا تتم بقرارات رئاسيه بلا ثمن او تعويض او شرعيه ولان الاصول التي نقلت ملكيتها الي الجيش واذنابه من الجهات السياديه او نقلت الي الصندوق السيادي ليست شرعيه ثم يستخدمها الجيش او الصندوق السيادي في نشاطات شرعيه فان اقتصاد

الجيش واقتصاد الصندوق السيادي تعد ادوات لتهريب وغسيل الاموال تحت اي قانون دولي او مصري فتحويل اصل امتلك بلا شرعيه لاصل له شرعيه هو التعريف الكلاسيكي لغسيل الاموال
بالضروره وبالسرية وبتضخم الديون والتمويل وغياباً المشروعات التنموية فان غسيل وتهريب الاموال خارج مصر يصبح امرا متوقعا

والاقتصاد الرابع :

وهو اقتصاد الصناديق الخاصه وهي معظمها سريه ويصعب تحديد حجمها والاقتصاديات الثلاث الاخيره اهم مستفيد سري خلاف الشعب عامه العلاقه الصفريه بين المستفيد السري والشعب المصري المحروم

امثله العلاقة بين المستفيد السري والشعب المحروم

اولا : الانفاق علي مشروعات تفيد المستفيد ولا تفيد الشعب

وتبريرها بالتفاهه مثل الاكبر والاطول والاعلي والمرشح لموسوعة جينز وبعماله من الجنديه الالزامية ومواد خام محليه رخيصه مكونها الاساسي الرمال اما مشروعات التنميه والتصنيع والزراعه ومشروعات لحل الاختلالات المزمنه بالاقتصاد او مشروعات التنميه البشريه والنتيجه هو تدمير الطبقه الوسطي وازدياد الفقر والجوع

ثانيا: التفكيك

يبدوا كانه صدفه بينما هو منظم بدقه شديده ليخفي هذه الاقتصاديات السريه والمستفيد منها ويترك كل مظاهر الاختلال ليتحملها الشعب الاقتصاد العام ولا يساعد في حلها او يتنازل عن بعض او كل ممتلكاته لحلها ولذلك فالسياسات الاقتصاديه مثل الجمارك او الضرائب او السياسه النقديه او الماليه او الاستثمار لا تنطبق علي الاقتصاديات السريه فلا تدفع جمارك او ضرائب او تتبع قواعد البنك المركزي او

السياسه الاستثماريه (وهي عموما منعدمه) وايضا فبدلا من ميزانيه موحده توجد عده ميزانيات احدهما عامه والباقي ميزانيات سريه هذا الهيكل الاقتصادي لا يخدم مصر في نهضتها او الشعب في حياته اليوميه ولابد وان يتحول الي وحده السياسات ووحده الميزانيه

ثالثا : ديون غير ضروريه

ومن اهم الاختلالات واكثرها توضيحا للعلاقه الصفريه هو اللجوء للاقتراض رغم عدم الحاجه له قروض الاقتصاديات السريه تحمل لميزانيه الشعب فكافه الديون سواء للاقتصاد العام او الاقتصاديات السريه تحمل من خدمه وفوائد واقساط علي الميزانيه العامه ولا يدفع اقتصاد الجيش او اقتصاد الصندوق السيادي او الصناديق الخاصه ديونها بل تدفعها الميزانيه العامه والنتيجه هي ان الميزانيه العامه اصبحت «ميزانيه البند الواحد" لان كل ايرادات الميزانيه تخصص للديون ولا يبقي بالميزانيه التي تنفق علي خدمات الشعب من اجور وتعليم وصحه ودعم وخدمات لا يبقي بها مليم للشعب.
علاقه صفريه متكامله الأركان

بقيه الاختلالات

اما بقيه الاختلالات فسببها هذا الهيكل غير الطبيعي وستحل بحله فمثلا عجز الميزانيه وحجم الديون وطريقه سدادها التي تعتمد علي بونزي سكيم بسداد الدين القديم بقرض جديد وانخفاض قيمه الجنيه ارتفاع معدل الغلاء والفقر والجوع وتدمير الطبقه الوسطي ونقص العمله وصعوبة الاقتراض حتي من صندوق النقد وبيع الاصول لدول بترول الخليج كل هذه تنتهي بوحده الميزانيه فالميزانية العامه الان لا يتلقي بها مليم للانفاق علي الشعب واذا طبق مبدا وحده الميزانيه

العزل الجغرافي ببناء عاصمه جديده ومجتمعات خاصه مغلقه

علي سكانها ومنعزله عن الشعب هذا مثل محدث الثراء الذي يختفي عن ما حوله ويعلن عن ثرائه في نفس الوقت باسلوب بزئ وغير راقي

الحجم المالي لوحدة الميزانية

الحجم المالي لوحده الميزانيه فسيكون المجموع لاجمالي الايرادات المجمعه نتيجه وحده الميزانيه 8 تريليون جنيه تنفق علي الشعب بدلا من عدم انفاق حتي جنيه واحد علي الشعب الان موزعه كالاتي (وهذا تقدير غير موثق بسبب السريه ولكنه الاقرب الي الواقع) :

اولا : مبلغ 1,5 تريليون جنيه من الميزانيه العامه

بعد التوقف عن الاقتراض ودفعت الديون ومطالبه. نادي باريس بطلب التفاوض لاسقاط الديون يبقي بالميزانيه العامه مبلغ 1,5 تريليون وهو ما يدفع لسداد الديون وخدمتها حاليا ويبقي للانفاق علي الشعب

ثانيا: مبلغ 4 تريليون جنيه ايرادات اقتصاد الجيش والجهات السياديه

((وهذا المبلغ الادني من التقديرات ومرشح للارتفاع))

ثالثا: مبلغ 1,5 تريليون جنيه ايرادات الصندوق السيادي وفروعه

رابعا: مبلغ 1 تريليون جنيه ايرادات الصناديق الخاصه

المجموع الكلي لوحده الميزانيه 8 مليار جنيه

1،5 تريليون جنيه الميزانيه العامه =

4+ تريليون جنيه ايرادات اقتصاد الجيش

1،5+ تريليون جنيه ايرادات الصندوق السيادي

1+ تريليون جنيه ايرادات الصناديق الخاصه

8 تريليون جنيه=

المجموع = 8 مليار جنيه للانفاق على الشعب بدلا من صفر/ زيرو/زلش التي تنفق حاليا علي الشعب
هذه الاموال موجوده بمصر الان ولو استخدمت ستحل اهم الاختلالات الحاليه وبذلك ينفق علي الشعب 8 تريليون جنيه مقارنه بصفر الان وهذا مبلغ يسمح بحل كافه الازمات التي خلقها النظام ويشغل الشعب بها حتي لا ينتبه الي الاقتصاد السري والمستفيدون منه ويتم هذا دون تغييرات جذرية في الاقتصاد المصري

ولكن مصر العظمي لديها موارد وامكانيات لتكون واحده من العشرين دوله الاغني بالعالم خلال اعوام قصيره بعد وحده الميزانيه ولقد اعد مع هذا المنافيستو عشرات المشروعات غير التقليديه التي ستغير وجه الاقتصاد الي الابد وتحقق الهدف مصر العظمي ومن هذه المشروعات (امثله فقط)

1. ـــالاقتصاد الازرق الذي سيمكن من توطين وتوفير عمل لحوالي 100 مليون مصري من مصادر عصريه غير معروفه الان بمصر وهو ما يحل مشكله التكدس ويستوعب الزياده السكانيه المتوقعه
2. -الاقتصاد التكنولوجي بمد شبكه انترنت بحريه حول العالم من احدث الشبكات لانها ستمر بقناع السويس وهي الممر الوحيد للانترنت مثل شحن السلع
3. -اقتصاد الجيل الخامس للانترنت او الاتصال الشئي بالشئ بدون تدخل انساني واستخدام الذكاء الاصطناعي في كافه قطاعات الانتاج وخدمات الشعب

4. -اقتصاد الاعاله للدول المسنه من هرم سكاني مصري شاب
5. -استمرار العمليات الاقتصاديه العالميه عندما ينام الاخرون وتستيقظ مصر
6. - مجتمع القطاره والبردًويل مستخدما تكنولوجيا الحفر بورنج التي اسسها الان ماسك واعد بدون طلب من مصر دراسه جدوي عنها وهذا المشروع عندما يرتبط بالاقتصاد الازرق يمكن من توطين وتسكين 35 مليون مصري
7. - اقتصاد المعرفه فترتيب مصر 30 علي العالم في نشر الابحاث العلميه اكثر من النرويج واسرائيل بحوالي 44 بحثا لو تم تمويل تطبيقاتها وتحولت الي مشروعات البدأ start up لاصبحت مصر دوله مصدره للمعرفه البحثيه والملكيه الفكريه

د. محمود وهبه

المتحدثون بالمؤتمر

ترتيب المشاركون بالمؤتمر حسب عدد الموضوعات والبنود المطروحة

#	المتحدث	عدد الموضوعات	الصفة
1.	أ دعاء حسن	4 (يوم)	إحاطة مذيرة جلسات المؤتمر
2.	أ فيروز حليم	3 (يوم)	إحاطة مذيرة جلسات المؤتمر
3.	د. محمود وهبة	26	المنسق العام للمؤتمر
4.	م. فريد فوزي	11	المنسق الفني والتقني
5.	م. هشام الجمراني	10	منسق المحضرية
6.	د. سعيد خليفي	9	المنسق القانوني
7.	د. شوقي شكر الله	9	المنسق الإعلامي
8.	د. علي حجازي	8	المنسق التعليمي و الطبي
9.	د. محمد حافظ	8	خبير الري والسدود
10.	الأسطى مصري	6	منسق عمالي
11.	د. زهرة الكتان	5	خبير زراعي
12.	د. مختار كامل	4	خبير سياسي
13.	د. أحمد عبد اللطيف	4	خبير بالأمم المتحدة
14.	م. محي حريب	4	خبير تنموي
15.	أ يسري عزيز	3	خبير قانوني
16.	د. ناهد عامر	3	خبير طبي
17.	د. علاء السيد	2	خبير اقتصادي
18.	انجاح وهبة	1	خبير سياحي
19.	أ. ضياط تكنوقراط	1	خبير أمني
20.	د. سامية هزيمن	1	خبير تعليمي وشئون مرأة
21.	شاهنده فريد	1	باحث قانوني
22.	م. خالد وطني	1	باحث هندسي
23.	منحت محمود	1	ناشط حقوق انسان

رقم الجلسة	المحاورون المشاركون	تقديم للحوار ا دعاء حسن الإعلامية منسق الحوار : د. مختار كامل المحاور وبنود الموضوعات	التاريخ	توقيت القاهرة
الجلسة 1	د محمود وهبه م محي الدين وفريق الإعداد د. علاء السيد	كيف تستفيد مصر من علم الاقتصاد؟ - زيادة الثروة القومية - الديمقراطية الاقتصادية - التنمية البشرية - زيادة دخل الفرد	14 أغسطس 2022	07:00
الجلسة 2	د محمود وهبه د زهره الكتان و م.فريد، م. هشام الجعرانى د. علاء السيد	توصيف اقتصاد مصر ((عرض فيديو صلاح جودة عن ماهى مصر)) وصف سريع للاقتصاد المصري حجم الاقتصاد المصري معدل النمو تطور دخل الفرد نسبة مساهمة (الزراعة، الصناعة، الخدمات ...الخ) - الاحتكارات - التضخم - البطالة الازمه الحالية الاقتصاد المصري - يعتمد الاقتصاد على القروض وبدونها يختل. يعتمد سداد القروض على (بانزي سكيم) . - أبواب الاقتراض مغلقة . - هروب المال الساخن. - صعوبة طرح سندات لانخفاض قيمة الديون الحالية بأسواق سوق المال العالمية وارتفاع التأمين. - -انخفاض الجنيه. - انخفاض الاحتياطي النقدي بالبنك المركزي - البدائل لدى النظام - - بيع الاصول - قرض صندوق النقد - شبح الافلاس		08:00
الجلسة 3	د محمود وهبه د زهره الكتان وم فريد، م. هشام الجعرانى د. علاء السيد	مشاكل اقتصادية مزمنة تاريخيا - نقص موارد العملة الصعبة، - استيراد 65% من الغذاء من الخارج - كثافه سكانية مختله - غياب الرؤية من اقتصاد اشتركي لاقتصاد حر لاقتصاد مختلط ثم التراجع بينهما. - المركزية المفرطة - من المستفيد ؟ - الاولويات البنية التحتية أو البنية البشرية أو كلاهما. - الامية قراءة وكتابة - الأمية الوظيفية		09:00
الجلسة 4	د. محمود وهبه ود علاء السيد	هيكل الاقتصاد حاليا اربعه اقتصاديات - الاقتصاد العام، والميزانية - اقتصاد الجيش - اقتصاد الصندوق السيادي - اقتصاد الصناديق الخاصة	15 أغسطس 2022	07:00
الجلسة 5	أ. يسري وضباط ود. نهاد و أ. شاهنده فريد م. محي غريب	- معوقات التنمية - الفساد والشفافية - القروض - غياب الفكر - لا أولويات للشعب ولا تخطيط قومي ولا استراتيجيات تنمية ولا دراسات جدوى		08:00

رقم الجلسة	المحاورون المشاركون	تقييم الحوار	التاريخ	توقيت القاهرة
		منسق الحوار : د/ مختار كامل المحاور: ويتزود الموضوعات		
الجلسة 6	د/ هبة ود علاء الدين	الميزانية ميزانية الدفاع تواجد ميزانية الدفاع تواجد خدمة الوزارات ومساندتها بتفويض بزيادات الميزانية و الدفاع - أن يكون تعيين مدافعين الجلسة و الجلسة الثانية من الدفاع و تحديد الدفاع الدفاع و تفتيش الدفاع والشرطة - زيادة الصرف - [illegible] مسؤولية الميزانية الدفاع، تسمى و الميزانية تطلقات الدفاع والخطة المتوسطة		09:00
الجلسة 7	[illegible]	الجلسة على الدفاع - الدفاع - [illegible] - [illegible] - [illegible] - [illegible] الجلسة على الدفاع - [illegible] - صوت الجلسة وتقييمها - وقفات الدفاع	16 أغسطس 2022	07:00
[illegible] 8	و عشاء الجلسة [illegible]	الجلسة البشرية التعليم الجلسة الدفاع تدريب الجيش - [illegible] خدمات الدفاع والتقييم		08:00
[illegible] 9	د/ هدايه زايد يحمدون [illegible]	حقوق الإنسان الدفاع الأطفال الدولة والجلسة		09:00
الجلسة 10	د/ هبة والخبراء المشاركون [illegible]	[illegible] - منظمات الإنسانية الدفاع الحكومي على الدفاع والتشريع - الدفاع الدفاع والقوى تقييم الجلسة - [illegible] - الجلسات و الدفاع - [illegible]	17 أغسطس 2022	07:00
الجلسة 11	[illegible]	[illegible] - الدفاع - الأمن - [illegible] قانون الدفاع - الدفاع السيبراني		08:00

رقم الجلسة	المحاورون المشاركون	تقديم الحوار / دعوة جميل الاحلامية منسق الحوار / د. مختار كامل المحور وبنود الموضوعات	التاريخ	توقيت الجلسة
الجلسة 12	د. شافعة قريد	... ...		09:00
الجلسة 13	د. سعيد عطيفي ... ... ضياط	- ... - ... - ... - ... - ... - ...	18 أغسطس 2022	07:00
الجلسة 14	د. أحمدي وهم قريد وشقاط	... ... الحوار الثوري المصري المعاصر - ... - ... - ... - ... - ... ... - ...		08:00 9:00م
الجلسة 15	...			09:00م 12:00ص
الجلسة 16	د. رحاب ولد علاقم الحمية	... ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ...	19 أغسطس 2022	07:00

رقم الجلسة	المحاورون المشاركون	تقديم الحوار: دعاء حسن الاعلامية منسق الحوار: د. مختار كامل المحاور: رينوده الموعز عت	التاريخ	توقيت الندوة
الجلسة 17	د. سعد حقي، أ. بسري [illegible]	رؤية التكنوقراطي في الاجل القصير - استعادة الأصول المنهوبة [illegible] [illegible] - مصادرة الأصول المباعة للأجانب و تطهير [illegible] [illegible] الكسب المعسكرة [illegible] - [illegible] مثل التعليم [illegible]		08:00
الجلسة 18	د. عصام الجداوي، أ. فريد فوزي، د. [illegible]، المطلعي مصري	رؤية التكنوقراط في الاجل المتوسط - [illegible] [illegible] [illegible] - [illegible] [illegible] [illegible] - [illegible] [illegible]		09:00
الجلسة 19	أ. [illegible]، د. [illegible]، المطلعي مصري	رؤية التكنوقراط على الاجل القصير [illegible] [illegible]	20 أغسطس 2022	07:00
الجلسة 20	د. فريد [illegible]، المطلعي مصري	رؤية الاكاديمية على الاجل المتوسط [illegible] [illegible] 35 [illegible]		08:00

رقم الجلسة	المحاورون المشاركون	تقديم الحوار: دعاء حسن الاعلامية منسق الحوار: د. مختار كامل المحاور: وشود الترصعز عت	التاريخ	توقيت الندوة
الجلسة [illegible] ([illegible])	د. وفاء [illegible]، الإعداد والضيوف	([illegible]) الهدف أن تكون مصر لعضو من مجموعة العشرين الأغنى في العالم في خلال خمس سنوات نحو حضارة مصرية عصرية نحو مجتمع مصري [illegible] [illegible] نحو دولة مصرية عصرية [illegible]	22 أغسطس 2022	7:00

[illegible]

[illegible]
د. فريد فوزي

[illegible]
د. [illegible]

رقم الجلسة	المحاورون المشاركون	تقديم الحوار : دعاء حسن الإعلامية منسق الحوار : د. مختار كامل المحاور وبنود الموضوعات	التاريخ	توقيت القاهرة
الجلسة 21	وفريق عمل مركز المعهد الإسطبل المصري	- ريادة الأعمال في الأردن - مشروعات الأسرة المنتجة - [illegible] الإدارة - [illegible] - مشروعات الأردن الصغيرة - مشروعات متناهية الصغر 2,972 م - مشروعات 17 بحيرة - مشروعات الأردن 1250 م - مشروعات الأردن 1200 م - الأردن والمشروعات 5000 م - مشروع القاهرة 20 ألف مشروع - [illegible] - توفير [illegible] 100 مليون - مشاهدة النخل القومي 1 مليون وتوفير جميع [illegible] - [illegible] - جديد منطقة مصر وتنمية الأقاليم - الأقاليم في منطقة التوزيع الجغرافي - الأقاليم في منطقة التوزيع الجغرافي الأقاليم في منطقة التوزيع الجغرافي - القضية الخارجية - [illegible] - توفير المشروعات الأقل استغلال حولها - [illegible]	21 أغسطس 2022	09:00
الجلسة 22	د. هشام [illegible] شوقي [illegible] رئيس المعهد الإسطبل المصري	الاقتصاد التكنولوجي - [illegible] - [illegible] - [illegible]		07:00
الجلسة 24	د. محمد حافظ [illegible]	المياه وسد النهضة - [illegible] الآثار المائية لسد النهضة على مصر الآثار المائية للسد وإدارة المياه لمصر المشكلات البيئية والجيولوجية للسد موقف المجتمع الدولي حل مشكلة سد النهضة		08:00
الجلسة 25	[illegible] رئيس المعهد الإسطبل المصري	- [illegible] - [illegible] - [illegible] - [illegible] - [illegible] - [illegible] - [illegible] - [illegible] - [illegible] - [illegible]		09:00

مجتمع القطارة

د. محمود وهبة – الخبير الاقتصادي

ورئيس مجموعة تكنوقراط مصر

اعتبر المتحدثون خلال الجلستين الأولى والثانية بالمحور الاقتصادي من الحوار الشعبي المصري ما يحاول النظام ترويجه حول أن كوفيد 19 وحرب أوكرانيا وهروب المال الساخن هي السبب في الأزمات الاقتصادية التي تعانيها مصر ما هي إلا تبريرات للتغطية على حقيقة نهب البلاد باقتصاد الجيش والصندوق السيادي.

وقال الدكتور محمود وهبة رئيس مجموعة تكنوقراط مصر إن أزمات مصر الاقتصادية أصلها نهب الاقتصاديات السرية للجيش والصناديق الخاصة لمواردها بالإضافة إلى تحميل الشعب بديونهم، واعتبر وهبة أن أزمات مصر الاقتصادية ستختفي لو تنازل الجيش والصندوق السيادي الآن عن إيراداتهم غير المشروعة وأضافوها إلى ميزانية الشعب العامة.

وأجمع المتحدثون خلال الجلستين الأولى والثانية أن تنازل الجيش والصندوق السيادي عن إيراداتهم للميزانية العامة سيعيد الحق لأصحابه بدلا من ميزانية خاوية تعاني السرقة.

وأضاف وهبة أن البديل عن حالة الجشع التي يقوم بها النظام هو ثورة شعبية تستعيد هذه الحقوق وتعاقب كل من نهبه.

ووجه وهبة رسالة إلى الشعب المصري بأن استرداد الحقوق ومعاقبة من سرقها ستنهي كافة الأزمات الاقتصادية التي تعانيها مصر.

ووصف المتحدثون، أن حديث رأس النظام الدائم حول مرور مصر والمصريين بأيام صعبة، وادعاء الفقر وعدم القدرة على إشباع وتعليم وعلاج الشعب والتسول وبيع الأصول ما هي إلا أساليب لخداع الشعب لينسى النهب السري.

وتساءل المتحدثون، لماذا لا يدفع الجيش والمخابرات والصندوق السيادي الديون من خزائنهم السرية بالخارج بدلاً من الاحتياطي المطلوب لشراء غذاء الشعب؟

وأكد المتحدثون أن النظام سيفلس لأنه لن يتنازل عن الأموال التي نهبها لينقذ نفسه ولأنه سيحمل الشعب مآسي الإفلاس ويفلت بما نهبه.

وقدر المتحدثون، الأموال المنهوبة من الاقتصاديات السريه تقريبيا؛ بناء على انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الدخل القومي من 83٪ إلى 23٪ واعتراف وزير المالية أنه يتحكم في 52٪ فقط من الاقتصاد.

مجتمع القطارة

فكرة من مجموعة تكنوقراط مصر. هذه المرة؛ الاسم الجديد للمشروع، هو: مجتمع القطارة.. وليس.. منخفض القطارة.

ما هو الفرق بين فكر الماضي في المنخفض؟ وفكر الحاضر وتحويله لمجتمع القطارة؟؟

اكتشاف طريقه حديثه لإنشاء المشروع تعتمد على استخدام تكنولوجيا حديثه جدا، لم تكن موجودة منذ خمس سنوات، وتم بحثها في أحدث معامل التكنولوجيا في العالم. هو ليس مشروع فقط لاستغلال المنخفض للطاقة.

مجتمع القطارة».. مجتمع تنموي شامل؛ سياحي، صناعي، زراعي، تجاري، سكني، استثماري.

مجتمع القطارة.. يقوم على مساحة ضعف مساحة لبنان.. ويقطنه 35 مليون مواطن، يخلق ملايين الوظائف الدائمه.. مجتمع لا مركزي بعيدا عن تحكم الحكومه واكتفاء ذاتي.

مجتمع القطارة؛ هو مجتمع مكتمل الجوانب مخطط له الانتهاء في خلال 5 سنوات. والعائد المتوقع بعدها يصل إلى 300 مليار دولار. وسيصل العائد من هذا المشروع في العام الواحد إلى نفس العائد للدخل القومي المصري كله في عامين شامل دخل قناة السويس.

مجتمع القطارة؛ هو الضلع الثالث والأهم في مثلث اقتصاديات المستقبل، مع الاقتصاد الأزرق، والاقتصاد التكنولوجي.

وكما أوضحنا أن هناك فارقا بين منخفض الماضي، ومجتمع المستقبل، فهذه هي نقاط الاختلاف.

الاختلاف بين منخفض، ومجتمع القطارة

أولا: طريقه التمويل بطرح أسهم في البورصة الأمريكية اعتمادا على اسم (اللين ماسك وشركه الحفر بورنج كمباني)

ثانيا: في منخفض القطارة طريقه توصيل المياه من البحر الأبيض إلى المنخفض تقليديا وحتى إلى 3 سنوات الماضيه. اعتمد مشروع على شق ترعة فوق الأرض بينهم بينما مجتمع القطارة يعتمد على شق نفقين بينهما داخل الصخور.

ثالثا: التكلفة شق ترعة يكلف مليارات غير معروف حجمها لأنها تعتمد على مواد نوويه. ولكن شق نفقين سيتكلف ملايين وبالتحديد 880 مليون دولار حسب دراسة جدوى من شركه اللين ماسك بورنج كمباني.

رابعا: منخفض القطارة يعتمد على قروض وديون خارجيه. مجتمع القطارة لا يعتمد على الديون بل استثمار مباشر من الشركه المطروحة في بورصة نيويورك.

خامسا: وسنطلب من بورنج كمباني أن تمد تمويل موردين وأن تستثمر في المشروع لضمان بقاء اسمهم مرتبط به، وذلك لتسهيل التمويل والتنفيذ وضمان استمرار المشورة منهم.

سادسا: عدد السكان سيصل إلى 35 مليونا بدل 20 مليونا والتي عدلتها منذ الفيديو.

سابعا: التكاليف مليار دولار السنة الأولى بدخل 5 مليارات دولار ومليار دولار السنة الثانية بدخل 20 مليار دولار. ثم يمول المشروع نفسه بإعاده الاستثمار

ثامنا: الاستخدامات الجديده المبنيه على التكنولوجيا الحديثه جدا، أقصد لم توجد هذه التكنولوجيا منذ 3 سنوات.

- نفق بدل ترعة.
- توليد الكهرباء.
- تخزين الكهرباء.
- تحلية المياه.
- توليد هيدروجين أخضر من مياه مالحة وليست عذبة كالمعتاد.
- زراعة أعشاب علف للحيوانات.
- زراعة طحالب لطعام الإنسان.
- مزارع للمحار، للتصدير والاستخدام المحلي وصناعة

الأسمده والأدوية.

- استثمار وتنجيم الملح.
- تسكين لعدد 35 مليونا (تعديل لما ذكرته في الفيديو)، بمنازل مصنعة من الطباعة الثلاثية.
- زراعة من مياه البخار.
- الزراعة بالمياة المالحة حول البحيرة بخمسة ملايين فدان.
- الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة حول البحيرة.
- استخدامات خاصة لميناء جديد والدخول في الملاحة البحرية واللوجيستك.
- ثم الاستخدامات التقليدية.
- الصيد للأسماك.
- السياحة.
- المنتجعات الصحية.
- مجموعه تكنوقراط مصر.
- تتبني هذا المشروع الجاهز للتنفيذ.

ويمكن البدء في تنفيذه خلال شهرين ويستمر 5 سنوات. فمصر بلد ثرية، فقيرة فقط في الفكر العقيم الذي لا يؤمن بالعلم ولا العلماء، ويكره التطور والحداثه.

مؤتمر انقاذ الاقتصاد المصري

مجتمع القطارة

اعداد : م. فريد فوزي

مجتمع القطارة – تطور الرؤية

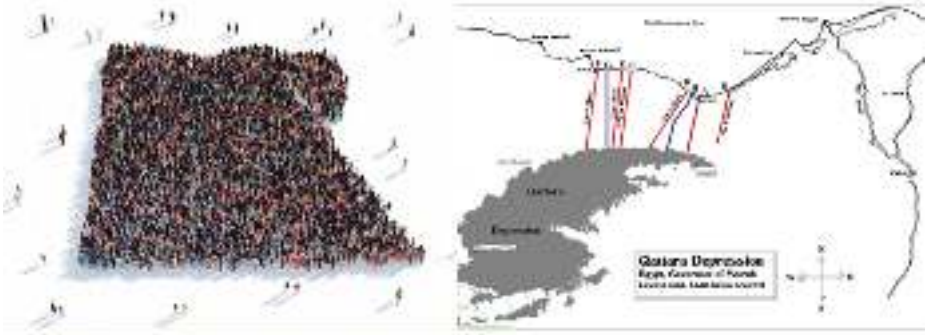

اعداد : م. فريد فوزي

مجتمع القطارة

اعداد : م. فريد فوزي

دراسة الجدوى لمنخفض القطارة من اعداد شركة بورنج

دراسة الجدوى

خطوات التنفيذ

اعداد : م. فريد فوزي

مصر دوله بحرية
مصر دوله بحرية ومعبريه بوجود قناة السويس فالعالم يأتي لمصر بعكس غيرها ويمر بها
توسانة بحرية
الأسطول المصري
اللوجستيك البحري
سلسله التخرين
الاقتفاء الذاتي
توليد الكهرباء
العار والبترول
تحليه المياه
الطباعة الثلاثية
موانئ ومواصلات بحرية
مراسي للسفن والبيوت
الحفاظ على البيئة
تغفيض الكثافة
السياحة والرياضة البحرية
مزارع لتربية المحار
صيد الأسماك
زراعة مائية
اعداد : م. فريد فوزي

فوائد الاقتصاد الازرق يمكن تحقيقها في المنخفض
مزارع اسماك المحار
مزارع السمك
تعدين الاملاح
وطحالب أكل الانسان
زراعة اعشاب لعلف الحيوان
-توليد الكهرباء لا مركزيا من الشمس والهواء ومن شلالات الماء
تجلية مركزية للمياه
الاقتفاء الذاتي بزراعه راسيه مع المنازل
التوطين لملايين المصريين ملهم فواطلها ببناء المستقن ذاتيا بالطباعة الثلاثية
السفاعات الصغيرة مستخدما الطباعة الثلاثيه
السياحة
المعادن
اعداد : م. فريد فوزي

مجتمع القطارة
مجتمع القطارة
اعداد : م. فريد فوزي

محافظة القطارة
اعداد : م. فريد فوزي

مجتمع القطارة – تطور الرؤية

اعداد : م. فريد فوزي

مجتمع القطارة – رؤية زراعية

التصور المقترح لتنمية منطقة منخفض القطارة

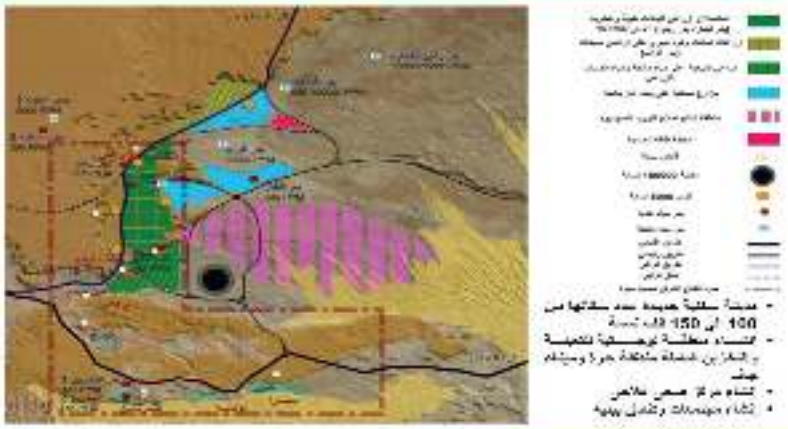

اعداد : م. فريد فوزي

مجتمع القطارة كظهير صحراوي للساحل الشمالي

تنمية الظهير الصحراوى للساحل الشمالى الغربى ومنخفض القطارة

اعداد : م. فريد فوزي

الرؤية النهرية لمجتمع القطارة (I)

اعداد : م. فريد فوزي

الرؤية النهرية لمجتمع القطارة (٢)

نهر توشكي القطارة + سحارة رشيد قطارة

التصور النهري لمنخفض القطارة

نهر توشكي القطارة + ترعة حلوان القطارة

اعداد : م. فريد فوزي

التحديات الاساسية للتنمية (٢)

اعداد : م. فريد فوزي